Initiative pour la Transparence des Industries Extractives
مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا 2023

من إعداد السيد إسلمو ولد محمد الطالب، الإداري المستقل بمكتب كونسيلتيس
النسخة النهائية بتاريخ 9 نوفمبر 2024 المصادق عليها من طرف المجموعة المتعددة الأطراف بتاريخ 2024/11/8

جدول المحتويات

جدول المحتويات 2
الاختصارات 3
قائمة الجداول 5
قائمة الأشكال 6
قائمة الإطارات 6
ملخص تنفيذي 8
1. السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سنة 2023 12
1.1 السياق الاقتصادي العالمي 12
1.2 السياق الديموغرافي والاجتماعي الوطني 12
1.3 السياق المؤسسي والسياسي 12
1-4 سياق الاقتصاد الكلي 13
2. مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في موريتانيا 16
3. أهداف تقرير 2023 16
4. المسار المنهجي لإعداد تقرير سنة 2023 16
1-4 الاعتبارات المنهجية المتعلقة بنطاق الإبلاغ 17
4.2 النتائج المتعلقة بالنطاق والخيارات المعتمدة 17
5. تحليل المخاطر 20
5.1 اعتبارات منهجية 20
5.2 إجراءات مراقبة البيانات والتدقيق 21
5.2.1 الإجراءات والضوابط الداخلية 21
2-2-5 نظم الرقابة والتدقيق الخارجية 28
3-2-5 التزامات مراجعة الحسابات: من النظرية إلى التطبيق 29
5.3 نظام التصريح الإلكتروني والإفصاح عن البيانات 30
5.4 تحليلات مفصلة 34
5.5 تصنيف المخاطر 34
6. تحليل إيرادات القطاع الاستخراجي 35
1-6 تطور الإيرادات العمومية الإجمالية من القطاع الاستخراجي 35
2-6 تطور الإيرادات الحكومية في قطاع المعادن 38
3-6 تطور الإيرادات العمومية من قطاع المحروقات 40
4-6 تحليل توزيع الإيرادات الاستخراجية بين الفاعلين 42
7. الامتثال للمتطلبات من 2 إلى 6 من معيار المبادرة لسنة 2023 45
7.1 المطلب 2: الإطار القانوني والمؤسسي والعقود والتراخيص 45
7.2 المطلب 3: الاستكشاف والإنتاج 52
7-3 المطلب 4: تحصيل الإيرادات 64
7.4 المطلب 5: تسيير الإيرادات وتوزيعها 66
7-5 المطلب 6: الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي 68
7.6 المطلب 7: النتائج والأثر 73
8. الأحكام الجديدة لمعيار 2023 75
8.1 جهود مكافحة الفساد 75
8.2 التحول الطاقوي 75
8.4 التعدين التقليدي 77
8.5 المدفوعات الاجتماعية والبيئية 79
8.6 تحصيل الإيرادات 81
9. تقييم نزاهة إيرادات مشروع MCM 81
9.1 تاريخ المشروع 82
9.3 تحليل تطور عائدات الصادرات لمشروع MCM 83
9.4 النظام الضريبي والمكونات الرئيسية للوعاء الضريبي 83

10. التوصيات والخلاصات النهائية 85
10-1 متابعة التوصيات السابقة: 85
10.2 توصيات تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لسنة 2023 89
10-3 الخلاصات النهائية 90
11. الملحقات 91

الاختصارات

و.و.إ.ت.د.إ	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي
إ.م.أ	الإيرادات محولة الأخرى
ت.م.هـ.أ	تدفقات المدفوعات الهامة الأخرى
س .ت .ص .ع	سلطة تنظيم الصفقات العمومية
ض.ج.أ	ضرائب جمركية أخرى
ب.م.م	البنك المركزي الموريتاني
م.ع.د	الميزانية العامة للدولة
ض أ ص ت	الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (بما في ذلك الدفعات المقدمة)
ض أ غ ص	الضريبة على الأرباح غير التجارية
م.ت	مكافئة التوقيع
ر.أ	رقم الأعمال
م.ع	المساهمة العقارية
ل.ب	اللجنة البيئية
م ح	مفوضي الحسابات
ب.ق	بناء القدرات
ع إ إ	عقد الاستكشاف والإنتاج
خ د إ م ع	خلية دراسات وإصلاح المالية العمومية
م.ص.ت.	المساهمات في صندوق التكوين
م ع ض	المدونة العامة للضرائب
إ م ن	الإتفاقية المعدنية النموذجية
ل. و. م. ص. ع	اللجنة الوطنية لمراقبة الصفقات العمومية
ل.و-م.ش.ص.إ	اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
ع ت إ	عقد تقاسم الإنتاج
م إ م	ملف استدراج المناقصة
م س م ج	مديرية السجل المعدني والجيولوجيا
م م م ف	مديرية مراقبة ومتابعة الفاعلين
ر.ج	الرسوم الجمركية
ر.ج.إ	الرسوم الجبائية للاستيراد (ر.ج.إ)
م.ع.م	المديرية العامة للميزانية
م.ع.ج	المديرية العامة للجمارك
م.ع.م-ح	المديرية العامة للمحروقات
م.ع.ض	المديرية العامة للضرائب
م.ع.م-ع	المديرية العامة للمعادن
م.ع.خ.م.ع	المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية
م أ د	مديرية أملاك الدولة
ع.س	عوائد سنيم
ص.و.ع.م	الصندوق الوطني لعائدات المحروقات
فوب FOB	مجانا على متن السفينة
GIZ	التعاون الألماني
ض.أ.ت.أ	الضريبة على الأرباح التجارية للأفراد
IDA	الرابطة الدولية للتنمية
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
م ع م	المفتشية العامة للمالية
ض.ج.د	الضريبة الجزافية الدنيا
الإنتوساي	المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية العمومية
ض.م.ر.م	ضريبة مداخيل رأس المال المنقول

ض.م.ع	الضريبة على الدخل العقاري
ض د ق م	الضريبة عل مداخيل القيم المنقولة
ض.ش	الضريبة على الشركات
مبادرة الشفافية	مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
ض.ر.أ	ضريبة على الرواتب والأجور
كلغ	كيلوغرام
كم	كيلومتر
و.ش.إ.ت.ق.إ	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية
شركة MCM	الموريتانية لمناجم النحاس ش.م
و.إ.ت.م	وزارة البيئة والتنمية المستدامة
و إ م	وزارة الاقتصاد والمالية
و.ب.ط.م	وزارة البترول والطاقة والمعادن
أو-ج	الأوقية
غير متاح	غير مطبق
ل ي	لم يكشف
م م ب ج	المكتب الموريتاني للبحوث الجيولوجية
م غ ح	منظمة غير حكومية
م و إ	المكتب الوطني للإحصاء
Ozt	أونصة
الضريبة المهنية	الضريبة المهنية
العقوبات	العقوبات
م ح ق ع	مشروع حوكمة القطاع العمومي
م.إ	المدفوعات الإقليمية
م.ح م.ع.ض	مكافأة حوافز م.ع.ض
ن م إ	الناتج المحلي الإجمالي
ر.ن.د	الربح النفطي للدولة - السلطة العمومية
م.إ	المدفوعات الاجتماعية
إ.ع.م.م	
إتاوة الاستغلال	إتاوة الاستغلال
إ.م.م	اقتطاعات من المصدر (باستثناء الخصومات من الأجور)
Retr. ص.و.ع.م	تحويلات عائدات النفط ص.و.ع.م إلى ميزانية الدولة (حسب حساب ص.و.ع.م)
إ.م	إتاوة المعلوماتية
ن.خ	الناتج الخام
إ.م	الاتاوة المساحية
إ.إ.ج	الإتاوة الإحصائية
ن.ض.خ	نظام الضرائب الخاص
إ.إ	الإتاوة الإحصائية
ن س م	نظام السجل المعدني
SENI SA شركة	شركة الاستخراج بشمال إنشيري ش.م
ن.م.ج.م	نظم المعلومات الجيولوجية والمعدنية
ش.م.م.أ.م	الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية
سنيم	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
طن	طن
ض. ت	ضريبة التعلم
ت.م.م ش.م	تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م
ت.ق.م	تريليون قدم مكعب
ض.هـ.ر.إ.ش	ضريبة هامش الربح الإجمالي للشركات
تازيازت	تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م.
ض ت خ	ضريبة على تقديم الخدمات
ر.ن	الرسوم النقدية
ض.ح.م	الضريبة على الحمولة المستوردة
ض.س.م. سنيم	الإتاوة السنوية الموحدة سنيم (المبلغ الإجمالي)
ض.ق.م	ضريبة على القيمة المضافة
ض.ق.م-تصدير	(+)ض.ق.م-تصدير
ض.ق.م-داخلية	(+)ض.ق.م-داخلية
ض.ق.م سنيم	رصيد الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الرسوم الموحدة (علامة - أو +)
دولار أمريكي	الدولار الأمريكي

قائمة الجداول

الجدول 1مدفوعات قطاع المعادن التي يسددها مجلس الإيرادات: 17
الجدول 2 ملخص بيانات عتبة الأهمية النسبية:..... 17
الجدول 3توزيع تصاريح أبحاث المعادن: 18
الجدول 4 قائمة الشركات التي لم تقم بالدفع في سنة 2023:..... 18
الجدول 5 توزيع رخص الاستغلال المعدني: 19
الجدول 6 المدفوعات التي تدفعها شركات المحروقات بواسطة إدارة الإيرادات: 19
الجدول 7 ملخص البيانات المتعلقة بمحيط التقارير: 20
الجدول 8 نتائج تدقيق ما بعد التخليص في السنوات الثلاث الماضية:..... 24
الجدول 9إجراءات التحقق من الإيرادات غير الضريبية من قطاع المحروقات: 26
الجدول 10حالة الإفصاح عن البيانات: 30
جدول 11استعراض التفاعلات مع DW:..... 30
الجدول 12حالة التفاعل مع مستودع البيانات (م.ب):..... 32
الجدول 13حالة الإفصاح عن البيانات المالية للشركات:..... 33
الجدول 14تصنيف المخاطر للأطراف الرئيسية المبلغة..... 34
الجدول 15التطور المقارن لإيرادات الدولة وإيرادات المعادن: 36
الجدول 16 التدفقات الإجمالية في سنة 2023:..... 37
الجدول 17 تطور أهم بنود الإيرادات المعدنية 2019-2023:..... 38
الجدول 18 : إيرادات قطاع المعادن (أو-ج) 39
الجدول 19 : تطور تدفقات الصندوق الوطني لعائدات المحروقات 41
الجدول 20 تدفقات التعدين حسب المنشأ 2022-2024:..... 42
الجدول 21 نتائج التعدين في سنة 2023:..... 44
الجدول 22 نتائج التعدين في سنة 2022:..... 44
الجدول 23 جدولة مساهمي شركات التعدين:..... 47
الجدول 24 جدول على أسهم الشركات في قطاع المحروقات: 49
الجدول 25 مشاركة الدولة في الشركات الواقعة داخل المحيط:..... 49
الجدول 26 المساهمة غير المباشرة للدولة من خلال ANARPAM و SMH: 49
الجدول 27 مشاركة الشركة في الشركات الزميلة اعتبارا من 31 12 2023 (بملايين أو-ج):..... 51
الجدول 28 السجل المعدني اعتبارا من 2023/12/31:..... 53
الجدول 29 : السجل البترولي للرخص السارية بتاريخ 2023/12/31..... 58
الجدول 30: إنتاج محطات معالجة المخلفات لتعدين الذهب التقليدي (مشغلو الفئة F)..... 59
الجدول 31 تطور إنتاج المعادن 2021-2023 حسب المادة والمنتج والكمية: 61
الجدول 32 صادرات المعادن من حيث الحجم والقيمة:..... 62
الجدول 33 الصادرات حسب الوجهة:..... 63
الجدول 34 الفروق بين الأسعار المرجعية والأسعار المفروضة:..... 64
جدول 35 ملخص الإنفاق الاجتماعي والبيئي في سنة 2023: 68
الجدول 36مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 2020-2023:..... 69
الجدول 37 : مساهمة القطاع الاستخراجي في إجمالي الصادرات 2017-2023 70
الجدول 38 مساهمة القطاع الاستخراجي في إيرادات الميزانية 2020-2023 (بمليارات أو-ج):..... 71
الجدول 39 تطور العمالة المباشرة في الشركات المنجمية الرئيسية الثلاث:..... 71
الجدول 40 التوظيف المقدر في مجال الذهب في سنة 2023: 72
الجدول 41 ملخص حالة التوظيف في قطاع المعادن في سنة 2023:..... 72
الجدول 42 : تسيير المواد الكيميائية في تازيازت 79
الجدول 43 حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير ما قبل سنة 2023:..... 85

الجدول 44: حالة تنفيذ معظم التوصيات المقدمة قبل عام 2020 86
الجدول 45 حالة تنفيذ توصيات تقرير 2020-2021: 87
الجدول 46 : حالة تنفيذ توصيات تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لسنة 2022 88
الجدول 47 المدفوعات التي سددها مشغلو التعدين في سنة 2023: 91
الجدول 48 تدفقات التعدين: 92
الجدول 49 مشغلو المحروقات الذين قاموا بالدفع في سنة 2023: 93
الجدول 50 نموذج جدول محال إلى المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا ولم تتم تعبئته في العمودين (3) و(4): 94
الجدول 51 حالة تحصيل رسوم الرخص المعدنية: 94
الجدول 52 الاتاوة المساحية 2023: 96
الجدول 53 وضعية اتفاقيات الامتياز والالتزامات(AECI) - سارية المفعول حتى 2023/12/31: 97
الجدول 54 وضعية رخص الاستغلال السارية حتى 2023/12/31: 98
الجدول 55 وضعية رخص الاستغلال الصغيرة السارية حتى 2023/12/31: 98
الجدول 56 وضعية رخص البحث لسارية الصلاحية اعتبارا من 2023/12/31: 99
الجدول 57 تطور تدفقات القطاع الاستخراجي 2012-2023: 101

قائمة الأشكال

الشكل 1مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد الوطني: 9
الشكل 2 توزيع إيرادات المعادن بين الفاعلين (2022-2023): 11
الشكل 3تطور إيرادات الحساب الموحد للخزينة العمومية 2019-2023: 38
الشكل 4تطور إيرادات ص.و.ع.م 2021-2023 بمليارات أو-ج: 40
الشكل 5 تطور حصة الدولة من إيرادات المعادن: 42
الشكل 6 تطور إنتاج سنيم 2021-2023: 59
الشكل 7 تطور إنتاج الذهب (كجم): 59
الشكل 8 توزيع إنتاج الذهب بين المنتجين 2021-2023: 59
الشكل 9 تطور إنتاج النحاس (T): 60
الشكل 10 تطور حصة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي 2020-2023: 69
الشكل 11 تطور مساهمة القطاع الاستخراجي في إيرادات الميزانية الحكومية: 71
الشكل 12 تطور عدد المصانع التي تعالج إنتاج الذهب التقليدي 78
الشكل 13 تطور إنتاج النحاس 2019-2023: 82
الشكل 14 تطور إنتاج الذهب: 82
الشكل 15 تطور إنتاج الحديد 2019-2023: 82
الشكل 16 اتجاهات تصدير MCM 2019-2023: 83
الشكل 17 تطور المدفوعات التي تم إجراؤها 2019-2023: 83
الشكل 18 تطور المدفوعات المقدمة للدولة مقارنة برقم الأعمال: 84

قائمة الإطارات

الإطار 1 أداء سنيم في سنة 2023: 13
الإطار 2 ندوة المناجم موريتانيا 2023: 14
الإطار 3 تعريف مجموعات الخامات: 19
الإطار 4 النظام الضريبي لسنيم: 45
الإطار 5 الغرض المؤسسي لكل شركة من الشركات التابعة ل سنيم: 50
الإطار 6 اعتبارات بشأن أسعار الحديد والنحاس 64
الإطار 7 تمويل مشروع GTA: 65
الإطار 8 أداة PREDIC: 67

الإطار 9 : الديون المعاد جدولتها 67
الإطار 10: الديون المحالة 67
الإطار 11 القطاع الاستخراجي والنمو في موريتانيا: 68
الإطار 12 الإطار القانوني للأثر البيئي: 73
الإطار 13 مثال على الممارسات الجيدة: برنامج توطين تحول الطاقة في الفلبين: 76

ملخص تنفيذي

أ. الاعتبارات الأولية

ملخص العمل الذي قام به الإداري المستقل:

تم تصميم الجداول المعاد تشكيلها لتلبية متطلبات معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2023، لكن كان من الضروري البحث عن بيانات إضافية من مصادر أخرى غير مستودع البيانات (Data Warehouse) وإجراء المطابقات اللازمة. تم رصد فروقات في التصريحات. وقد مكنت عملية تحليلها من تصحيحها أو البحث عن أصلها من خلال تفصيلها بشكل أكثر دقة. وبشكل عام، يمكن القول أن هذه الفروقات ليس لها تأثير كبير على شمولية البيانات.

تقييم شمولية وموثوقية البيانات المالية:

لم تكن التقدمات المسجلة على مستوى معدل الاستجابة للاستبيان الخاص بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) على منصة مستودع البيانات (DW) على قدر التوقعات. في الواقع، فقط الشركات الكبرى، ولا سيما الشركة الوطنية للصناعة والمناجم) سنيم (وشركة معادن النحاس الموريتانية (MCM)، قدمت تصريحاتها ضمن المهل الزمنية المحددة واحترمت الإفصاح التلقائي والطوعي. وبالنسبة للشركات العاملة في نطاق التعدين (9 شركات)، بلغت نسبة الشمولية 99.91%، بينما وصلت إلى 100% للشركات العاملة في قطاع المحروقات (8 شركات).

حدود الآراء التي يقدمها الإداري المستقل

لم تكن عملية مطابقة البيانات من مصادر مختلفة سهلة بسبب الطابع المقتضب لتقارير مفوضي الحسابات[1] والصعوبات في الحصول على بيانات مفصلة، وهي ضرورية لتلبية متطلبات التحليل. ومع ذلك، كان من الممكن إجراء بعض المطابقات بين الحقوق التعاقدية والمبالغ المحصلة فعليًا.

تعارض بعض الجهات المصرحة المقارنات بين الشركات التعدينية، معتبرةً أنها غير ملائمة إلى حد ما بسبب "الاختلافات في اتفاقياتها، وامتيازاتها، وأخذ قدمها بعين الاعتبار". هناك شيء من الصحة في هذا الرأي، ولكن من جهة أخرى، توفر المقارنات عناصر سياقية ومعلومات ذات صلة تتيح للجميع تكوين رأيهم الخاص.

ب. الملاحظات الرئيسية لتقرير 2023

تطور الإطار القانوني والمؤسسي

خلال الفترة 2020-2024، شهد الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بجباية الصناعات الاستخراجية بعض التغييرات، من أبرزها:

1. اعتماد القانون رقم 2022-026 الذي ينظم النشاط المعدني الحرفي وشبه الصناعي للذهب، ويحدد الوضع القانوني لوكالة "معادن موريتانيا."
2. القانون رقم 2021-025 الذي يُكمل ويُعدل بعض أحكام القانون رقم 2010-033 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010 المعدل، والمتعلق بقانون المحروقات الخام.

بالإضافة إلى ذلك، يتم حالياً وضع اللمسات الأخيرة على مراجعة قانون المحروقات، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منها قبل نهاية عام 2024)وفقاً لتصريحات المديرية العامة للمحروقات.

نتائج تسوية البيانات تقرير 2023

كانت المطابقات بين البيانات المصرح بها من قبل الدولة) المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، المديرية العامة للضرائب ، المديرية العامة للجمارك ومن قبل الشركات التعدينية والنفطية الرئيسية، استناداً إلى التدفقات المصرح بها، متطابقة بشكل عام (الجداول مرفقة). ومع ذلك، كان من الضروري إجراء بعض التصحيحات. ومع ذلك، لوحظت الملاحظات التالية: (1) لم يكن بالإمكان ربط البيانات المصرح بها بسنة محاسبية معينة بسبب الإدخال غير المكتمل من قبل الجهات المصرحة، ولكن تم رصد اختلافات غير كبيرة بين أرقام البيانات المالية للشركات والتصريحات و (2) لا تزال هناك فروقات بين المدفوعات التي قامت بها شركتا TML SA وMCM وتلك المصرح بها من قبل المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.

[1] باستثناء سنيم

كما أشير سابقاً في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2022، فإن هذه الفروقات تعود إلى اختلاف توقيت الدفع وفقاً لشركة .TML SA ومع ذلك، تؤكد المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، المسؤولة عن المحاسبة على إيرادات الجمارك، أن "جميع المدفوعات التي يقوم بها دافعو الضرائب المتعلقة بحقوق الجمارك يتم تحصيلها تلقائياً، ويتم إصدار الإيصالات المقابلة لها".

تحديد الثغرات في أنظمة الدولة

تخضع تعاني أنظمة الحكامة العامة من قيود رئيسية تشمل ما يلي: (1) تراكم التوظيفات والتعيينات غير الملائمة في الوظيفة العمومية (بما في ذلك قطاع العدالة)، مما يزيد الوضع تعقيداً بسبب نقص التكوين المستمر، وندرة الرقابة والعقوبات، وضعف التأطير الإداري على المستويات الهرمية[2]؛ (2) التسيس المفرط للوصول إلى المسؤوليات الإدارية والفنية. (3) والتراجع المستمر في مكتسبات النظام التعليمي (4) والانتكاسات الناتجة عن تطبيق الديمقراطية الشكلية[3] في سياق اجتماعي غير ملائم (الأمية، الفقر، بقايا أساليب الإنتاج والعقليات القديمة، إلخ). ونتيجة لذلك، تظل مقاومة التغيير قوية بغض النظر عن الإرادة السياسية، مما يتطلب من السلطات العمومية بذل جهود إضافية في التوعية والتصميم لتحقيق التغيير المنشود.

نتائج أعمال هيئات الرقابة والتدقيق

هناك العديد من المؤسسات والهيئات للرقابة والتدقيق في موريتانيا[4] ولكنها تفتقر إلى الكفاءة، بناء على النتائج، والتي يمكن بدورها تقييمها من حيث الحجم السنوي للمعاملات التي يتم التحقق منها مسبقا ولاحقا، وقبل كل شيء، عدد حالات الاختلاس التي تمت ملاحظتها والمعاقبة عليها. يعاني كل طرف معني من صعوبات متنوعة، سواء من حيث تكوين أعضائه، أو نقص الكفاءات والموارد، أو العمل في بيئة معادية. كما أشير في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2022، هناك نقص في ثقافة المساءلة، يعززه غياب العقاب وضعف الكفاءات على جميع المستويات.

تقييم المخاطر

استناداً إلى معايير مختلفة وتوليف يسلط الضوء على النقاط القوية والضعيفة لكل جهة مصرح بها، أسفرت عملية تصنيف المخاطر عن النتائج التالية: مخاطر منخفضة بالنسبة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم). مخاطر متوسطة أو عالية بالنسبة للجهات الأخرى المصرحة، وهي: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP)، المديرية العامة للجمارك (DGD)، المديرية العامة للضرائب (DGI)، المديرية العامة للمحروقات (DGM)، شركة معادن موريتانيا (MCM)، شركة تازيازت (TMLSA)، والشركة الموريتانية للمحروقات (SMH).

ج. مساهمة الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد الوطني

تم تلخيص مساهمة الصناعات الاستخراجية في المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في سنة 2023، في الشكل أدناه

الشكل 1مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد الوطني:

[2] لعدة عقود

[3] إن أوجه القصور "الطبيعية" لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات والأحزاب السياسية، هي عوامل "تحييد".

[4] البرلمان، محكمة الحسابات، المفتشية العامة للدولة، المفتشية العامة للمالية، التفتيش الداخلي في القطاعات الوزارية والشركات، البنك المكزي، المديرية العامة للجمارك، مدققي ومفوضي الحسابات.

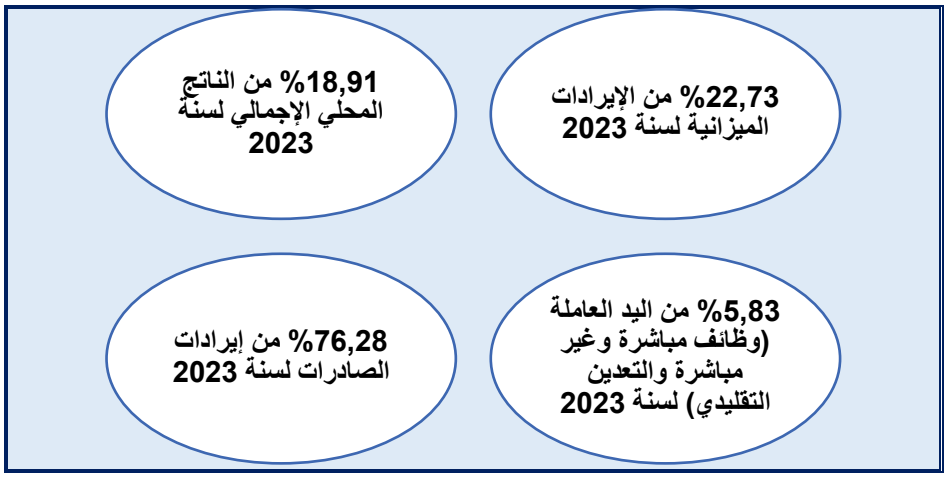

الإنفاق الاجتماعي والبيئي للشركات

في سنة 2023، خصصت الشركات التعدينية الثلاث) الشركة الوطنية للصناعة والمناجم - سنيم، شركة تازيازت TML - SA، وشركة معادن النحاس الموريتانية (MCM - ما نسبته 0,42% من رقم أعمالها الموحد للنفقات الاجتماعية والبيئية (التفاصيل في الفصل 7).

د. التحديات الرئيسية لتطوير القطاع الاستخراجي

جاذبية الاستثمار في القطاع الاستخراجي

الملاحظات هي كالتالي: (1) قانون الاستثمارات غير ملائم بشكل كافٍ لخلق بيئة مواتية لقطاع الصناعات الاستخراجية. (2) البحث والاستكشاف غير كافيين. (3) الإمكانات التعدينية ليست مستغلة بشكل كافٍ. (4) الإجراءات الإدارية تفتقر إلى المرونة والشفافية. (5) البنية التحتية الجيولوجية الداعمة غير متطورة بما يكفي. (6) الكفاءات المحلية غير كافية وغير ملائمة لضمان استدامة الصناعة التعدينية، التي لا يستفيد منها الاقتصاد المحلي بشكل كامل.

في مجال الضرائب

من المقلق ملاحظة وجود نزاعات بين الدولة الموريتانية والشركتين التعدينيتين الخاصتين (شركة تازيازت - TML SA[5] و MCM). إحدى الشركتين (MCM) لجأت إلى التحكيم الأجنبي، وقد وصل النزاع إلى نهايته أمام المحكمة الدولية، ولكن لم تتوفر البيانات المتعلقة بقرار المحكمة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، وكما أشير في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2022، توجد أوجه قصور فيما يتعلق بعدالة النظام الضريبي، لا سيما في ما يتعلق بقاعدة فرض الضريبة (الإنتاج، الكميات، القيم)، وذلك بسبب الشروط الضريبية الخاصة بكل مشروع أو شركة (التشريعات العامة، البنود الضريبية الخاصة). وقد تم تأكيد ذلك من خلال تحليل الإيرادات (انظر الفصل 6 أدناه).

في مجال الحفاظ على البيئة

ينبغي أن تكون حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان بالفعل من الأولويات الرئيسية.
يتطلب ذلك اعتماد وتنفيذ المراسيم التطبيقية التي يجب أن تصاحب قانون البيئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا في الصناعة التعدينية يفرض إيجاد بدائل **لاستخدام الزئبق في قطاع المعادن الحرفي وصغير النطاق (EMAPE)** لضمان استغلال مستدام للموارد. ينبغي أن تركز التوجهات المستقبلية، قبل كل شيء، **على التوفيق بين التنمية التعدينية واحترام البيئة مع تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.**

في مجال المحتوى المحلي

لا تزال الوضعية المتعلقة بالمحتوى المحلي تتطور ببطء. وفقاً لدراسة[6] حول "الوضعية المتعلقة بالمحتوى المحلي"، فإن أكثر من 98% من الوظائف وحوالي 70% من كتلة الرواتب تخص أشخاصاً من الجنسية الموريتانية. وقد تم تحقيق هذه النتيجة

[5] لم يعد لدى TML SA أي نزاع ، لقد تمت تسويته وديا (المصدر: TML SA)
[6] KAISER، EDP و E2D: "استراتيجية لخلق المحتوى المحلي في القطاع الاستخراجي في موريتانيا"، يونيو 2021

استناداً إلى المعلومات المقدمة من الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) وشركة تازيازت (TML SA). يُقدر أن ما بين 11% و41% من النفقات تتم مع موردين مسجلين في موريتانيا، وأن 15% من النفقات تُنفذ مع موردين تحت سيطرة موريتانيين. ومع ذلك، هناك مستوى منخفض جداً من النفقات (من المحتمل أقل من 5%) مع موردين يخلقون قيمة مضافة محلياً. وهذا يشير إلى وجود إمكانات كبيرة لزيادة الفوائد الاقتصادية للقطاع الاستخراجي[7].

توزيع إيرادات القطاع الاستخراجي بين الفاعلين

في الاقتصاد الحر، تُعد هذه المسألة في المقام الأول قضية توازن بين قوى السوق. يجب على كل طرف، وخاصة الدولة، أن يضمن أن تكون الشروط التعاقدية مثالية، مع مراعاة التقييم الموضوعي لتوازن القوى. تظهر بيانات توزيع الإيرادات الناتجة عن استغلال المعادن لسنتي 2022 و2023 أن حصة الدولة بلغت 7.7%، وحصة العاملين 12.4%، بينما بلغت حصة المساهمين والمخصصات والاحتياطيات 57.2%، وحصة الجهات الأخرى المشاركة في عملية الإنتاج 22.2%.
على أي حال، من الضروري التأكد من أن الاتفاقيات والعقود السارية قد تم تفسيرها وتنفيذها بشكل صحيح، مع متابعة الحفاظ على البيئة، وتحقيق فوائد في المحتوى المحلي، وضمان التأثيرات الاجتماعية الإيجابية للمجتمعات المحيطة.

الشكل 2 توزيع إيرادات المعادن بين الفاعلين (2022-2023):

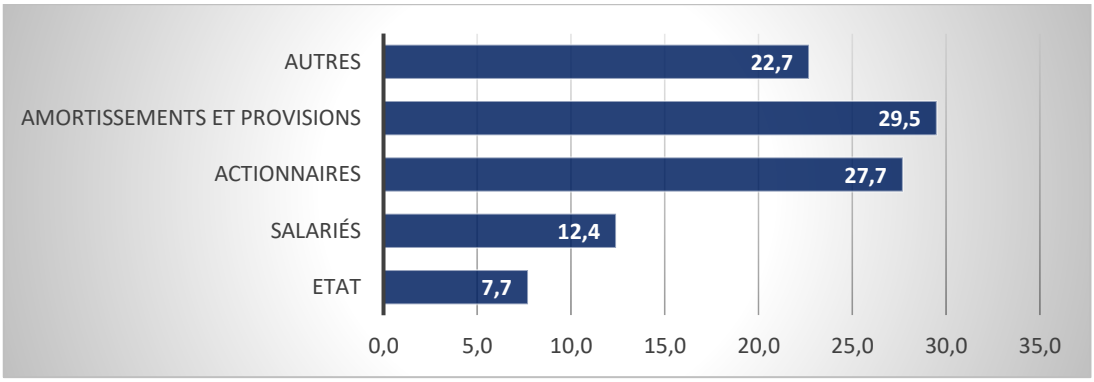

في مجال المعادن والتحول الطاقوي

تتوزع التحديات على عدة مستويات، وهي كالتالي: (1) التعامل مع تحدي التحضير اللازم لاستغلال الإمكانات القائمة بشكل كامل؛ (2) ضمان التخطيط والإدارة الاستراتيجية لتجنب الإفراط في الاستغلال في ظل الطلب المتزايد على المعادن؛ (3) توسيع نطاق كهربة البلاد وتصنيعها، مما يتطلب استثمارات وخبرات كبيرة؛ (4) إشراك جميع الأطراف المعنية في سلاسل القيمة، بما في ذلك المجتمعات المحلية.

ه. الاستجابات تجاه التحديات الرئيسية

تقييم تنفيذ التوصيات السابقة:

يبدو مستوى تنفيذ التوصيات ضعيف بشكل عام: التوصيات التي تعود إلى ما قبل عام 2023 تم تنفيذها (أو في طريقها للتنفيذ) بنسبة حوالي (27,7%)، مقابل (13,8%) تم الشروع فيها، و(58,3%) لم تشهد أي تقدم.

آفاق الصناعات الاستخراجية

بالإضافة إلى التوصيات الواردة في القسم (10.2)، سيكون من الضروري توجيه التفكير نحو النقاط الأساسية التالية: (1) إصلاح الإطار السياسي والاستراتيجي والقانوني بهدف استغلال الإمكانات المعدنية والطاقة، تعزيز البحث والتكوين، وإعطاء الأولوية للاستثمارات في **الغاز، والصلب الأخضر، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر**؛ (2) تنشيط لجنة التوجيه بشأن المعادن الحرجة؛ (3) تطوير سلاسل القيمة المعدنية والطاقة بشكل شامل؛ (4) إنشاء البنية التحتية اللازمة للتحويل المحلي للمعادن؛ (5) الاستثمار في التكوين وتعزيز المؤسسات لتطوير الكفاءات اللازمة للأنشطة الاستخراجية؛ (6) تطوير البنية التحتية الجيولوجية لدعم البحث والتنقيب عن المعادن؛ (7) تنفيذ استراتيجية تطوير المحتوى المحلي.

[7] انظر أيضا، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي: "دراسة حول حالة المحتوى المحلي في قطاع التعدين في موريتانيا"، سبتمبر 2019.

في هذا السياق، ينبغي النظر في التدخلات التالية أو تعزيزها: (1) مواءمة العرض التكويني مع متطلبات سوق العمل في الصناعات الاستخراجية؛ (2) تطوير وتنفيذ برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛ (3) تعزيز التنوع والإدماج، لا سيما من خلال تقديم دعم خاص للشركات المملوكة للنساء؛ (4) إدراج مشاريع تمكين الشباب والنساء في الخطط المحلية لتطوير الشركات التعدينية؛ (5) تشجيع الممارسات المستدامة لخلق فرص العمل والتصنيع؛ (6) تعزيز النظام القضائي من خلال وضع آليات شفافة لحل النزاعات وتسريع اتخاذ القرارات (مكافحة الإفلات من العقاب بشكل صارم).

1 .السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سنة 2023

1.1 السياق الاقتصادي العالمي

في سنة 2023، تباطأ النمو العالمي، حيث انخفض من (3,5%) في سنة 2022 إلى (3,1%) في سنة 2023 (وفقاً لصندوق النقد الدولي)، مع توقعات بانخفاض إضافي في سنة 2024 إلى (2,6%) وفقاً للبنك الدولي. يُرجح أن يكون هذا التباطؤ نتيجة لتأثيرات الحرب في أوكرانيا والشرق الأوسط، وبطء انتعاش الأنشطة الاقتصادية بعد جائحة كوفيد-19. على الجانب الآخر، تراجع التضخم العالمي بنحو (2%) بفضل انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأساسية. ومع ذلك، لم يشمل هذا الانخفاض المعادن مثل الذهب والحديد والنحاس، حيث ارتفعت أسعارها بنسبة (5,8%) و(13,3%) و(1,5%) على التوالي خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة 2023.

1.2 السياق الديموغرافي والاجتماعي الوطني

ووفقا لنتائج التقييم الحكومي للصحة العامة 2023، يبلغ عدد السكان المقيمين في موريتانيا 4,927,532 نسمة، منهم 51.8٪ من النساء، ومعدل نمو بين التعداد 3.1٪ (2013-2023)، بزيادة مقارنة بالعقد السابق (2.77٪).[8] **على مدى العقود الخمسة من 1960 إلى 2014، لوحظت زيادة في متوسط العمر المتوقع لمدة 20 عاما. وتتزايد نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما ارتفاعا طفيفا على الرغم من وجود بدايات شيخوخة السكان. نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان آخذة في الانخفاض (من 90٪ خلال الستينيات إلى حوالي 76٪ في سنة 2014[9]).** ويلاحظ أن السكان الحاليين يتميزون بما يلي: (1) الاعتماد الاقتصادي القوي على الشباب؛ (2) عدم المساواة بين الجنسين، ولكن أيضا من خلال (3) الفرص من حيث مكافآت العائد الديموغرافي[10].

وتشكل بطالة الشباب تحديا حقيقيا بسبب الخصائص الهيكلية المرتبطة بعدم التوافق بين التدريب والتوظيف وجودة نظام التعليم، وهو ما يفسر انخفاض مؤشر رأس المال البشري[11] (المرتبة 157 من أصل 174 دولة). يمكننا أيضا أن نذكر العوامل الاجتماعية والثقافية (العقليات الرجعية). الافتقار إلى البنية التحتية (الكهرباء والمياه والطرق وشبكات الإنترنت). انخفاض التصنيع[12] (في المتوسط 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ؛ ضعف النفاذ إلى التقنيات الحديثة والابتكار ؛ هشاشة النظام المصرفي والصعوبات في النفاذ إلى القروض ؛ الافتقار إلى المنافسة (وجود شبه احتكارات وطبقة تحتكر وتهيمن على معظم الاقتصاد الحديث) وهشاشة الوظائف التي تم إنشاؤها. تظل الحقيقة أنه من الصعب إرضاء التدفق السنوي للباحثين عن عمل. ويقدر أن ما بين 000 40 و000 50 شخص يعملون[13] ، منهم ما يقرب من 500 4 إلى 000 5 من خريجي التعليم العام العالي و 000 2 إلى 500 2 من خريجي التكوين الفني والمهني. ومعظم هؤلاء الباحثين عن عمل هم في الواقع بدون مؤهلات أو تكوين، في وقت تقدر فيه القدرة الاستيعابية لسوق العمل ب 000 25 شخص سنويا.

1.3 السياق المؤسسي والسياسي

المؤسسات الرئيسية للجمهورية هي: الرئاسة، والجمعية الوطنية، والمحكمة العليا، والمجلس الدستوري، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة الحسابات. منذ إلغاء مجلس الشيوخ في سنة 2017، أصبح البرلمان من مجلس واحد ويتكون من 176 عضوا، بمتوسط نسبة حوالي 11300 ناخب[14] لكل نائب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تختلف اختلافا كبيرا وفقا للدوائر الانتخابية بسبب التقسيم الإداري المعقد ونظام التصويت الذي يصب في صالح العالم الريفي.

---

[8] تكشف نتائج الإحصاء العام الخامس للسكان والمساكن، الذي أجري في ديسمبر 2023 - يناير 2024، أن نصف السكان تقل أعمارهم عن 20 عاما.
[9] السنة التي تتوفر عنها البيانات
[10] السنة التي يصبح منها معدل نمو نسبة الدعم الاقتصادي(RSE) إيجابيا.
[11] **يقيس مساهمة القطاعات الاجتماعية في إنتاجية الجيل القادم من البلد. وهكذا سيحصل الطفل** الموريتاني في مرحلة البلوغ على 38٪ من إمكاناته الإنتاجية، مقارنة بما كان يجب أن يحققه لو كان قد استفاد من ظروف تعليمية وصحية أفضل.
[12] الناتج المحلي الإجمالي؛ 6.8٪ في سنة 2022 وحوالي 5000 وظيفة.
[13] نتيجة للنمو السكاني.
[14] أو حوالي 25,000 نسمة لعضو البرلمان الواحد مقارنة ب 106,000 في فرنسا و105,000 في السنغال (165 نائبا مقابل 18 مليون نسمة في عام 2024). في موريتانيا، هناك نواب منتخبون بأقل من ألف ناخب.

في حين تم إحراز تقدم في بعض مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا تزال موريتانيا تواجه تحديات كبيرة تتعلق بطبيعة النمو [15]الاقتصادي، والتوسع السكاني (3.1٪ بين سنتي التعداد العام للسكان والمساكن 2013 و2023)، وبطالة الشباب والنساء،[16] والفقر في المناطق الريفية التي ينتشر سكانها على أكثر من ثمانية آلاف بلدة صغيرة.

وقد أحرز تقدم في مشاركة النساء في الحياة السياسية[17]. ومع ذلك، في سنة 2024، لا يزلن (1) يعانين من صعوبة في الوصول إلى عوامل الإنتاج. (2) تسجيل حالات التسرب من المدارس في المرحلتين الثانوية والعليا؛ (3) العيش مع معدلات عالية من الأمية والبطالة؛ و (4) التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق استمرار الصور النمطية والتقاليد الاجتماعية القديمة.

على الرغم من جهود الحكومة[18]، فإن الإرث التاريخي للعبودية وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية، الذي عايشته جميع المكونات العرقية منذ أمد بعيد، لا يزال يغذي التوترات ومخاطر النزاعات المتعلقة بالهوية الوطنية، وتقاسم السلطة، وانعدام الأمن الغذائي، والوصول إلى فرص العمل والموارد، وهي تحديات لم يتمكن نظام الحكامة حتى الآن من القضاء عليها..

4-1 سياق الاقتصاد الكلي

تستند توقعات صندوق النقد الدولي لموريتانيا إلى نمو اقتصادي بنسبة 4.3٪ في سنة 2024[19] مقابل 3.4٪ في سنة 2023[20] ، لكن المؤسسة النقدية تشير إلى أن "الآفاق الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة. يمكن أن يؤثر تصعيد التوترات الجيوسياسية على موريتانيا من خلال التسبب في مزيد من الصدمات في معدلات التبادل التجاري". أدى انخفاض شمولية الأنشطة الاقتصادية وتنويعها، إلى جانب أوجه القصور في النظام التعليمي، إلى ارتفاع معدل البطالة واستمرار الفقر متعدد الأبعاد، الذي يؤثر على ما يقرب من 60٪ من السكان.

أ) تطور الأنشطة الاستخراجية

في موريتانيا، تميزت سنة 2023[21] بإنتاج قياسي لخامات الحديد والذهب. في الواقع، سجلت شركة تازيازت إنتاجا قياسيا بلغ 620.8 ألف أوقية[22] مقابل 538.6 ألف أوقية في سنة 2022 بينما وصلت سنيم إلى مستوى تاريخي بلغ 14.01 مليون طن مقابل 12.79 في سنة 2022. ومع ذلك، سجل إنتاج النحاس انخفاضا طفيفا بنسبة 2.2٪ (13.01 ألف طن).

الإطار 1 أداء سنيم في سنة 2023:

في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) ، تميزت سنة 2023 بـ: (1) ارتفاع رقم الأعمال بنسبة 8% مقارنة بسنة 2022، ليصل إلى 50,1 مليار أوقية جديدة (1,4 مليار دولار أمريكي)، وذلك بسبب حجم مبيعات بلغ 14,1 مليون طن (+6% مقارنة بسنة 2022)؛ (2) المساهمة في زيادة رأس مال الشركة التابعة ATTM بمبلغ 1,25 مليون أوقية جديدة، وفي رأس مال شركة TAKUMUL بمبلغ 7 ملايين دولار أمريكي.
بلغ صافي الربح (بالملايين أوقية جديدة) 14 495 في سنة 2023 و15 537 في سنة 2022. بلغت الأرباح المعترف بها للتوزيع 7 880 مليون أوقية جديدة. وتمثلت المبيعات المنتجة في بيع خام الحديد بقيمة 50 053 مليون أوقية جديدة (1 367 049 998 دولار أمريكي) لسنة 2023 (صافي من غرامات التأخير). تمت المبيعات وفق نظام "التسليم على ظهر السفينة.(FOB) " تم تحقيق الغالبية العظمى من مبيعات خام الحديد مع دول مختلفة في أوروبا الغربية، الصين وإفريقيا. وقام ثلاثة عملاءCARGILL) ، GLENCORE، و (TOSYALI IRON STEEL INDUSTRYبشراء ثلثي إجمالي مبيعات خام الحديد لسنة 2023 (المصدر: سنيم).

المحتوى المحلي للأنشطة الاستخراجية

يدعم قانون المحتوى المحلي في قطاعي الصناعات الاستخراجية والطاقة أهداف استراتيجية المحتوى المحلي في القطاع الاستخراجي 2022-2030 المعتمدة في يوليو 2022. والهدف من ذلك هو توجيه تطوير المحتوى المحلي، وتجسيد المبادرات الرئيسية للاستراتيجية.

---

[15] نمو غير شامل بما فيه الكفاية ويعتمد اعتمادا كبيرا على الاقتصاد الدولي
[16] في عام 2020، احتلت موريتانيا المرتبة 177 عالميا في مؤشر البنك الدولي للمرأة والأعمال والقانون.
[17] 2 في المئة من النساء المنتخبات أعضاء في مجلس النواب في عام 2005؛ 18٪ في عام 2010؛ 19.7٪ في 2014 و23.2٪ في انتخابات أيار 2023
[18]() تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة وأسبابها وعواقبها، السيدة غولنارا شاهينيان، A/HRC/15/20/Add.2
[19] تقدم COFACE توقعات بنسبة 5.5٪
[20] بيان صحفي 76/24
[21] مصادر البيانات: ب.م.م وو.و.إ.ت.د.إ
[22] بعد الانتهاء في يونيو 2023 من مشروع Tasiast 24k ، والذي زاد من قدرة المعالجة اليومية بأكثر من 50٪ في وقت انخفض فيه إنتاج الذهب في MCM بنسبة 14.5٪ ، أو 26.3 ألف أوقية.

يضع القانون الذي تم اعتماده للتو (2024) آليات قادرة على تعزيز استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المحلية في قطاعي الصناعات الاستخراجية والطاقة، من خلال: 1) تنمية المهارات والعمالة. (2) تحفيز إنشاء مؤسسات محلية؛ (3) التنويع الاقتصادي والقيمة المضافة؛ (4) تعزيز دور الشركات في المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ (5) الامتثال للآليات الدولية بشأن السلوك المسؤول للشركات.

تحدد استراتيجية المحتوى المحلي في القطاع الاستخراجي مجموعة من الإجراءات الرئيسية التي يتعين تنفيذها كأولوية. ومن المتوقع تحقيق نتائج قصيرة الأجل مع إرساء الأساس لزيادة مستويات المحتوى المحلي في المستقبل. النتائج المتوقعة هي: 1) فهم مشترك للمحتوى المحلي. 2) وضعية مرجعية واضحة على مستويات المحتوى المحلي؛ (3) تحسين القدرة على التنفيذ والرقابة والتنسيق؛ 4) زيادة وضوح الفرص و5) قوة عاملة وطنية وموردين محليين أكثر قدرة على المنافسة.

الإطار 2 ندوة المناجم موريتانيا 2023:

تعد ندوة المناجم موريتانيا 2023 (نواكشوط، أكتوبر 2023)[23] حدثا مهما مهمًا في المشهد المعدني للبلاد. جمعت الندوة خبراء مرموقين، وصناع القرار الحكوميين، وقادة الصناعة التعدينية، مما وفر منصة لمناقشة القضايا، الفرص، والابتكارات التي تؤثر على مستقبل القطاع المعدني في موريتانيا.
السياق :تطمح موريتانيا إلى لعب دور ريادي في التحول العالمي للطاقة. بفضل احتياطاتها من المعادن الحرجة مثل الليثيوم، والنيكل، والكوبالت، بالإضافة إلى احتياطاتها الكبيرة من العناصر الأرضية النادرة، تسعى البلاد إلى أن تصبح فاعلًا رئيسيًا في توفير المواد الخام الأساسية للثورة الطاقوية الجارية.
أهداف الندوة :تهدف إلى جمع الفاعلين الرئيسيين في القطاع المعدني من أجل: (1) تحديد ومناقشة الفرص الناشئة والتحديات المستمرة في الصناعة التعدينية الموريتانية؛ (2) تبادل الأفكار المبتكرة وأفضل الممارسات لتعظيم إمكانات القطاع؛ (3) صياغة توصيات ملموسة لتوجيه الإجراءات المستقبلية في مجال التعدين في موريتانيا.
التحديات الملحوظة (1) **:**الحاجة إلى توضيح مفاهيم المعادن الحرجة والاستراتيجية؛ (2) تعزيز البحث الجيولوجي؛ (3) زيادة اعتماد التقنيات الحديثة في الصناعة التعدينية؛ (4) تعزيز المحتوى المحلي؛ (5) الحفاظ على البيئة.
النقاشات الرئيسية :ركزت النقاشات على إمكانيات موريتانيا الكبيرة في مجالات الطاقات المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والمعادن الحرجة، لكن التحديات متعددة وتشمل قضايا التنظيم، التكوين، وحماية البيئة.
التوصيات الرئيسية (1) **:**وضع استراتيجية متكاملة للتنمية؛ (2) إصلاح القانون المعدني ليشمل المعادن الحرجة؛ (3) تشجيع البحث والتكوين؛ (4) تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة. تنفيذ هذه التوصيات يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الحكومة، الصناعة، المجتمعات المحلية، والشركاء الدوليين.

ب) تطور الأسعار الدولية للسلع الأساسية

ارتفعت أسعار الذهب والحديد والنحاس بنسبة 5.8٪ و13.3٪ و1.5٪ على التوالي بين سبتمبر وديسمبر 2023. بلغ سعر برميل نفط برنت 77.86 دولارا أمريكيا في ديسمبر 2023، انخفاضا من 94 دولارا أمريكيا في سبتمبر 2023. في ديسمبر/كانون الأول 2023، سجل متوسط قيمة مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء انخفاضا طفيفا قدره 2.7 نقطة (2.3٪) مقارنة بسبتمبر/أيلول 2023. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار السكر والقمح والحبوب واللحوم في وقت ارتفعت فيه الأرقام القياسية لأسعار الحليب والزيوت النباتية بنسبة 6.1٪ و1.2٪ على التوالي.

ت) تطور المالية العامة

في مجال المالية العامة، بلغ تنفيذ الميزانية لسنة 2023 عجزًا قدره 9,46 مليار أوقية جديدة (2,4% من الناتج المحلي الإجمالي)، منخفضًا مقارنة بعجز قدره 13,47 مليار أوقية جديدة في سنة 2022 (3,8% من الناتج المحلي الإجمالي). وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن الرصيد الأساسي غير الاستخراجي، بما في ذلك المنح، بلغ (5,3%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2023، مقارنة بـ(-7,6%) في سنة 2022. هذا التحسن يُعزى إلى انخفاض في الإيرادات أقل حدة من انخفاض النفقات (7,7% و9% على التوالي). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التدفقات الخارجية ساهمت في تمويل جزء من العجز في الميزانية.

ث) تطور الديون الخارجية

[23] تنظمها وزارة المعادن بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

أدت اتفاقيات إعادة هيكلة الديون مع الكويت[24] والصين والمملكة العربية السعودية في سنتي 2021 و2022 إلى خفض نسبة الدين إلى مستوى معقول[25]. ومع ذلك، ارتفع الرصيد القائم للدين العام بالقيمة الاسمية، حيث انتقل من 3,614 مليون دولار أمريكي في سنة 2018 إلى 4,496.5 مليون دولار أمريكي بتاريخ 2021/12/31 (وفقًا لوزارة المالية). لكن تكمن الهشاشة الرئيسية في أخطار سعر الصرف، إذ إن 88% من الرصيد القائم يحتفظ به بعملات أجنبية. في سنة 2023، انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي بشكل طفيف بنسبة 0,2% مقارنة بمستواه في سنة 2022، ليصل إلى 4,209.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 42,5% من الناتج المحلي الإجمالي.

ج) التجارة الخارجية

في سنة 2023، هيمنت صادرات الحديد والذهب على تركيبة الصادرات الوطنية، وبشكل شبه متساوٍ، حيث شكلا على التوالي (37%) و(36%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات [26]، وإذا أضفنا المنتجات البحرية، فإنّ الموارد الثلاثة تمثل ما يقارب (95%) من قيمة الصادرات الوطنية.

تحسن رصيد الميزان التجاري في سنة 2023، حيث ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من (83%) إلى (91,7%) خلال الربع الرابع من السنة.

تميز تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة 2023 بانخفاض قيمة[27] عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين الخمسة والعشرين لموريتانيا. ومع ذلك، من الصحيح أن هذا انتقال تدريجي إلى نظام سعر صرف مرن[28]. انخفض عجز الحساب الجاري، الذي يمثل 16.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022، إلى 9.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2023.

ح) تطور احتياطيات النقد الأجنبي

بسبب شروط التبادل التجاري غير المواتية، تفاقمت الضغوط على ميزان المدفوعات في سنة 2022. في الواقع، يعود هذا العجز بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار واردات الطاقة والمواد الغذائية، وتم تمويله من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ((IDE في الصناعات الاستخراجية ومن سخاء بعض الجهات المانحة. كما سجلت احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الموريتان تراجعًا بنحو (3,8) أشهر بين نهاية سنة 2021 ونهاية سنة 2022، حيث انخفضت من (7,9) أشهر من واردات السلع في سنة 2021 إلى (4,1) أشهر في سنة 2022. وفقًا لبيانات وزارة المالية، فإن "مستوى الاحتياطيات سيشهد انخفاضًا كبيرًا ليصل إلى (1,585) مليون دولار أمريكي و(1,561) مليون دولار أمريكي على التوالي في سنتي 2022 و2023، أي ما يعادل (5,1) أشهر من الواردات، وذلك نتيجة السياسات التي اتبعها البنك المركزي الموريتاني".

خ) تضخم

تظهر مؤشرات الأسعار (و.و.إ.ت.د.إ) تباطؤا في التضخم. من 9٪ في فبراير 2023، انخفاض المؤشر إلى 2.6٪ في فبراير 2024، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأولية وتشديد السياسة النقدية (ب.م.م).

الخلاصات:
يمكن تلخيص سنة 2023 بما يلي: (1) إجراء التعداد العام الخامس للسكان والمساكن؛ (2) استقرار سياسي واقتصادي كلي؛ (3) تحسن في الإنتاج المعدني. ومع ذلك، لا تزال التحديات الهيكلية قائمة: (1) الاعتماد على تقلبات المناخ وسخاء المانحين لتمويل العجز الداخلي والخارجي؛ (2) الهشاشة أمام تقلبات أسعار المواد الخام العالمية؛ (3) أوجه القصور في مجال الحكامة[29]. هذا ما يفسر الترتيب السيئ لموريتانيا في معظم التصنيفات الدولية، باستثناء تصنيف "مراسلون بلا حدود"[30]: جاءت موريتانيا في المرتبة (41 من 54) دولة إفريقية في مؤشر الحكامة لعام 2023 لمؤسسة مو إبراهيم؛ كما سجلت مؤشر تنمية بشرية (IDH) ضعيفًا عند (0,556) سنة 2021، محتلة المرتبة (158 من 191) دولة، و(130 من 180) في سنة 2023 بحصولها على (30 نقطة من 100) في تصنيف الشفافية الدولية (مؤشر إدراك الفساد).

[24] تقدر ب 12.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.
[25] في 26 يناير 2022، أبرمت موريتانيا اتفاقية مع الصين تلغي 7.5٪ من ديونها وفي 17 أبريل 2022، تم توقيع اتفاقية أخرى مع المملكة العربية السعودية لتحويل وديعة غير ميسرة لدى البنك المركزي إلى قرض ميسر.
[26] تختلف هذه الأرقام قليلا عن تلك الخاصة ب ب.م.م (38.3 و39.5٪) باستثناء التنقيب التقليدي عن الذهب.
[27] انخفاض بنسبة 5.8٪ لسعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER) و5.6٪ لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)
[28] سيتم بعد ذلك تحديد قيمة الأوقية على نطاق +/- 5٪ بالنسبة للسعر الذي تحدده ب.م.م. مرجع سعر الصرف هذا هو سلة من العملات تتكون من الدولار الأمريكي (80٪) واليورو (20٪).
[29] تشير COFACE في تقريرها الأخير (2024) إلى "سوء الإدارة: ارتفاع الفساد، وعدم وجود علاج للإعسار" وتحتفظ بمخاطر عالية (C).
[30] المرتبة 33 من أصل 180 دولة في عام 2024

بالإضافة إلى ذلك، توجد فجوات كبيرة في المساواة، وهو ما يؤكده مؤشر جيني،31 الذي قُدِّر بـ (0,32) وفقاً لمسح الظروف المعيشية للأسر.2019-2020 (EPCV)

2 .مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في موريتانيا

يعود انضمام موريتانيا إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلى عام 2005، وهو نقطة انطلاق للإرادة السياسية للالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في القطاع الاستخراجي ودعم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في البيانات العامة وتعزيز إدماجها في سياسات التنمية الوطنية.

تمثل هذا الالتزام في: (1) إنشاء اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية(ITIE) ، التي تضم ممثلين عن الحكومة، المجتمع المدني، والشركات الاستخراجية، للإشراف على تنفيذ مبادرة الشفافية، إضافة إلى أمانة دائمة يرأسها مستشار لرئيس الوزراء، لتنسيق الأنشطة المتعلقة بمبادرة الشفافية، جمع البيانات، وإعداد تقارير المبادرة؛ (2) نشر تقارير تفصيلية توضح المدفوعات التي قامت بها الشركات الاستخراجية والإيرادات التي حصلت عليها الحكومة؛ (3) مشاركة المجتمع المدني والحوار متعدد الأطراف حول القضايا المتعلقة بالشفافية وإدارة الإيرادات الاستخراجية؛ (4) التكوين وتعزيز القدرات؛ (5) تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الاستخراجي؛ (6) إجراء تقييمات دورية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الشفافية وتقييم الحكامة المتعلقة بالموارد الطبيعية في موريتانيا.
.

كان التقدم الأكثر بروزًا هو اللحاق بالركب في نشر التقارير. فقد تم إعداد تقارير السنوات 2019، 2020، 2021، و2022 خلال السنتين الماضيتين، مما قلص فترات النشر إلى سنة +1. **يعود هذا الإنجاز إلى إنشاء منصة البيانات" مستودع البيانات"**، وهي أداة فعالة لجمع البيانات بشكل منهجي. تم تطوير هذه الأداة من قبل اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بدعم من التعاون الألماني .ساهم توفير الوقت الذي تحقق بفضل هذه المنصة في تعميق التحليلات بشأن سلامة بعض المشاريع، وسير عمل الكيانات الحكومية، والتدفقات ذات المخاطر، مع إجراء عمليات مطابقة مستهدفة وذات صلة.

استفاد تقرير سنة 2023 من تراكم المكتسبات للحفاظ على مستوى التحليل أو تحسينه، وضمان ملاءمة وشمولية التقارير السابقة. كما أخذ التقرير بعين الاعتبار الأحكام الجديدة لمعيار الشفافية الذي تم اعتماده في يونيو 2023 خلال المؤتمر العالمي في دكار. ومن بين القضايا التي تم إدراجها في التقرير: مكافحة الفساد، آفاق الطاقات المتجددة، القضايا الاجتماعية والبيئية، وكذلك استرداد الإيرادات.

3 .أهداف تقرير 2023

تم إعداد تقرير موريتانيا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للسنة المالية 2023 بالرجوع إلى متطلبات معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لسنة 2023 ومن خلال نهج قائم على المخاطر لموثوقية البيانات.

في هذا الإطار، كان من الضروري: (1) تحديد نطاق التقرير لسنة 2023؛ (2) تحديد التدفقات والشركات ذات المخاطر بناءً على استراتيجية للتحقق؛ (3) تقييم "سلامة" الإيرادات المتعلقة بمشروع (شركة معادن النحاس الموريتانية - MCM) الذي تم اختياره من قبل المجموعة متعددة الأطراف خلال اجتماعها يوم الخميس 4 يوليو 2024. بالإضافة إلى قطاعات التعدين، النفط، والغاز، حاول تقرير سنة 2023، قدر الإمكان، دمج قطاع الهيدروجين الأخضر ضمن نطاق الإفصاح، ولكن تتوفر بيانات محدودة جدًا حول هذا القطاع.

تم تطبيق الإشارة إلى معيار سنة 2023 من خلال الإفصاح الشامل عن المعلومات لتلبية المتطلبات من (2) إلى (6) (راجع التفاصيل في الفصل 7)، بالإضافة إلى الأحكام الجديدة المتعلقة بمكافحة الفساد، تعزيز التحول الطاقوي، قضايا النوع الاجتماعي، الإفصاح عن تكاليف المشاريع، وحشد الإيرادات الوطنية.
علاوة على ذلك، تم تقديم توصيات تهدف إلى تحسين الحكامة.

4 .المسار المنهجي لإعداد تقرير سنة 2023

تم تنفيذ المهمة من خلال عملية من ثلاث مراحل: 1) تحديد نطاق إعداد تقارير المبادرة في مجال الصناعات الاستخراجية. 2) تحليل المخاطر واختيار استراتيجية موثوقية البيانات و3) تحديد استراتيجية التحقق ووضع اللمسات الأخيرة على التقارير.

31يقيس الفجوة بين توزيع دخل (أو استهلاك) الأسر. تعني القيمة الصفرية المساواة الكاملة والقيمة التي تساوي 1، وهي عدم مساواة مطلقة.

1-4 الاعتبارات المنهجية المتعلقة بنطاق الإبلاغ

وتشمل هذه بشكل أساسي: أ) استخراج البيانات من مستودع البيانات. (2) تحديد الأهمية النسبية واختيار المدفوعات المادية بناء على التعريفات والعتبات من حيث الأهمية النسبية[32]؛ (3) تحديد الشركات الاستخراجية التي سددت المدفوعات للسنة المالية 2023 من خلال مقارنة قائمة الشركات التي سددت المدفوعات المعلنة من قبل الدولة مع قائمة الشركات التي تحمل تصاريح استغلال أو استكشاف لسنة 2023؛ (4) تحديد جميع الشركات التي تسدد مدفوعات جوهرية لسنة 2023 (نطاق 2023) من خلال تطبيق عتبة الأهمية النسبية التي حددتها المجموعة متعددة الأطراف و(5) تحديد الكيانات التي تتلقى مدفوعات جوهرية. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير النطاق ذكر الشركات التي تحمل رخص الاستكشاف دون الاحتفاظ بها كموضوع للتحليل.

4.2 النتائج المتعلقة بالنطاق والخيارات المعتمدة.

بلغ إجمالي مدفوعات التعدين المعلنة 19,527,587,252 أو-ج في سنة 2023. تم جمعها من قبل وكالات الإيرادات الرئيسية الثلاث: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية. المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك وفقا للمؤشرات الواردة في الجدول أدناه (أو-ج).

الجدول 1 مدفوعات قطاع المعادن التي يسددها مجلس الإيرادات:

إدارة الإيرادات	المبلغ (أو-ج)	نسبه
DGTCP	9 074 324 980,80	%46,47
دي جي آي	6 620 652 044,70	%33,90
DGD	3 832 610 226,73	%19,63
المجموع الإجمالي	19 527 587 252,23	%100,00

المصدر: مستودع البيانات

تشير البيانات المتعلقة **بالقطاع المعدني إلى أن 32 شركة** قامت بمدفوعات خلال سنة 2023، ولكن إذا تم اعتماد نفس العتبة المستخدمة في السنوات السابقة، وهي 100,000 دولار أمريكي (3923000 أوقية جديدة بناءً على متوسط سعر صرف قدره 39,23 أوقية جديدة لكل دولار أمريكي)، **فإن 9 شركات تعدين فقط معنية**. بلغ إجمالي مدفوعات هذه الشركات 19,510,471,195.25 أوقية جديدة، وهو ما يعادل 99.91% من جميع المدفوعات المصرح بها في إطار التصريح الأحادي للدولة. بناءً على ذلك، اعتبرت المجموعة متعددة الأطراف أن هذه العتبة كافية لإجراء التحليلات وتقديم نتائج موثوقة[33].

الجدول 2 ملخص بيانات عتبة الأهمية النسبية:

عتبة الأهمية النسبية بالدولار الأمريكي	100 000,00
بالأوقية مع معدل متوسط 39.23 أو-ج	3923000
إجمالي المدفوعات المعتبرة في النطاق	19 510 471 195,25
مجموع المدفوعات من إعلان الدولة الانفرادي	19 527 587 252,23
معدل الشمول	99,91%

فيما يتعلق بقطاع **المحروقات، قامت 8 شركات** (BP و Total و Shell و Cairn و Exxon Mobil و Tullow و Patronnas و TGS)[34] بتسديد مدفوعات خلال سنة 2023 ، بمبلغ 982،055،469.35 أو-ج. ويمثل هذا 100٪ من تدفقات المدفوعات المدرجة في الإعلان الانفرادي للدولة.

أ) **بالنسبة لقطاع المعادن:**

[32] تعتبر المدفوعات والإيرادات جوهرية إذا كان لإغفالها أو عدم دقتها في تقاريرها تأثير مادي على اكتمال تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

[33] اجتماع يوم الخميس 4 يوليو 2024

[34] تبيع البيانات الزلزالية

يتبين وجود 19 رخصة استغلال ممنوحة لـ 16 شركة، بالإضافة إلى 55 رخصة بحث سارية المفعول. ومع ذلك، لم يقم العديد من المشغلين الحاصلين على رخص البحث والاستغلال بأي مدفوعات خلال سنة 2023 (سواء كانت ضريبية أو عقارية).

من بين 55 رخصة بحث، تعود 27 منها إلى 7 شركات، بما في ذلك الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) بـ(6) رخص، WAFA Miningبـ(6) رخص، و EMIRAL Miningبـ(6) رخص. يتم توضيح الوضعية التفصيلية لتوزيع رخص البحث حسب الشركات في الجدول أدناه.

الجدول 3توزيع تصاريح أبحاث المعادن:

صاحب الرخصة	العدد
رخصة بحث سارية اعتبارا من 2023/12/31	55
عدد الشركات المشاركة	35
سنيم	6
وفا للتعدين	6
معادن TAFOLI	3
إميرال للتعدين	6
التعدين الموريتاني	2
QUARK74	2
TIRIS IMC	2
آخر	28

المصدر: مستودع البيانات

توزيع الرخص حسب مجموعات المواد يظهر أن من بين 55 رخصة، هناك 40 تخص المجموعة (2)، تليها المجموعة (1) بـ(9) رخص، المجموعة (4) بـ(4) رخص، والمجموعة (5) برخصتين. في المقابل، لم تسجل المجموعة (3) أي رخصة.

من جهة أخرى، تشير البيانات الأولية إلى أن 26 شركة تعدين مسجلة في السجل العقاري ليس لها أي أثر في التصريح الأحادي للدولة (القائمة أدناه).

الجدول 4 قائمة الشركات التي لم تقم بالدفع في سنة 2023:

الرقم.	المشغلون
1	BSA
2	DIRCOMA-Sarl
3	Energie Atlantique
4	Groupe Industrie Minière et d'Acier de Mauritanie -Sarl
5	ID-GEOSERVICES S.A
6	Legleitat Iron Mauritanie sa
7	Mauritanian Mining Petroleum & Services
8	Mauritanides Mining Sa
9	Mauritanie Ressources Limited Sarl
10	Mauritanienne Minière de Recherche et d'Exploitation de l'Or
11	Mauritano-Saoudienne pour le Phosphate
12	METAURUM SA
13	Mineral Ressources Developpement
14	Négoce International Mauritanie
15	NEJAH - TP
16	Nomads Mining Company Sarl
17	OreCorp Mauritania
18	Sab Metals Mauritania Sarl
19	Sahara Investments Ltd
20	SCIM
21	SET MINING-SARL
22	SGS - Société Générale de Service
23	SURICATE
24	TAFOLI MINERALS

TAYSSIR RESOURCES SAS	25
TAZADIT UNDERGROUND MINE	26

الإطار 3 تعريف مجموعات الخامات:

المجموعة 1 :الحديد، المنغنيز، التيتانيوم (في الصخور)، الكروم، الفاناديوم.
المجموعة 2: النحاس، الرصاص، الزنك، الكادميوم، الجرمانيوم، الإنديوم، السيلينيوم، التيلوريوم، الموليبدينوم، القصدير، التنجستن، النيكل، الكوبالت، معادن البلاتين، الفضة، المغنيسيوم، الأنتيمون، الباريوم، البورون، الفلور، الكبريت، الزرنيخ، البزموت، السترونشيوم، الزئبق، التيتانيوم والزركونيوم (في الرمال)، العناصر الأرضية النادرة.
المجموعة 3 : الفحم والوقود الأحفوري الآخر.
المجموعة 4: اليورانيوم والعناصر المشعة الأخرى.
المجموعة 5: الفوسفات، البوكسيت، أملاح الصوديوم والبوتاسيوم، الشب، الكبريتات غير كبريتات القلويات الترابية، وأي مادة معدنية معدة للاستخدامات الصناعية. كذلك، أي صخرة صناعية أو زينة، باستثناء المواد المعدنية المحجرية، المستغلة للاستخدامات الصناعية، مثل الأسبستوس، التالك، الميكا، الجرافيت، الكاولين، البيروفيليت، الأونيكس، العقيق الأبيض، والأوبال.

تتوزع الـ19 رخصة استغلال بين **16 شركة** و**6 مواد** معدنية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 5 توزيع رخص الاستغلال المعدني:

رقم	الترخيص / الشركة / المادة
19	رخصة استغلال سارية المفعول بتاريخ 2023/12/31
16	عدد الشركات المشاركة
7	حديد
5	ذهب
2	يورانيوم
1	الفوسفات
3	الرمال السوداء
1	ملح

المصدر: مستودع البيانات

ب) بالنسبة لقطاع المحروقات:

الإطار الخاص برخص النفط السارية حتى 2023/12/31 يظهر أن من بين 6 رخص سارية المفعول، توجد رخصة واحدة فقط (GTA) مخصصة للاستغلال. تتوزع هذه الرخص بين أربع شركات BP :(رخصتان)، Shell(رخصتان)، Total Energies(رخصة واحدة)، وCAIRN)رخصة واحدة). يتم توفير معلومات عن تقدم المشاريع فقط بالنسبة لشركة BP (GTA)وبشكل مقتضب. باستثناءCAPRICORN)المقطع C7)، التي سجلت تأخيراً في دفع الإتاوة المساحية ورسوم التكوين، فقد التزمت جميع الشركات بدفع المبالغ المبرمجة. تجدر الإشارة إلى أن بعض المشغلين النفطيين قد أعادوا رخصهم، ولكنهم يواصلون، لأسباب مختلفة، دفع الضرائب. ومن بين هذه الشركاتPETRONAS :، EXXON، وTULLOW.

الجدول 6 المدفوعات التي تدفعها شركات المحروقات بواسطة إدارة الإيرادات:

(المبالغ بالأوقية)

المديرية العامة للضرائب	706 009 023,67	%75,95
ص.و.ع.م	172 522 006,38	%18,56
لجنة البيئة	50 999 000	%5,49
المجموع الإجمالي	929 530 030,05	%100

المصدر: مستودع البيانات

يلخص الجدول أدناه البيانات الرئيسية المتعلقة بنطاق سنة 2023. تجدر الإشارة إلى أن شركة معادن موريتانيا MAADEN) (Mauritanieوالوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية (ANARPAM) ليستا جزءًا من هذا النطاق، ولكن البيانات المتعلقة بهما قد تم جمعها وتحليلها ضمن التقرير.

الجدول 7 ملخص البيانات المتعلقة بمحيط التقارير:

المعايير	قطاع المعادن			قطاع المحروقات		
معايير الأهمية النسبية لاختيار الشركات في نطاق التسوية	شركات التعدين التي يزيد إجمالي المدفوعات المعلنة من قبل هيئات التحصيل عن 3,650,000 أو-ج			جميع شركات النفط والغاز.		
معايير الأهمية النسبية لإعلان الدولة الانفرادية	شركات التعدين التي يبلغ إجمالي دفوعاتها أعلى من عتبة الأهمية النسبية البالغة 000 650 3 وحدة			جميع شركات النفط والغاز.		
عدد الشركات المختارة للإعلان الانفرادي للدولة	2021	2022	2023	2021	2022	2023
	8	9	9	6	6	8
معدل التغطية الإجمالي من خلال عملية التسوية	2021	2022	2023	2021	2022	2023
	%90	%97	%99,91	%100	%100	%100

الخلاصات:
وفقًا للبيانات المذكورة أعلاه وقرارات المجموعة متعددة الأطراف في اجتماعها المنعقد يوم الخميس 4 يوليو 2024، تم اعتماد ما يلي: (1) تحديد عتبة المادية لقطاع المعادن عند 100,000 دولار أمريكي؛ (2) إدراج جميع الشركات العاملة في مجال المحروقات ضمن النطاق. علاوة على ذلك، تم تحليل إيرادات مشروع شركة معادن النحاس الموريتانية (MCM) خلال السنوات الأربع الماضية. بناءً على ذلك، يشمل نطاق التقرير لتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لسنة 2023 تسع شركات تعدين وثماني شركات في مجال المحروقات.

5 .تحليل المخاطر

5.1 اعتبارات منهجية

أ) أدوات رسم خرائط المخاطر

تم إجراء تحليل المخاطر على مستوى الشركات الرئيسية والهيئات الحكومية المختارة ضمن النطاق، واستخدمت نتائجه لتحديد استراتيجية التحقق لكل تدفق من تدفقات المدفوعات، من خلال تحديد مستوى المخاطر (مرتفع، متوسط، أو منخفض) ومدى ضمان الموثوقية بما يتماشى مع مستوى المخاطر المحدد.

تم إعداد خريطة المخاطر المتعلقة بتدفقات المدفوعات مع مراعاة النقاط التالية: (1) الإجراءات المستخدمة من قبل الوكالات الحكومية المعنية لضمان جودة تقييم وجمع تدفقات المدفوعات ذات الصلة بتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (الإجراءات والممارسات)؛ (2) القوانين والنظم المتعلقة بمحاسبة الشركات، الإفصاح عن البيانات، والالتزامات المتعلقة بتدقيق الشركات، وتطبيقها عمليًا؛ (3) متابعة التوصيات الواردة في التقارير السابقة لمبادرة الشفافية، خاصة فيما يتعلق بنتائج المصالحة، الثغرات المحددة في أنظمة الدولة، وحالات سوء السلوك أو التصريح أو الفساد المحتملة؛ (4) تقييم نظام التصريح الإلكتروني واستخدام مستودع البيانات، والإجراءات الواجب اتخاذها لتحسينه.

ب) إجراءات تحليلية مفصلة أو اختبارات المعقولية

قمنا بتصميم وتكييف أدوات الموثوقية التي تم استخدامها لخفض مستوى المخاطر إلى مستوى مقبول، من خلال إجراءات تستند إلى وجود علاقات بين المتغيرات. وقد أدى ذلك إلى: (1) إعداد سلاسل إحصائية حول المتغيرات الأكثر أهمية: الإنتاج، الصادرات، إيرادات الدولة، مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد الوطني، الأسعار العالمية والأسعار المطبقة للصادرات التي تحققها الشركات، بالإضافة إلى تطور الإنفاق الاجتماعي والبيئي؛ (2) مقارنة معيارية مع الدول التي تواجه تحديات مماثلة في حوكمة الصناعات الاستخراجية؛ (3) مراجعة إجراءات الرقابة والتدقيق على مستوى الكيانات المصرحة؛ (4) المطابقة بين التصريحات المقدمة من الجهات المختلفة، لا سيما بين التصريح الأحادي للدولة (م.ع.خ.م.ع وتصريحات الشركات. ساهم تحليل البيانات في صياغة ملاحظات حول الفروقات غير المبررة، البحث عن تفسيراتها وتصحيحها.

ت) المراجعة التحليلية للاتساق

أتاحت عمليات المطابقة التي أُجريت بين التصريحات المختلفة على مستودع البيانات من قبل الأطراف المعنية الكشف عن فروقات مرتبطة بشكل أساسي بمدفوعات رسوم الجمارك التي لم يتم احتسابها. هذا الأمر يستدعي مراجعة دقيقة من قبل الجهات المختصة.

5.2 إجراءات مراقبة البيانات والتدقيق

تختلف إجراءات الرقابة والتدقيق حسب طبيعتها (داخلية أو خارجية) والجهات المعنية (الجهات الحكومية أو الشركات المبلغة).

5.2.1 الإجراءات والضوابط الداخلية

أ) على المستوى الحكومي

يتم توفير معظم البيانات المتعلقة بالمدفوعات من قبل ثلاثة كيانات[35]: (1) المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP)؛ (2) المديرية العامة للجمارك (DGD)؛ (3) المديرية العامة للضرائب.(DGI) تتمتع هذه الجهات، من حيث المبدأ، بإجراءات داخلية للتحقق من موثوقية البيانات مسبقًا عبر عمليات التحقق والمصادقة، ولاحقًا من خلال خدمات مخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لكل من المفتشية العامة للمالية (IGF) والمفتشية العامة للدولة (IGE) القيام بتدخلات عند الحاجة.

الدور الرئيسي للمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP)

اعتماد المرسوم رقم 186-2019 بتاريخ 31 يوليو 2019 يمثل نقطة البداية لعملية تتعلق بالنظام العام لتسيير الميزانيات والمحاسبة العمومية(RGGBCP) ، وفقًا لأحكام المادة 46 من القانون التنظيمي رقم 039-2018 الصادر في 9 أكتوبر 2018، الذي ألغى واستبدل القانون رقم 78-011 الصادر في 19 يناير 1978 المتعلق بالقانون التنظيمي الخاص بقوانين المالية.(LOLF) يحدد المرسوم القواعد المطبقة على تسيير الميزانيات والمحاسبة العمومية للدولة، المؤسسات العامة، والجماعات الترابية. كما ألغى واستبدل الأمر رقم 049-2006 الصادر في 28 ديسمبر 2006 الذي عدل الأمر القانوني رقم 89.012 الصادر في 23 يناير 1989.

قامت المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية(DGTCP) ، منذ سنة 2019، بتنفيذ أعمال تتعلق بالإطار المعياري الناجم عن إعداد المعايير المحاسبية للدولة، مراجعة الخطة المحاسبية والتسمية الميزانوية والمحاسبية للدولة، وكذلك إنشاء لجنة للمعايير المحاسبية. وقد أسفرت هذه الأعمال عن اعتماد القرارات التالية:

- ✓ المقرر رقم 610/م.ع.خ.م.ع/و.م.و.م.م.م الصادر بتاريخ 24 يوليو 2019 يتضمن إنشاء لجنة معايير المحاسبة العمومية.
- ✓ المقرر رقم 80/و.م/ م.ع.خ.م.ع الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2019 بشأن اعتماد معايير المحاسبة العمومية.
- ✓ المقرر رقم 01180/و.إ.م/ م.ع.خ.م.ع 2022/ يتضمن المصادقة على الخطة المحاسبية للدولة بما يتوافق مع خصوصيات الدولة والتسمية الميزانوية السارية.
- ✓ المقرر رقم 01179/و.إ.م/2022/ يتعلق بتحديد التسمية الميزانوية والمحاسبية للدولة..

في ختام تنفيذ الإطار المعياري للإصلاح المحاسبي، شرعت المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP) في العمليات اللازمة لإعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 1 يناير 2024. وقد تطلب ذلك تعزيز التنسيق بين المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP) والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المديريات العامة للميزانية، الضرائب، الجمارك، ممتلكات الدولة، الوزارات، ومحكمة الحسابات.)

أسفر هذا التنسيق عن النتائج التالية: (1)اعتماد عدة مقررات: المقرر رقم 0245/و.م الصادر في 9 مارس 2022 بشأن إنشاء لجنة القيادة المكلفة بإعداد الميزانية الافتتاحية وتنفيذ المحاسبة العقارية للدولة، مع إشراك جميع الأطراف المعنية. المقرر رقم 0703 MF/2023/بتاريخ 7 يوليو 2023، بشأن إنشاء لجنة مكلفة بتنقية حسابات ميزان الدولة العام وإعداد الميزانية الافتتاحية. المقرر /2023 بشأن تحديد عتبة تسجيل الأصول الثابتة. المقرر /2023 لتحديد مدة الفترة التكميلية.
(2) توقيع مذكرات العمل: المذكرة رقم 33/م.ع.خ.م.ع بتاريخ 21 يوليو 2023، المتضمنة إنشاء اللجان الفنية المكلفة بتنقية الحسابات. مذكرة العمل الخاصة بإنشاء لجنة جرد الأصول الثابتة.

[35] على التوالي 46.47٪؛ 19.63٪ و 33.9٪

.

تم تسجيل الإنجازات التالية: **: (1)** جرد وتقييم الأصول الثابتة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2021 في نواكشوط. **(2)** إعداد ميزانية افتتاحية تجريبية بتاريخ 30 يونيو 2023. **(3)** وضع مخططات محاسبية تتيح التحكم في تدفقات الدين العام، ومساهمات الدولة، ومتابعة الإيرادات الضريبية المتبقية للتحصيل.

تم إنشاء نظام معلومات محاسبي جديد يُسمى" أرقام" لتلبية متطلبات الإصلاح المحاسبي الجديد اعتبارًا من يناير 2022. يتميز بواجهة مع الأنظمة الرئيسية للمالية العامة، بما في ذلك: (1) نظام" الرشاد" لسلسلة النفقات العامة؛ (2) نظام" جباية" لإدارة الضرائب المرتبط بالمديرية العامة للضرائب(DGI) ؛ (3) نظام" سيدونيا" لإدارة الجمارك المرتبط بالمديرية العامة للجمارك. كما أنه متصل بالتطبيقات الرقمية للدفع الإلكتروني، مما يتيح تسيير المخالصات غير الورقية[36].

يقوم نظام أرقام بتنفيذ التقارير التالية في الوقت الفعلي: 1) الرصيد العام للحسابات. 2) جدول العمليات المالية للدولة. (3) القوانين والنظم و (رابعا) البيانات المالية.

تم توسيع منصة الدفع الإلكتروني لتشمل خدمات الحالة المدنية[37]، مما يتيح للمستخدمين دفع رسوم الطوابع المتعلقة بهذه الوثائق عبر وسائل الدفع الحديثة. يأتي هذا التوسع في إطار استراتيجية شاملة لتحديث وسائل الدفع، بهدف تأمين العمليات، تقليل أعباء الدولة، وتيسير الوصول إلى الخدمات. كما يُتوقع أن يتم متابعة الملفات (مثل شيكات الخزينة، أوامر الميزانية، الفواتير، نشرات التقاعد...) عبر تطبيق هاتفي محمول.

تم تعميم نظام معلومات بلدي يُسمى" سجل" على البلديات والمجالس الجهوية اعتبارًا من 1 يناير 2022. بالإضافة إلى ذلك، ينظم القرار المشترك رقم 865 الصادر بتاريخ 12 سبتمبر 2023 الجوانب المحاسبية والميزانوية للجماعات الترابية.

يُعد التدقيق والرقابة الداخلية جزءًا من النظام الشامل لإدارة المخاطر، ويشكلان الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية لتحقيق أهدافها.

اعتمدت المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية ميثاق تدقيق الخزينة، والذي يشكل إطارًا مرجعيًا للرقابة الداخلية على الخزينة، الرقابة المحاسبية للدولة، والإطار المرجعي للرقابة الميزانوية للدولة. يتم تنفيذه من خلال المقررات التالية: (1) المقرر رقم 687/و.م بتاريخ 31 يوليو 2019 المتضمن ميثاق التدقيق. (2) المقرر رقم 008/و.م بتاريخ 30 سبتمبر 2019 المتضمن اعتماد الإطار المرجعي للرقابة الداخلية. (3) المقرر و.م 2023 المتعلق باعتماد الإطار المرجعي للرقابة الداخلية المحاسبية للدولة. (4) المقرر رقم 2023/747 بتاريخ 31 يوليو 2023 المتعلق باعتماد الإطار المرجعي للرقابة الداخلية المحاسبية للدولة.

تقوم مديرية التدقيق والرقابة الداخلية (م.ت.ر.د) بتنظيم مهام رقابية بشكل دوري. تُجرى مهام التحقق يوميًا للصندوق المركزي، وأسبوعيًا لمكاتب الإيرادات) (م.ع.ض) و (م.ع.ج)، وشهريًا لمكاتب التحصيل في نواكشوط والمكاتب المحاسبية في نواذيبو وروصو. أما بالنسبة لمكاتب المناطق الداخلية، فتتم عمليات الرقابة بمعدل 3 إلى 4 مرات سنويًا، في حين يتم التدقيق على مكاتب الخارج فقط عند تسليم واستلام المهام بين المحاسبين.

خلال النصف الأول من سنة 2024، قدمت مديرية التدقيق والرقابة الداخلية 536 تقريرًا عن مهام التحقق، مقارنة بـ 1168 تقريرًا تم تقديمها خلال سنة 2023 بأكملها. بالتوازي، قامت الإدارة بإعداد عدة مذكرات وتنفيذ مهام تدقيق ساهمت في تنقية الحسابات وضمان موثوقيتها. كما نفذت الإدارة مهمة متعلقة بتحليل الفروقات بين ميزان الخزينة العام المستخرج من النظام المعلوماتي ***أرقام*** والميزان المستخرج من نظام بيت المال. وقد أسفرت هذه المهمة عن تحديد الفروقات بين حسابات الموازين، وضمان موثوقية أرصدة حسابات الودائع، الإدارات، والحسابات ذات التخصيص الخاص، بالإضافة إلى الحسابين 46 و47.

وفقًا للمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية(DGTCP) ، تستمر عمليات ضمان موثوقية الحسابات من خلال العديد من المهام المحددة، وأبرزها: (1) متابعة تحصيل الشيكات والسندات المودعة من قبل المكاتب المحاسبية في نواكشوط، نواذيبو، وروصو. (2) إعداد الوضعية التفصيلية للقيم المصرفية (الشيكات والسندات) التي تم رفضها من قبل البنك المركزي الموريتاني. (3) التحقق من الاعتمادات الضريبية للسنوات 2022 و2023. (4) تدقيق حسابات المراسلين، الإدارات، وحسابات التحويل الخاصة. (5) متابعة المدفوعات الإلكترونية للخزينة عبر نظام

[36] بدأ نزع الطابع المادي عن الإيصالات بموجب الأمر MF / 2020/1172 بتاريخ 25 ديسمبر 2020 وكان يجب تعميمه منذ 01 يناير 2021.
[37] جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية والمستخرجات وبطاقة الإقامة

.TPE (6) إنشاء متابعة شهرية لتحصيل القيم المحصلة من قبل المكاتب المحاسبية في منطقة داخلت نواذيبو لدى البنك المركزي الموريتاني.

يتم ضمان متابعة يومية على المستويات التالية: (1) العمليات المتعلقة بالحساب الموحد للخزينة في البنك المركزي الموريتاني. **(2)** عمليات التصديق والتسوية التي تقوم بها مديرية المراسلين والحسابات الخاصة بالخزينة. **(3)** الأنشطة اليومية لمديرية الإيرادات والصندوق المركزي. **(4)** الأنشطة اليومية لمديرية المركزية المحاسبية وإدارة السيولة.

يمكن الإشارة إلى إنجازات أخرى تشمل: (1) إعادة تنظيم حسابات العمليات المخصصة للمدفوعات الإلكترونية. **(2)** الإشراف على تنفيذ المكتب المحاسبي الرئيسي في ولاية داخلت نواذيبو. **(3)** المساهمة في دمج مدفوعات الضرائب المتعلقة بوثائق الحالة المدنية والطوابع الضريبية. **(4)** إنشاء مكتب محاسبي مخصص لمتابعة ومراقبة المدفوعات الإلكترونية. **(5)** تحديث الاتفاقيات المصرفية المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية بالتعاون مع إدارة المعلوماتية ومديرية الإيرادات والصندوق المركزي.

اللامركزية في الوظيفة المحاسبية للمحاسب العام من خلال إنشاء مكاتب دفع في الإدارات الوزارية تهدف إلى تعزيز جودة الرقابة على النفقات العامة.

يتم تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال الإجراءات التالية: تعميم نظام المعلومات الخاص بتنفيذ الميزانية" الرشاد " على كامل التراب الوطني، بما في ذلك المؤسسات العامة وسفارات موريتانيا في الخارج، وفقًا للمقرر رقم 244/2020 الصادر بتاريخ 9 أبريل 2020، الذي حدد أدوار الآمرين بالصرف الثانويين ودور ممثلي وزارة المالية في عملية تنفيذ الميزانية؛ تحديث أنظمة المعلومات لضمان تنفيذ فعال لتكامل البيانات والمستندات التبريرية للنفقات العامة وأرشفتها في النظام؛ إدراج جميع المستندات التبريرية أصبح الآن مطلبًا أساسيًا للنظام، ويُطلب من المراقبين الماليين والمحاسبين رفض الملفات غير المكتملة فيما يخص أرشفة المستندات؛ تحسين إدارة السلف، الحسابات ذات التخصيص الخاص، والأسواق العامة.

تم تجسيد الإطار القانوني لإدارة الحساب الموحد للخزينة من خلال توقيع الاتفاقية رقم 09 MEF/DGTCP/BCM/2019 المتعلقة بإدارة الحساب الموحد للخزينة في البنك المركزي الموريتاني. يتم تقسيم الحساب الموحد للخزينة (CUT) إلى حسابات فرعية للعمليات تُفتح باسم المحاسبين العموميين الرئيسيين للخزينة والمديريات الرئيسية للإيرادات مثل المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك. ساهم التنفيذ العملي للحساب الموحد في سنة 2022 في تسهيل بعض الإصلاحات التي تم ذكرها سابقًا.

في مجال الشفافية، التقارير، والتصديق[38]، توفر مختلف مديريات وزارة المالية مواقع إلكترونية متاحة للجمهور، بما في ذلك وزارة المالية، الخزينة العمومية، والمديرية العامة للضرائب .(DGI) على سبيل المثال، ينشر موقع المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (DGTCP) على الرابط www.tresor.mr الوثائق التالية: (1) القوانين المالية المختلفة (القانون المالي الابتدائي، التصحيحي، وقانون التصفية)؛ (2) الوضعية الفعلية لتنفيذ الميزانية؛ (3) التقرير نصف السنوي حول العمليات المالية (آخر نشر: النصف الأول من سنة 2023)؛ (4) جدول العمليات المالية للدولة شهريًا (آخر نشر: أكتوبر 2023)؛ (5) الوضعية الشهرية للخزينة (آخر نشر: أكتوبر 2023)؛ (6) التقرير السنوي للصندوق الوطني لإيرادات المحروقات (7) المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية.

تحضيرًا لتصديق البيانات المالية، يتيح نظام" أرقام" لكل محاسب إنتاج ميزان العمليات المنفذة خلال السنة لتقديمه إلى محكمة الحسابات المسؤولة عن الرقابة القضائية. وبهذا، قام الخزينة العمومية بإعداد أول جدول للعمليات المالية للدولة (TOFE) اعتبارًا من يناير 2023، وفقًا للمعايير والمبادئ الواردة في دليل إحصاءات المالية العامة لسنة 2014.

المديرية العامة للجمارك

تعرف **مدونة الجمارك** القواعد العامة للعمليات الجمركية، ويحدد **المقرر رقم 0822/و.م.و.إ.م.م.م. م 2018/**إجراءات الرقابة بعد التخليص الجمركي. تتألف **المديرية العامة للجمارك (DGD)** من **مديرية الاستعلامات والتحقيقات الجمركية(DRED)** ، و**مجموعة التدخل والبحث(GIR)** ، بالإضافة إلى **الفرق الإقليمية للمراقبة .(BTS)** وقد وضعت **المديرية العامة للجمارك** تدابير لضمان احترام الإجراءات الجمركية وتتبع العمليات.

[38] يتعلق الأمر رقم MF/2023/948 بتاريخ 13 أكتوبر 2023 بإنتاج ونشر الوثائق والمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والميزانية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

تم تنفيذ المناهج والتدابير الرامية إلى تحسين الإجراءات الجمركية من خلال: (1) تحديث أدوات المراقبة والتفتيش؛ (2) رقمنة الخدمات الجمركية باستخدام نظام معلومات حديث (**SYDONIA**) لأتمتة الإجراءات الجمركية، وتقليل التفاعلات البشرية المباشرة والحد من فرص الفساد؛ (3) متابعة البضائع أثناء العبور.

خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تم تحقيق تقدم في مجال تحصيل الحقوق الجمركية المتهرب منها وفرض الغرامات، وذلك وفقاً للبيانات الواردة في الجدول أدناه.

الجدول 8 نتائج تدقيق ما بعد التخليص في السنوات الثلاث الماضية:

سنة	الحقوق المتهرب منها	الغرامات
2021	18 816 070	69 193 184
2022	73 735 745	47 713 351
2023	92 551 815	1 166 535

أسهم تطبيق إجراءات الرقابة في تحسين النتائج، كما يتضح من: (1) تقليص خسائر الإيرادات الجمركية؛ (2) تفكيك شبكات الاحتيال؛ و(3) تعزيز الشفافية.

الإجراءات المستخدمة لضمان موثوقية البيانات المنتجة:

- على مستوى المكاتب الجمركية، يتم إجراء الرقابة الفورية من قبل المفتشين المتحققين (الرقابة المستندية والرقابة المادية).
- على مستوى **المديرية العامة للجمارك** يتم تنفيذ الرقابة البعدية من قبل المصالح المختصة بمراقبة ما بعد التخليص الجمركي. وقد بلغ عدد التصحيحات على التصريحات التي تم رصد وتعديل خروقات فيها **4592** و**2198** خلال سنتي **2022**و **2023**على التوالي.

المديرية العامة للضرائب

قامت **المديرية العامة للضرائب** بتطبيق نظام مزدوج يجمع بين التأشيرات والمصادقات الرقمية على عدة مستويات هرمية لمعظم أعمالها. وقد تم تعزيز التتبع من خلال نظام المعلومات الخاص بالمديرية (**جباية**) .وتشمل هذه التأشيرات والمصادقات معظم الإجراءات الإدارية، لا سيما: (1) الإشعارات والتأكيدات المتعلقة بإعادة التقييم الضريبي؛ (2) الإعفاءات الممنوحة للمكلفين بالضرائب؛ (3) أوامر التحصيل؛ و(4) شهادات الإعفاء، وشهادات الانتظام، والخضوع للضريبة على القيمة المضافة.

تضم **المديرية العامة للضرائب** وحدة تفتيش داخلي مكلفة بإجراء عمليات تفتيش في حال الاشتباه بوجود احتيال. تقدم هذه الوحدة تقاريرها إلى **المدير العام للضرائب** .كما تخضع خدمات التحصيل التابعة للمديرية العامة للضرائب لمراجعة دائمة من قبل **مديرية التدقيق والرقابة** التي تتبع **المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.**

لضمان موثوقية البيانات المنتجة، تعتمد **المديرية العامة للضرائب** على الإجراءات التالية: (1) استغلال البيانات الواردة من **المديرية العامة للجمارك**، و**المديرية العامة للميزانية**، و**سلطة الصفقات العمومية**، بالإضافة إلى التصريحات المقدمة من المكلفين بالضرائب أنفسهم؛ (2) الرقابة المكتبية للكشف عن أي أخطاء أو تناقضات في تصريحات المكلفين، وتصحيحها عند الاقتضاء من خلال استدعاء الحقوق الجمركية التي تم التهرب منها.

خلال عمليات الرقابة، يقوم المسؤول بإجراء تحقق من الامتثال للكشف عن الأخطاء أو الإعفاءات الواضحة التي تعيق تحديد الضريبة بشكل صحيح. كما يتأكد من أن القوائم المالية المقدمة من قبل المكلف بالضريبة مصادق عليها من طرف خبير محاسبي معتمد. يتم اللجوء إلى الرقابة الميدانية عندما يكشف التفتيش المكتبي عن تناقضات أو اختلالات. وتعتمد هذه الرقابة أساساً على فحص الوثائق المحاسبية، وتدخل ضمن اختصاص **مديرية التدقيق والتحقيقات الضريبية**.

المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا

شهد الإطار القانوني أو المؤسسي المتعلق بالعقود والرخص تطورات خلال سنة 2023، منها: (1) المرسوم **رقم 2023-049 الصادر بتاريخ 17 فبراير 2023** الذي يحدد الضرائب والرسوم التعدينية، حيث تم رفع بعض الرسوم والضرائب المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير واستغلال الموارد المعدنية والمقالع، وذلك في إطار مكافحة المضاربة السلبية؛ (2) المرسوم **رقم 2023-048/و.أ/و.ب.م.ط الصادر بتاريخ 15 فبراير 2023** الذي يعدل بعض أحكام **المرسوم رقم 2008-159 المعدل والمكمل**، والمتعلق برخص التعدين والمقالع. يأخذ هذا النص بعين الاعتبار بعض متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية(ITIE) ، المتعلقة بالملكية الحقيقية والمعايير التقنية والاقتصادية للتأهل للحصول على السندات المعدنية والمقلعية.

فيما يتعلق بالإجراءات التي تعتمدها **المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا** لمكافحة الاحتيال والفساد، تعترف المديرية بأنه "لا توجد إجراءات خاصة باستثناء صرف المكافآت الشهرية ومنح الأعياد وفقاً لأحكام **المذكرة رقم 67/ و.ب.م.ط الصادر بتاريخ 2 يوليو 2021** المتعلقة بالمكافآت الممنوحة لموظفي **وزارة البترول والمعادن والطاقة**، و**المذكرة رقم 68/ و.ب.م.ط الصادر بتاريخ 6 يوليو 2021** المتعلقة بمنح الأعياد المخصصة لموظفي، وزارة البترول والمعادن والطاقة.»

فيما يتعلق بالإجراءات المعتمدة لضمان موثوقية البيانات المنتجة من قبل **المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا(DGMG)** ، فإن البيانات المتعلقة بالملكية المعدنية متوفرة على بوابة السجل المعدني:.www.https://portals.landfolio.com/Mauritania/en/

فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لمكافحة تأثيرات الأنشطة التعدينية على البيئة، تشير **المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا** إلى ما يلي: (1) اشتراط إعداد دراسة للأثر البيئي والاجتماعي؛ (2)ضرورة الحصول على رأي **وزارة البيئة والتنمية المستدامة** بشأن الجدوى البيئية قبل تسجيل طلب الحصول على رخصة استغلال؛ (3) إلزامية وجود خطة لإدارة البيئة (PGE)؛ (4) وجود مصلحة مكلفة بمتابعة الشؤون البيئية وتنفيذ خطط إدارة البيئة.

تعتبر **المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا** أن المعلومات التفصيلية حول إجراءات منح التراخيص وحول المساهمين أو حاملي السندات المعدنية (البحث والاستغلال) متوفرة في دليل الإجراءات الخاص بالسجل المعدني.

وفيما يتعلق بالسؤال حول نتائج التحقق الدوري من احترام الإجراءات، وخاصة في مجال منح التراخيص، لم تقدم المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا إجابة ذات صلة (النموذج غير المعبأ مرفق في الملحق). ومع ذلك، يُعد هذا الجانب جوهرياً في أي إدارة تعتمد على تحقيق النتائج.

المديرية العامة للبترول والهيدروجين منخفض الكربون (م.ع.ه.ك)

بصرف النظر عن الإيرادات الضريبية، يتكون الدخل من عقود الإنتاج (CEP) من فئتين:

- **الإيرادات غير الإنتاجية:**

في إطار متابعة والتحقق من الإيرادات غير الضريبية المنصوص عليها في **عقود الاستكشاف والإنتاج (CEP)** أو الاتفاقيات المبرمة مع شركات تسويق البيانات البترولية، تعتمد **المديرية العامة للمحروقات (DGPH)** إجراءات واضحة موضحة في الجدول أدناه.

.

الجدول 9إجراءات التحقق من الإيرادات غير الضريبية من قطاع المحروقات:

الفئة	الموعد نهائي	نمط التحقق	وسائل المتابعة
مكافآت التوقيع	يجب على المشغل دفع **مكافأة التوقيع** في غضون (30) يومًا من تاريخ توقيع **عقد الاستكشاف والإنتاج.(CEP)**	يقوم المشغل بإرسال **سويفت التحويل** الخاص بالمبلغ المعني إلى **المديرية العامة للمحروقات .(DGH)** تتواصل المديرية مع **البنك المركزي الموريتاني (BCM)** للتحقق من صحة التحويل وتأكيد الدفع.	في حالة تأخر دفع **مكافأة التوقيع**، يتم إرسال رسالة إلى المشغل تطالبه بإجراء الدفع.
تشكيل	سنة تقويمية أو تعاقدية	مستخرج من **الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH)** صادر عن **المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.(DGT)**	في حالة تأخر الدفع، تقوم **المديرية العامة للمحروقات (DGH)** بإرسال رسالة تطلب فيها تنفيذ الدفع.
رسوم المساحة	تاريخ الذكرى السنوية للعقد	مستخرج من **الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH)** صادر عن **المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.(DGT)**	في حالة تأخر الدفع، تقوم **المديرية العامة للمحروقات (DGH)** بإرسال رسالة تطلب فيها تنفيذ الدفع.
العقوبة	في حالة عدم الوفاء بالتزامات العمل التعاقدي	إذا قام المشغل بالدفع مباشرة، فإنه يرسل إلى **المديرية العامة للمحروقات (DGH)سويفت التحويل** الخاص بالمبلغ المعني. بعد ذلك، تتواصل المديرية مع **البنك المركزي الموريتاني (BCM)** للتحقق من صحة الدفع وتأكيده.	في حالة تأخر دفع الغرامة، يتم تفعيل الضمان البنكي قبل انتهاء صلاحيته.
المدفوعات أو احتياطي التدقيق المتنازع عليه	بعد التحقق / التدقيق	إذا تم قبول الدفع أو الاحتياطي من قبل الشركة المعنية، فإنها تخطرنا برسالة أو بريد إلكتروني مرفقًا بـ **سويفت التحويل** .وبعد ذلك، نقوم بالتحقق من صحة التحويل وتأكيده مع **البنك المركزي الموريتاني.(BCM)**	يتم تبادل المراسلات مع الشركة المعنية لحثها على دفع المبالغ المستحقة.
الإيرادات من مبيعات بيانات النفط	بناءً على التقرير الفصلي المرسل من قبل الشركة والمتعلق بتقاسم الإيرادات، وفقاً للعقد المبرم بين الدولة والشركة، تقوم **المديرية العامة للمحروقات (DGH)** بإرسال رسالة تطالب فيها الشركة بدفع المبلغ المستحق.	مستخرج من **الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH)** صادر عن **المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.(DGT)**	في حالة التأخر في الدفع، تقوم **المديرية العامة للمحروقات (DGH)** بتذكير الشركة بضرورة إجراء الدفع.

- **الإيرادات المتعلقة بالإنتاج:**

في إطار **عقد الاستكشاف والإنتاج (CEP)** الخاص بالبلوك **C8**الذي يضم حقل **GTA**، تتوزع الإيرادات المتوقعة من **GTA**على النحو التالي: (1) حصة الدولة الناتجة عن بيع الإنتاج، وفقاً لعامل **R**المنصوص عليه في عقد **C8**؛ (2) العائدات الناتجة عن مشاركة الدولة عبر **الشركة الموريتانية للمحروقات (SMH)** بنسبة (14%)؛ (3)الإيرادات المتعلقة بالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.**(BIC)**

ووفقاً لما ذكرته **المديرية العامة للمحروقات(DGPH)** ، يتم التحقق من البيانات داخلياً من خلال عملية تقاطع وتوفيق البيانات المنتجة.

ب) على مستوى الشركات الرئيسية المبلغة

يفرض القانون رقم 2000-05 المتعلق بـ مدونة التجارة على الشركات المنشأة في موريتانيا تعيين مفوض أو أكثر للحسابات بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يتجاوز رقم أعمالها عند إغلاق السنة المالية مبلغ **4**ملايين أوقية جديدة، دون احتساب الضرائب.

فيما يتعلق بالصناعات التعدينية، تنص الاتفاقية التعدينية النموذجية المعدلة بموجب القانون رقم 2012-12 على أن حامل الرخصة ملزم بإرسال قوائمه المالية المدققة سنوياً، وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إلى اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمتابعة إيرادات الدولة التعدينية وإلى اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.**(CN-ITIE)**

بالنسبة للشركات البترولية في مرحلة الاستكشاف، لا يوجد التزام بإنشاء شركة. يمكنها العمل خلال هذه المرحلة تحت شكل فرع .وفي هذه الحالة، لا تُلزم بتصديق قوائمها المالية. ومع ذلك، يتعين عليها تقديم ملف ضريبي لدى الإدارة المختصة.

المقرر رقم/819 R و.إ.م/م.خ.م.ع بتاريخ 6 نوفمبر 2000 الصادر عن وزير المالية يحدد المعايير المهنية للتدقيق المعمول بها، خاصة فيما يتعلق بتنظيم العمل، نطاق المهمة، المسؤولية، وتعريف معايير عمل مفوضي الحسابات. يعتمد هذا المقرر مبدأ الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق التي وضعتها **الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)** ، لا سيما الإجراءات الدنيا اللازمة التي يؤدي عدم تنفيذها إلى تحمل المسؤولية المدنية والتأديبية لمفوض الحسابات. في سنة 2006، تم اقتراح معايير أخرى متوافقة مع المعايير الدولية، لكنها لم تُعتمد بشكل إلزامي بموجب مقرر.

في الواقع العملي، يعتمد معظم مفوضي الحسابات على "معايير المهنة" أو "القواعد المتبعة في تدقيق الحسابات"، دون الإشارة إلى **المقرر قم/819 R و.إ.م/م.خ.م.ع** أو إلى معايير التدقيق الصادرة عن **الاتحاد الدولي للمحاسبين .(IFAC)** بالإضافة إلى ذلك، نادرًا ما يُستشهد بالإطار المحاسبي لإعداد القوائم المالية.**(PCM)** في الحقيقة، غالبًا ما تفتقر الأشخاص المختارون لهذه المهام إلى الكفاءات اللازمة، كما أنه لا يوجد نموذج مرجعي متاح لهم لإعداد التقارير بشكل احترافي ومنهجي.

الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)

نظام **الرقابة الداخلية** أو **التدقيق العام الداخلي**، الذي تم دمجه مع الرقابة الداخلية في سنة 2017، يخضع لسلطة **الإداري المدير العام**، الذي يعيّن المسؤولين والموظفين التابعين له. وينتج عن هذا النظام خطر يعتمد مستواه بشكل كامل على نزاهة وإرادة **الإداري المدير العام**.

وفقا للنظام الأساسي للشركة، يتم تنفيذ الرقابة الخارجية على انتظام وموثوقية المعلومات المحاسبية في نهاية كل سنة مالية من قبل مدقق حسابات مستقل[39]، مرتبط بشركة موريتانية[40] وتدفعه الشركة القومية للإعلام.
على الرغم من نشر تقارير عالية الجودة بانتظام منذ عام 2021 ، إلا أن الاستقرار المفرط لمفوضي الحسابات[41] وبعض المديرين[42] يمثل مخاطرة يجب أخذها في الاعتبار ، حتى لو كان من المعتاد بالنسبة ل سنيم ، "أن تحتفظ الشركات الكبيرة بنفس الشركات لفترة طويلة إلى حد ما ، للاستفادة من تراكم المعرفة للشركة". تظل الحقيقة أنه منذ إنشائها ، لم يتم اتخاذ أي مبادرة للرقابة الخارجية من قبل الهيئات العامة (محكمة مراجعة الحسابات أو البرلمان أو المفتشية العامة للمالية أو المفتشية العامة للدولة أو [43]غيرها).

[39] إرنست ويونغ وشركاه
[40] كونيس
[41] أكثر من عشرين عاما
[42] خاصة أنه لا يوجد عضو مستقل في مجلس إدارة SNIM، على عكس الممارسة في أماكن أخرى.
[43] في الواقع، يجوز التشكيك في القدرات الحالية لهيئات الرقابة العامة، وهذا قد يكون له عيوب أكثر من الفوائد.

يزداد مستوى الخطر خصوصاً بالنظر إلى أن عدد قليل جداً من حالات الاختلاس أو الشكاوى قد تم الإبلاغ عنها أو إحالتها إلى المحاكم في شركة بحجم **الشركة الوطنية للصناعة والمناجم** خلال العقدين الأخيرين. فهل كانت إجراءات الوقاية فعالة إلى هذا الحد؟

تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م (TML SA)

تُعد القوائم المالية لشركة **تازيازت (TMLSA)** وفقاً لمبادئ **النظام المحاسبي الموريتاني(PCM)** ، بينما تُعد القوائم المالية لمجموعة **Kinross Gold Corporation**(الشركة الأم) وفقاً للمعايير الدولية، ويتم تدقيقها من قبل **KPMG LLP Canada.** تُنشر هذه القوائم المالية على الموقع الإلكتروني للمجموعة. نظرًا لعدم إدراج شركة **تازيازت** في البورصة، فهي غير ملزمة بنشر قوائمها المالية. ومع ذلك، يتوجب عليها تقديم هذه القوائم إلى **اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.(CN-ITIE)**

يُعيّن **مفوضو الحسابات** لشركة **تازيازت (TMLSA)** لمدة **ست سنوات** من قائمة مختصرة تُعرض على **مجلس الإدارة** للموافقة عليها. يجدر بالذكر أن مجلس إدارة **تازيازت** يتألف من أربعة إداريين خارجيين (من بينهم ثلاثة موريتانيين) بالإضافة إلى مراقبين مستقلين اثنين تعيّنهم الحكومة الموريتانية. تُعتبر هذه الترتيبات داعمة للشفافية، إلا أن فعاليتها تعتمد بشكل أساسي على المعايير التي استُند إليها في اختيار الأشخاص المعنيين...

يتألف **مجلس إدارة شركة تازيازت (TMLSA)** من أربعة إداريين خارجيين (من بينهم ثلاثة موريتانيين) بالإضافة إلى مراقبين مستقلين اثنين تعيّنهم الحكومة الموريتانية.

شركة معادن النحاس الموريتانية (MCM)

تعتبر **تعيين مفوض الحسابات** لشركة **معادن النحاس الموريتانية (MCM)** من اختصاص المجموعة حصراً. ويتم اختيار المفوض بناءً على الكفاءة والخبرة والإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية.
يتكون أعضاء **مجلس إدارة MCM** الأربعة جميعهم من **"Mauritanian Holding Ltd"**، المملوكة بنسبة 100% لشركة **"First Quantum Minerals"**. ونتيجة لذلك، لا تضم **MCM** أي إداري مستقل.

تُعد القوائم المالية لشركة **معادن النحاس الموريتانية (MCM)** وفقاً لمبادئ **النظام المحاسبي الموريتاني .(PCM)** ومع ذلك، فإن تقرير مفوض الحسابات بسيط للغاية، مما أثر سلباً على جودة التحليلات الواردة في **الفصل التاسع** المخصص للمشروع.

2-2-5 نظم الرقابة والتدقيق الخارجية

أ. على مستوى مجلس النواب

مثل أي هيئة تشريعية في بلد ديمقراطي، تتمتع **الجمعية الوطنية** بسلطات واسعة في مجال الرقابة، سواء **الرقابة القبلية** (من خلال المصادقة على ميزانية الدولة) أو **الرقابة البعدية** عبر قوانين التسوية وكلما دعت الحاجة (من خلال لجان التحقيق).
ومع ذلك، خلال العقود الثلاثة الماضية، لم يفتح البرلمان سوى تحقيق واحد في سنة 2019 بشأن إدارة ستة ملفات تتعلق بالحكامة في ظل النظام السابق، مما يثير تساؤلات حول الأداء المحدود لهذا الدور.
في الواقع، توجد قيود في سياق تتجه فيه الأحزاب السياسية إلى اختيار الأشخاص على أساس معايير غير مرتبطة بالكفاءة أو النزاهة، مما يحد من فعالية **الجمعية الوطنية** في أداء دورها الرقابي.

ب. على مستوى محكمة الحسابات

تُعد محكمة الحسابات مؤسسة مستقلة مكلفة بمراقبة المالية العامة، وذلك وفقاً للقانون العضوي رقم 2018-032 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2018 ومرسومه التطبيقي رقم 2022-107 الصادر بتاريخ 15 يوليو 2022.

تلعب المحكمة دوراً حاسماً في تعزيز الحوكمة والشفافية في الإدارة العامة، من خلال ممارسة رقابة عليا على تنفيذ قوانين المالية وضمان انتظام ومصداقية إيرادات ونفقات الدولة والكيانات العامة التابعة لها. تهدف هذه الرقابة إلى الكشف عن المخالفات أو التجاوزات، وتصحيح الانحرافات، وإذا لزم الأمر، معاقبة المسؤولين عن سوء الإدارة.

تُعد **محكمة الحسابات** سنوياً تقريراً حول مشروع قانون التسوية، يهدف إلى ضمان تطابق حسابات المحاسبين العموميين مع الحساب العام لإدارة المالية. يُرفق هذا التقرير بإعلان مطابقة ويتم إحالته إلى **البرلمان** لتعزيز الرقابة الديمقراطية على المالية العامة.

على الرغم من عضويتها في **المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية العامة(INTOSAI)** ، تواجه محكمة الحسابات صعوبات في تطبيق جميع المعايير الدولية بسبب نقص الموارد البشرية المؤهلة. ومع ذلك، قامت المحكمة مؤخراً ببذل جهود لتعزيز كوادرها وتحديث أساليب عملها، رغم استمرار العقبات المرتبطة بالشفافية وفعالية العقوبات.

أبرز **آخر تقرير نشرته محكمة الحسابات في سنة 2021** اختلالات في الإدارة العامة، وحدد أسماء بعض المسؤولين العموميين الذين لم يلتزموا بواجباتهم. ومنذ **يناير 2020**، شهد عدد مهام الرقابة زيادة كبيرة، حيث ارتفع من **6إلى 26 مهمة**، مما يعكس تكثيف جهود الرقابة. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن متابعة العقوبات وتنفيذ التدابير التصحيحية اللازمة لتعزيز إدارة مسؤولة وشفافة للمالية العامة.

ج. المفتشية العامة للدولة (IGE)

تسعى المفتشية العامة للدولة **(IGE)** إلى تحقيق أهداف طموحة تتمثل في: (1) الإدارة الجيدة للشؤون العامة، ومكافحة الفساد والمخالفات ذات الطابع الاقتصادي؛ (2) تعزيز الحوكمة وتحسين أداء الإدارات العامة؛ (3) تقييم السياسات والبرامج العامة بهدف زيادة فعاليتها ونتائجها؛ (4) تقديم الحسابات ومكافحة الإفلات من المسؤولية في إدارة الشؤون العامة، من خلال البحث عن المخالفات في الإدارة وتسجيلها وضمان معاقبتها بفعالية.

تعمل المفتشية العامة للدولة **(IGE)** بصفة بعدية، وهي تخضع لسلطة رئيس الجمهورية بموجب المرسوم رقم 18-2022 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2022 .ويعاون المفتش العام للدولة عدد متغير من مفتشي الدولة المساعدين ومفتشين مدققين يتم تعيينهم بموجب مقرر رئاسي[44].

تم وضع الإجراءات، إلا أن الأشخاص المكلفين بالتفتيش والتدقيق يتم اختيارهم حتى الآن بطريقة تقديرية، دون ضمان حقيقي للكفاءة، النزاهة، والحياد. بالإضافة إلى ذلك، فإن المفتشية العامة للدولة **(IGE)** لا تتواصل بشكل كافٍ، ونتائج أنشطتها تفتقر بشدة إلى الوضوح [45]، ومع ذلك، قام المفتش العام الجديد، الذي تم تعيينه في سنة 2024، بإطلاق برنامج واسع للإصلاحات مع تحديد أهداف دقيقة.

د. المفتشية العامة للمالية (IGF)

لديها نفس أهداف المفتشية العامة للدولة(IGE) ، لكنها تخضع لسلطة الوزير المكلف بالمالية، وتغطي تدخلاتها جميع قطاعات المجال العمومي، بما في ذلك الإدارة المركزية، والجماعات الإقليمية، والمؤسسات العمومية، والشركات ذات رؤوس الأموال العمومية، وأي كيان يتلقى دعماً مالياً من الدولة أو يؤدي مهمة ذات مصلحة عمومية. ومع ذلك، تفتقر المناصب إلى تحديد واضح للملفات الشخصية المطلوبة، كما أن معايير تعيين المفتشين تفتقر إلى الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، لا تُنشر نتائج أنشطة المفتشية العامة للمالية(IGF) ، وتصل معلومات قليلة إلى الرأي العام بشأن العقوبات المفروضة على المخالفين، مما يعيق تحقيق العدالة وردع المخالفات بشكل فعّال.

ه. الرقابة الخارجية على المؤسسات العامة والشركات المملوكة للقطاع العام

يقوم وزير المالية بتعيين مفوض أو أكثر للحسابات لكل مؤسسة عمومية أو شركة ذات رؤوس أموال عمومية بموجب مقرر .ويتولى هؤلاء المفوضون مهمة التحقق من الدفاتر، الصناديق، المحافظ، والقيم الخاصة بالمؤسسة أو الشركة، كما يراجعون مصداقية الجرد، الميزانيات، والحسابات[46]. تخضع هذه الكيانات أيضًا، عند الحاجة، لرقابة محكمة الحسابات، والمفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للدولة . علاوة على ذلك، تنص الأمر القانوني رقم 2006-08 المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لعائدات المحروقات على أن عمليات السحب من هذا الحساب تتم بناءً على أمر مكتوب من محافظ البنك المركزي الموريتاني، استنادًا إلى طلب مقدم من الوزير المكلف بالمالية. ويخضع تسيير الصندوق لرقابة مزدوجة تشمل التدقيق الداخلي للبنك المركزي ومراجعة من قبل مدقق خارجي ذو شهرة دولية.

3-2-5 التزامات مراجعة الحسابات: من النظرية إلى التطبيق

أسفر فحص الإجراءات عن صياغة آراء بشأن موثوقية أنظمة الرقابة وأطر التدقيق القائمة على مستوى الكيانات المصرحة. في الواقع، توجد مؤسسات ونصوص قانونية مناسبة، لكن النتائج المعروفة لا تزال بعيدة عن التوقعات. يُعزى ذلك إلى نقائص كمية ونوعية تحول دون تحسين ممارسات التدقيق في موريتانيا. فعلياً، تظل ملفات معظم مفوضي الحسابات والمدققين، شفافية

---

[44] حاليا 12 IGAs و22 مراجع حسابات

[45] في عام 2023، بدأت IGE حوالي عشرين مهمة تشمل ما يقرب من 26 مليار MRU

[46] المرسوم رقم 90-09 بتاريخ 4 نيسان/أبريل 1990 المتعلق بوضع المنشآت والشركات العمومية ذات رأس المال العام، وتنظيم علاقات هذه الكيانات مع الدولة.

اختيارهم، التواصل حول التقارير المنتجة، وفعالية العقوبات المطبقة، مواضيع تحيط بها الكثير من نقاط الغموض. وهذا ما يجعل التساؤلات حول موثوقية البيانات المقدمة مشروعة تماماً.

إحدى القضايا المحورية تتعلق بمدى الشفافية في اختيار المدققين، إلى جانب الغياب شبه التام لمعايير واضحة للانتماء إلى الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين .وقد تمت الإشارة إلى هذه المسألة في تقارير سابقة، لكنها لم تلقَ أي استجابة. إذا تم إيجاد حل لهذه الإشكالية، فإن المخاطر التي تهدد موثوقية الحسابات ستنخفض بشكل كبير. وستكون الانعكاسات أكثر إيجابية إذا تم تحميل مفوضي الحسابات الذين صدّقوا على حسابات بشكل خاطئ المسؤولية القانونية ومعاقبتهم بشكل منهجي وحازم. علاوة على ذلك، سيساهم ذلك بشكل كبير في دعم الهيئات الرسمية المكلفة بمراقبة إدارة الأموال العامة.

تتمثل الأولوية الملحة في **إعادة تنظيم مهنة الخبرة المحاسبية** من خلال وضع معايير شفافة للوصول إلى صلاحيات **تصديق الحسابات**، تحديد الصلاحيات بدقة، التحقق من الالتزام بالمعايير، إدخال متطلبات الشفافية في عمل الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين وضمان نزاهة قياداتها. تُعد هذه الخطوة ضرورة ملحة ذات تأثير يتجاوز مجرد تقليل المخاطر المرتبطة بموثوقية الحسابات المالية للشركات. على أرض الواقع، يعتمد المدققون ومفوضو الحسابات على "معايير المهنة" أو "القواعد المعتادة في تدقيق الحسابات"، دون الإشارة إلى **المقرر رقم/819 R و.إ.م/م.خ.م.ع** أو إلى معايير التدقيق الصادرة عن **الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)** التي تنص على تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، نادراً ما يتم الاستشهاد بـ **النظام المحاسبي الموريتاني (PCM)** كمرجعية في إعداد القوائم المالية.

5.3 نظام التصريح الإلكتروني والإفصاح عن البيانات

أ) التصريح الإلكتروني

يتم تقييم نظام التصريح الإلكتروني واستخدام مستودع البيانات من خلال تحليل التفاعلات مع مستودع البيانات.

- **بالنسبة لكيانات الدولة**

وباستثناء المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا، أصدرت جميع الجهات الإدارية المعنية التصريحات قبل تدخلنا، وفقا للمؤشرات الواردة في الجدول أدناه.

الجدول 10حالة الإفصاح عن البيانات:

الكيان	التصريح م.ب؟	متى؟	مكتمل أم لا؟	التعليق
م.ع.خ.م.ع	نعم	قبل بدء التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات
م..ع.ض	نعم	قبل بدء التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات
م.ع.ج	نعم	قبل بدء التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات
م.ع.م	نعم	قبل بدء التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات
م.ع.م.ج	نعم	بعد بدء التقرير	نعم	بيانات العقد مفقودة

- **بالنسبة للشركات**

يلخص الجدول أدناه الوضع الحالي. يُلاحظ وجود **نسبة ضعيفة للتصريح الإلكتروني والإفصاح الطوعي المنهجي عن البيانات**، إلا أن الشركات الأكثر أهمية كانت، لحسن الحظ، الأكثر تجاوباً. علاوة على ذلك، تم جمع البيانات الإضافية مباشرة من الشركات (بما في ذلك **الشركة الموريتانية للمحروقات** و**شركة BP** عبر **المديرية العامة للمحروقات**، مما قلّل بشكل كبير من التأثير السلبي على **شمولية البيانات**.

جدول 11استعراض التفاعلات مع DW:

	الرقم	النسبه
الشركات التي قدمت التصريحات على م .ب	7	%30,4
الشركات التي لم تقدم التصريحات على م. ب	16	%69,6
الشركات التي امتثلت للإفصاح التلقائي والطوعي	4	%17,4

لتحسين نسبة التصريح الإلكتروني، يتطلب الأمر **جهوداً إضافية في مجال التوعية، والمتابعة، والتذكير** لضمان تحقيق معدلات مشاركة أعلى.

ب) الإفصاح عن البيانات

يتم تلخيص الإفصاح عن البيانات من قبل الأطراف من خلال مستودع البيانات في الجدول أدناه.

الجدول 12حالة التفاعل مع مستودع البيانات (م.ب):

المشغلون	بيان بشأن م.ب	الفترة الزمنية	مكتملة أم لا	الملاحظات
SNIM	نعم	قبل بدء إعداد التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات
TASIAST MAURITANIE LIMITED SA (TMLSA)	نعم	بعد بدء إعداد التقرير	نعم	
MCM	نعم	قبل بدء إعداد التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات
SENI-SA	نعم	بعد بدء إعداد التقرير	نعم	لا
SPHERE LEBTHEINIA SA	لا		لا	
EL AOUJ	لا		لا	
FILIALE -EMIRAL MINING	لا			
TIRIS RESSOURCES SA	لا			
AYA - SARL	لا			
BP MAURITANIA INVESTMENTS LIMITED SUCCURSALE - SARL	لا			
SHELL EXPLORATION AND PRODUCTION MAURITANIA (C2) SUCCURSALE	لا			
SHELL EXPLORATION AND PRODUCTION MAURITANIA (C10) SUCCURSALE	لا			
TULLOW PETROLEUM MAURITANIA PTY LTD	لا			
PETRONAS	لا			
SUCCURSALE-EXXON MOBIL MAURITANIA -C.14-B.V. - SARL	لا			
SUCCURSALE -EXXON MOBIL MAURITANIA -C17-BV - SARL	لا			
SUCCURSALE - CAPRICORN MAURITANIA LIMITED - SARL	لا			
SUCCURSALE TOTAL E&P MAURITANIA BLOCKS DW B. V. - SARL	نعم	قبل بدء إعداد التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات
TULLOW CHINGUETTI PRODUCTION PTY LTD	لا			
SUCCURSALE -EXXON MOBIL MAURITANIA -C-22-EMM-C22 - SARL	لا			
TOTAL E&P MAURITANIA BLOCK C9 B. V NOUAKCHOTT BRANCH	نعم			
TGS	لا			
TOTAL ENERGIES	نعم	قبل بدء إعداد التقرير	نعم	الامتثال الكامل للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات

بصرف النظر عن سنيم، لا تنشر جميع الشركات في القطاع الاستخراجي تقريبا حساباتها المالية ، لكن بعضها شاركنا تقارير مفوضي الحسابات[47] لسنة 2023.

الجدول 13حالة الإفصاح عن البيانات المالية للشركات:

الكيانات	الحسابات المنشورة	تقارير مراجعة الحسابات المنشورة	مدقق خارجي	المعايير المحاسبية المطبقة	مراجعة الحسابات (التكرار)	معايير التدقيق المطبقة
شركات النفط	لا	لا	نعم	النظام المحاسبي الموريتاني		"معايير المهنة"
شركات التعدين (1)	لا	لا	نعم			
ش. م. م	لا	نعم	نعم			
سنيم (2)	نعم	نعم	نعم	معايير مطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية		المعايير الدولية للتدقيق (ISA).
السلطات المالية	نعم	نعم	نعم	الأمر القانوني رقم 89-012 بتاريخ 23 يناير 1989 المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية المعدل بالأمر القانوني رقم 2006-049 بتاريخ 28 ديسمبر 2006	إلزامي (سنوي)	معايير الإنتوساي الدولية

(1)شاركت TML SA و MCM معنا تقارير موجزة لمفوضي الحسابات ، مقارنة بالتقارير الأخرى ، بما في ذلك تقارير سنيم.
(2)تقرير مدققي حسابات سنيم كامل ودقيق.

[47] بتنسيقات مختلفة وتفاصيل منخفضة

5.4 تحليلات مفصلة

سمحت التحليلات التفصيلية باستخلاص عناصر إثبات بشأن **شمولية ودقة البيانات** .وقد تم تنفيذ هذا العمل بالنسبة لثلاث شركات تعدين من خلال **اختبارات المعقولية** و**المقارنة مع أطراف مصرحين آخرين**، إلا أن **التأكيد المباشر** لم يكن ممكناً. لقد تم الجمع بين النهجين الأول والثاني، لا سيما من خلال مقارنة التصريحات الصادرة عن **الجهات العمومية** وتلك الخاصة بالشركات. وقد استُخدمت نتائج هذه المقارنة لتصحيح بعض البيانات أو لإبلاغ الأطراف المصرحة بالملاحظات ذات الصلة.

نتائج المراجعة التحليلية للاتساق

أظهر التحليل المنطقي للتناسق أن **أخطار الأخطاء الجسيمة في إيرادات الصناعات الاستخراجية الحكومية** الواردة في تقرير **مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) لعام 2023** قد انخفضت إلى مستوى مقبول. وعليه، فإن إيرادات القطاع الاستخراجي تتمتع بمستوى مقبول من الشمولية والموثوقية، لكن ينبغي تحسينها تدريجياً، خاصة من خلال تنفيذ توصيات تقارير **المبادرة**. لاحظنا وجود اختلافات بين تصريحات **المديرية العامة للمحروقات** والبيانات الواردة في تقرير **وزارة المالية** حول إدارة **الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH) لعام 2023** .وبعد التحقق، تبين أن هذا الاختلاف ناتج عن **خطأ في تقرير وزارة المالية لعام 2023**.

رأي حول شمولية البيانات ودقتها

بشكل بوجه عام، فإن **شمولية ودقة البيانات المصرح بها مقبولة** .وقد أدى **النهج القائم على المخاطر** إلى التركيز على عمليات المطابقة المتعلقة بالكيانات التي تم رصد اختلافات كبيرة في بياناتها قبل تصحيحها. وقد شمل ذلك، من بين أمثلة أخرى، شركتي **تازيازت (TML SA)** و**معادن النحاس الموريتانية**.**(MCM)**

5.5 تصنيف المخاطر

تم إجراء تحليل المخاطر بناءً على معايير تشمل النقاط التالية:

أ. التحقق من التفاعلات مع مستودع البيانات؛
ب. وجود أنظمة رقابة داخلية والنتائج المرتبطة بها؛
ج. جودة التقارير المرسلة إلى الإداري المستقل؛
د. نتائج عمليات المطابقة التي نفذتها الإداري المستقل؛
ه. وجود اختلافات تُنسب إلى الكيان المصرح.

تم اعتبار كل من هذه النقاط معياراً للتقييم. لم يتم تضمين **اعتماد استراتيجية التحقق من قبل المجموعة متعددة الأطراف** ضمن **الشروط المرجعية**، ولم يتم التوصية بها في إطار محضر اجتماع التوجيه. ومع ذلك، يُستحسن اتخاذ تدابير بناءً على المخاطر المحددة المتعلقة **بجودة البيانات**..

يجب يتناول **تحليل المخاطر المرتبطة بموثوقية وشمولية البيانات** نتائج تحليل المخاطر، مع تسليط الضوء على النقاط القوية والضعف الخاصة بكل كيان مصرح. وقد أتاح هذا التحليل إجراء **تصنيف**، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 14تصنيف المخاطر للأطراف الرئيسية المبلغة

الكيان	نقاط القوة	الضعف	التقدير
م.ع.خ.م.ع	- تصريحات منتظمة وكاملة - وجود نظام رقابة داخلية.	ضوابط داخلية غير كافية لا توجد ضوابط خارجية	مخاطر متوسطة إلى منخفضة
م.ع.ج	نظام تسجيل جيد (سيدونيا)	عدم كفاية الضوابط الخارجية ومشاكل إدخال البيانات (مهارات بعض الموظفين).	مخاطر متوسطة إلى عالية
م.ع.ض	خبرة وعدد قليل من كبار دافعي الضرائب	صعوبات في إجراء عمليات مراجعة ضريبية فعالة؛ منهجيات وإجراءات مكتوبة محدودة.	مخاطر متوسطة إلى عالية
سنيم	- الإجراءات الراسخة وجهود الشفافية؛	عدد كبير من الشركات التابعة التي يصعب التحكم فيها (عشرون) حتى لو لم تعتبر المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة جوهرية من قبل مفوضي الحسابات.	مخاطر منخفضة

	- تقارير مفصلة عن القوائم المالية المنشورة بانتظام.		
MCM	انتظام الإعلانات والامتثال للإفصاح التلقائي	تقارير مفوضي الحسابات القانونيين غير مفصلة بما فيه الكفاية ولم يتم نشرها	مخاطر متوسطة إلى عالية
TMLSA TASIAST	التصريحات الصادرة عبر م. ب	- عدم الامتثال للإفصاح التلقائي والطوعي عن البيانات؛ - البيانات المالية غير التفصيلية وغير المنشورة.	مخاطر متوسطة إلى عالية
م.ع.م-ع	تحسين الإطار القانوني	- عدم وجود إجراءات واضحة التأسيس؛ - عدم كفاية الموارد البشرية؛ - ضعف المراقبة والتقييم.	مخاطر متوسطة إلى عالية
م.ع.م-ح	إجراءات واضحة ومدونة	- عدم كفاية التنسيق مع المصالح المالية؛ - نقص الموارد البشرية المختصة	مخاطر متوسطة
ش.م.م	البيانات المالية التي تصدر بانتظام	تقارير عن الحسابات غير الدقيقة وغير المفصلة وغير المنشورة	مخاطر متوسطة إلى عالية

الخلاصات:
إعادة هيكلة الأنظمة المحاسبية ساهمت بلا شك في تحسين **سلاسة تنفيذ النفقات العمومية**، وتسهيل **المركزة اليومية لجميع تدفقات العمليات الميزانية**، وتعزيز سهولة **الرقابة وإعداد التقارير**، بالإضافة إلى إمكانية الوصول التي يتمتع بها مختلف هيئات الرقابة. ومع ذلك، لا يمكن لهذه التحسينات أن تحل محل **التدقيق الخارجي للحسابات**. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقارير التدقيق الخاصة بـ **الصندوق الوطني لعائدات المحروقات** التي نُشرت للفترة بين **2015 -2020** تعاني من تأخر ملحوظ. ومع ذلك، يظل التساؤل مشروعاً حول ما إذا كان من الضروري فعلاً اللجوء إلى تدقيق خارجي مكلف لقضية ذات تأثير محدود. باستثناء **الشركة الوطنية للصناعة والمناجم**، فإن تقارير مفوضي الحسابات غالباً ما تكون مختصرة، متنوعة الصيغ، وبالتالي يصعب قراءتها بشكل سلس.

6 .تحليل إيرادات القطاع الاستخراجي

تم إجراء هذا التحليل بهدف: (1) الوصول إلى فهم أفضل للإيرادات وسياقها من خلال مقارنة إيرادات القطاع الاستخراجي المسجلة خلال السنوات السابقة؛ و(2) تفسير الفروقات الكبيرة، إن وجدت. يمكن لهذا التحليل أن يساهم في تقييم أخطار وجود انحرافات جوهرية لتحديد طبيعتها، توقيتها، ونطاق إجراءات التحقق التفصيلية المطلوبة.

تُميز **التسمية الخاصة بالإيرادات العامة** بين **الإيرادات الضريبية** و**الإيرادات غير الضريبية** .هذه الإيرادات تأتي من مصادر متعددة، ولكن بشكل رئيسي يتم تحصيلها في **الحساب الموحد للخزينة العمومية (م.ع.خ.م.ع).** توفر الجداول أدناه تفاصيل الإيرادات المتعلقة بالقطاع الاستخراجي. ومن خلال فحص البيانات المصرح بها من قبل **الدولة (م.ع.خ.م.ع)** وتلك المصرح بها من قبل مشغلي القطاع الاستخراجي في كلا مكونيه، تم التوصل إلى الملاحظات التالية الموضحة أدناه.

6-1 تطور الإيرادات العمومية الإجمالية من القطاع الاستخراجي

ساهم القطاع الاستخراجي في سنة 2023 بحوالي 80%من إيرادات التصدير، ولكنه ساهم بأقل من 20%في خلق الثروة الوطنية 19.9%) من الناتج المحلي الإجمالي (و 22.7%من الإيرادات الميزانية.

تأتي إيرادات الدولة من القطاع الاستخراجي خلال سنة 2023 بشكل رئيسي من القطاع المعدني 95.21%)في 2023 مقابل 93.88% في 2022 (ومن بعض الرسوم والضرائب المتعلقة بالاستكشاف في مجال المحروقات 4.79%) من الإيرادات المصرح بها في 2023).

مصدران للإيرادات وفرا للدولة الموريتانية **20.482**مليار أوقية جديدة في سنة 2023 مقارنة بـ **25.671**مليار أوقية جديدة في سنة 2022، تم تحصيلها من قبل الخزينة العمومية، بما في ذلك الصندوق الوطني لعائدات المحروقات**(FNRH)** ، الذي أُنشئ لاستقبال الإيرادات الناتجة عن قطاع المحروقات. يمكن للدولة اللجوء إلى هذا الصندوق لتغطية النفقات الميزانية (عمليات الصرف). أما الإنفاق الاجتماعي والبيئي (غير المخصصة للجنة البيئية) فهي تلك التي تم التصريح بها من قبل الشركات.

من المثير للدهشة أن إيرادات الدولة من القطاع المعدني قد انخفضت في سنة 2023 مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2022، رغم زيادة الإنتاج المعدني واستقرار أسعار التصدير المتوسطة دون أي انخفاض. بل على العكس، تحسن رقم الأعمال المجمّع (باستثناء نشاط التنقيب اليدوي عن الذهب) لذلك قمنا بإعادة تشكيل الجدول أدناه الذي يتطلب تفسيرات (بالأرقام بالملايين أوقية جديدة، انظر التفاصيل في النقطة **6.2**.) توجد فروق طفيفة بين أرقام التصدير وأرقام رقم الأعمال المحقق من قبل الشركات، والتي تظهر في حسابات النتائج.

الجدول 15التطور المقارن لإيرادات الدولة وإيرادات المعادن:

مليون أو-ج	ر. أ 2022	ر. أ 2023	التباين المطلق
SNIM	46 982	50 793	3 811
TML SA	37 379	46 681	9 302
MCM	6 596	6 778	182
م.ع	90 957	104 252	13 295
إيرادات الدولة	24 127	19 527	**-4 600**

المصدر: محاسبة الشركات وبيانات المبادرة في مجال الصناعات الاستخراجية

أسفرت عمليات المطابقة عن اكتشاف نفس الخروقات التي تم رصدها أثناء إعداد تقرير سنة 2022، وقد تم تصحيحها.

من جهة أخرى، فإن التحليلات المتعلقة بالتدفقات هي الوحيدة الممكنة في ظل الصعوبات الواضحة التي تواجهها الإدارات العامة في تقديم بيانات مفصلة حسب السنة المالية. على سبيل المثال، قد يتعلق مبلغ معين بسنة "ن "ولكنه يُحصّل في السنة "ن+2"، أو على العكس، يُحصّل مسبقاً في السنة "ن "بينما هو مستحق عن السنة "ن+1."

الجدول 16 التدفقات الإجمالية في سنة 2023:

	2022				2023			
الهيئات العمومية	**قطاع المعادن**	**قطاع المحروقات**	**المجموع**	**%**	**قطاع المعادن**	**قطاع المحروقات**	**المجموع**	**%**
حساب الخزينة الموحد	24 127 486 817	1 390 170 845	24 127 486 817	97,99%	19 527 508 860	982 055 470	20 509 564 330	97,94%
الإنفاق الاجتماعي والبيئي	493 884 006		493 884 006	2,01%	431 556 468		431 556 468	2,06%
المجموع الكلي	**24 621 370 823**	**1 390 170 845**	**24 621 370 823**	**100%**	**19 527 508 860**	982 055 470	20 941 120 798	100,00%

2-6 تطور الإيرادات الحكومية في قطاع المعادن

ساهم القطاع المعدني بمبلغ 19.5مليار أوقية جديدة في إيرادات الدولة لسنة 2023 مقارنة بـ 24.1مليار أوقية جديدة في سنة 2022. يُعزى هذا التراجع جزئياً إلى انخفاض الرسم الفريد المدفوع من قبل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)بنسبة 41%وتراجع أرباحها الموزعة بنسبة 82%، والتي تظل مع ذلك أهم مصدر للإيرادات المعدنية للدولة[48].
ومع ذلك، يُلاحظ انهيار غير مبرر في إيرادات الضريبة على الشركات، حيث انخفضت من 767,376,398أوقية جديدة في سنة 2022 إلى 44,648,642أوقية جديدة في سنة 2023. وينطبق الأمر نفسه على ضرائب إيرادات رأس المال المنقولة(IRCM) ، التي انخفضت إيراداتها من 1,393,854,185أوقية جديدة في سنة 2022 إلى 721,477,452 أوقية جديدة في سنة 2023. في المقابل، شهدت ضرائب الأجور والرواتب (ITS) ورسم الاستغلال زيادات، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 17 تطور أهم بنود الإيرادات المعدنية 2019-2023:

التدفقات بمليارات أو-ج	2019	2020		2021		2022		2023	
ضريبة القيمة المضافة - خارجية	2,109	1,791	%21,05	1,632	%8,68	2,366	%9,81	2,64	%13,51
ض. ج. د	0,736	0,836	%9,82	0,431	%2,29	0,592	%2,45	0,74	%3,76
ر. ض. إ	0,591							0	0
إتاوة الاستغلال	0,818			1,958	%10,41	1,918	%7,95	2,90	%14,85
ض. ر. أ	2,01	2,409	%28,31	2,122	%11,28	2,577	%10,68	3,39	%17,36
إتاوة سنيم		1,889	%22,20	4,695	%24,96	2,847	%11,80	2,02	%10,35
أرباح سنيم				4,51	%23,98	11,15	%46,22	6,12	%31,35
تدفقات أخرى	2,955	1,585	%18,63	3,462	%18,41	2,675	%11,09	1,72	%8,81
المجموع	**9,219**	**11,08**	%100,00	**18,81**	%100,00	**24,125**	%100,00	**19,52**	%100,00

المصدر: استنادا إلى بيانات DW

وتدفع الإيرادات إلى الخزينة العمومية لتغطية نفقات الدولة دون تخصيص محدد مسبقا يأخذ في الاعتبار الطابع غير المتجدد للمورد[49].

الشكل 3تطور إيرادات الحساب الموحد للخزينة العمومية 2019-2023:
(مليار أو-ج)

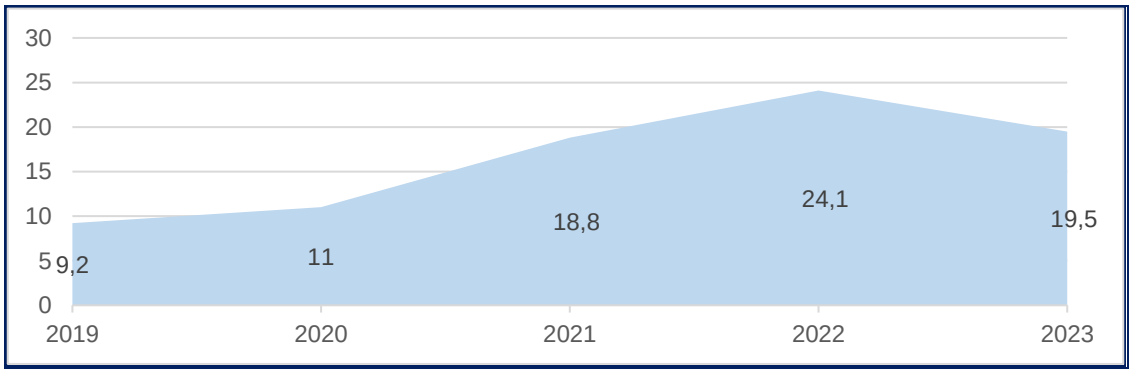

[48] تمثل الفئتان 42٪ من إيرادات عام 2023
[49] خاصة في الاستثمارات الإنتاجية

الجدول 18 : إيرادات قطاع المعادن (أو-ج)

تدفق الدفع	2021	%	2022	%	2023	%
حساب الخزينة الفردي						
رسوم سنيم السنوية الوحيدة ، صافي المبلغ (سنيم ض. م)	4 695 867 788	24,97%	2 847 068 671	11,80%	2 020 713 254[50]	10,35%
أرباح سنيم (أ. س)	4 510 139 400	23,98%	11 150 536 950	46,22%	6 121 138 982	31,35%
الضريبة على الأجور والرواتب (ITS)	2 122 136 965	11,28%	2 577 930 324	10,69%	3 394 509 844	17,38%
إتاوة الاستغلال	1 958 351 008	10,41%	1 918 195 467	7,95%	2 898 439 399	14,84%
ضريبة القيمة المضافة	1 632 862 194	8,68%	2 366 492 989	9,81%	2 637 330 416	13,51%
الاتاوة المساحية (RS)	843 982 341	4,49%	-		45 032 811	0,23%
الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، بما في ذلك المدفوعات المسبقة	693 766 897	3,69%	261 572	0,00%	0	0,00%
الضريبة على الدخل من رأس المال المنقول	648 795 066	3,45%	1 393 854 185	5,78%	721 477 452	3,69%
ضريبة دخل الشركات (CIT)	623 293 309	3,31%	767 376 398	3,18%	44 648 642	0,23%
الضريبة الجزافية الدنيا (IMF)	431 817 946	2,30%	592 041 458	2,45%	735 484 028	3,77%
الرسوم الجمركية (DD)	352 955 403	1,88%	278 789 008	1,16%	383 651 994	1,96%
RPRNR (نظام الضرائب الخاص السابق RSI)	144 798 939	0,77%	112 390 466	0,47%	361 847 318	1,85%
الضرائب الجمركية الأخرى (AutreT.DGD)	54 159 308	0,29%	3 399 084	0,01%	16 286 412	0,08%
ضريبة حمولة الاستيراد (TTI)	30 004 164	0,16%	32 782 356	0,14%	34 000 305	0,17%
ضريبة الهامش الإجمالي للشركات (GMT)	28 597 823	0,15%	20 481 679	0,08%	19 010 321	0,10%
تدفقات مدفوعات كبيرة أخرى (AFS)	26 014 489	0,14%	58 214 508	0,24%	0	0,00%
الرسوم الإحصائية (RST)	4 788 187	0,03%	3 526 766	0,01%	0	0,00%
ضريبة المكافآت (TR)	4 400 000	0,02%	-	0,00%	14 740 000	0,08%
الرسوم المعلوماتية (RIF)	1 971 600	0,01%	2 125 800	0,01%	1 873 200	0,01%
رسوم ضريبة الاستيراد (DFI)	939 354	0,00%	80 081	0,00%	0	0,00%
اقتطاع 2٪ من المدفوعات التي تسددها الخزينة					77 324 482	0,40%
إجمالي حساب م. ع. خ. م.ع الموحد	**18 809 642 181**	100,00%	**24 125 547 762**	100,00%	**19 527 508 860**	100,00%

[50] تخالف **شركة سنيم** تصريح **المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية** .وترى أن مبلغ **الرسم الوحيد** المذكور في الجدول (18) هو **صافي** بعد خصم ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد، والتي تبلغ قيمتها **2,043,568,361أوقية جديدة** .أما **المبلغ الإجمالي للرسم الفريد** فهو **4,064,281,616أوقية جديدة**.

3-6 تطور الإيرادات العمومية من قطاع المحروقات

تُودَع الإيرادات المحصلة من الشركات العاملة في قطاع المحروقات في الحساب الموحد للصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH)الموجود في بنك فرنسا .وقد تم تفويض إدارة هذا الصندوق من قبل وزير الاقتصاد والمالية إلى البنك المركزي الموريتاني(BCM) ، بناءً على اتفاقية موقعة بين الطرفين، ومصادق عليها في مجلس الوزراء بتاريخ 10 مايو 2006.

تطبيقا للمادة 10 من القانون رقم 008/2006 المنشئ للصندوق الوطني لعائدات المحروقات (ص.و.ع.م)، تقوم محكمة الحسابات بمراجعة الحسابات وإدارة الصندوق سنوياً. يتم إرفاق تقريرها بالإعلان العام للمطابقة، إلا أن تقرير سنة 2023 لم يكن متاحاً وقت إعداد هذا التدخل. علاوة على ذلك، تنص المادة 11 على أن الصندوق يتم تدقيقه، في نهاية كل سنة، من قبل مكتب مستقل ذو شهرة دولية، يتم اختياره عن طريق مناقصة من قبل الوزير المكلف بالمالية. لم يتم بعد إجراء عمليات تدقيق لسنوات 2021، 2022، و2023، في حين أن تقارير السنوات السابقة قد تم نشرها. كما أنه لا توجد سياسة رسمية تحكم إدارة حساب ص.و.ع.م.

في سنة 2023، بلغت الإيرادات المحصلة في **حساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات (FNRH) 21,305,606.56 دولار أمريكي**، بانخفاض قدره **41%**مقارنة بسنة 2022. من جهة أخرى، ارتفعت **معدلات الفائدة** بشكل كبير، مما أسفر عن تحقيق عائدات استثنائية من الاستثمارات بلغت **7,584,921.13دولار أمريكي**، أي زيادة بنسبة **343%**مقارنة بسنة 2022[51]. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إجراء أي عمليات سحب من الحساب خلال سنة 2023.

بلغ رصيد **حساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات** في 2023/12/31 مبلغ **192.376مليون دولار أمريكي**، مما يمثل زيادة بنسبة **12.41%**مقارنة بسنة 2022، حيث كان الرصيد **171.132 مليون دولار أمريكي**. وتُظهر **تحليلات تطور التدفقات** غياب بند "الغرامات" في سنة 2023، بينما كان هذا البند يشكل أكثر من نصف إيرادات ص.و.ع.م. في سنتي 2021 و2022 (بنسبة **55%**و **51%**على التوالي).

الشكل 4تطور إيرادات ص.و.ع.م 2021-2023 بمليارات أو-ج:

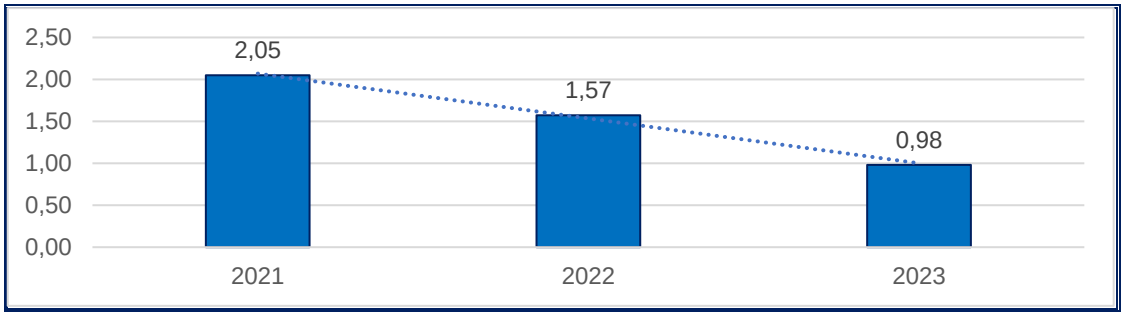

[51] بيانات من وزارة المالية

الجدول 19 : تطور تدفقات الصندوق الوطني لعائدات المحروقات

(المبالغ بالأو-ج)

تدفق ص.و.ع.م	2021		2022	%	2023	%
مكافأة التوقيع	105 000 000	5,12%	36 500 000	2,40%	58 845 000	6,32%
بناء القدرات	-		58 780 002	3,86%	62 768 000	6,74%
صندوق التدريب	100 967 825	4,92%	65 818 151	4,32%	66 691 000	7,16%
العقوبات	1 132 249 825	55,18%	803 000 000	52,76%	-	0,00%
الاتاوة المساحية	7 528 360		6 833 019	0,45%	6 694 992	0,72%
الضريبة على الأجور والرواتب (ITS)	315 428 268	15,37%	230 470 580	15,14%	334 467 751	35,92%
ضريبة دخل الممتلكات (IRF)					70 229	0,01%
الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، بما في ذلك المدفوعات المسبقة	241 822 586	11,79%	181 646 803	11,93%	275 109 023	29,55%
النظام الضريبي الخاص (RSI)	29 475 737		7 274 163	0,48%	95 898 175	10,30%
تدفقات كبيرة أخرى	3 955 082		263 609	0,02%	-	0,00%
اقتطاع 2٪ على المدفوعات التي تسددها الخزينة					463 846	0,05%
بيع البيانات الزلزالية	-		131 486 931	8,64%	30 048 454	3,23%
إجمالي ص.و.ع.م	**2 051 927 683**		**1 522 073 257**	100,00%	**931 056 470**	100,00%

4-6 تحليل توزيع الإيرادات الاستخراجية بين الفاعلين

أ. حصة الدولة في مراجعات التعدين

يختص هذا القسم بالقطاع المعدني فقط، نظراً لعدم وجود صادرات من المحروقات في سنة 2023. تتغير حصة الدولة من إيرادات القطاع المعدني بشكل غير منتظم، بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية، لا سيما أسعار السوق ومستوى الصادرات، كما هو موضح في الجدول أدناه.

.

الشكل 5 تطور حصة الدولة من إيرادات المعادن:

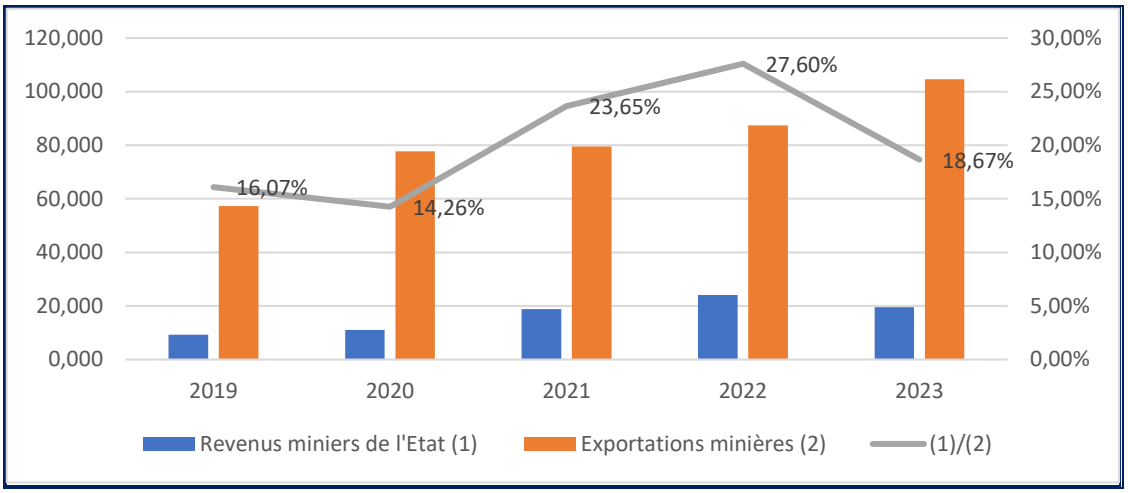

ب. التحليل حسب المساهم

يُظهر تحليل إيرادات الدولة حسب المساهمين أن مساهمة **الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM)** ، رغم تراجعها، لا تزال الأعلى، حيث تمثل **أكثر من ثلثي الإيرادات المعدنية للدولة في سنة 2023**. تحسنت مساهمة **شركة تازيازت TML (SA)**، حيث بلغت **28.7%في سنة 2023**، مقابل **3.69%فقط** لشركة **معادن النحاس الموريتانية.(MCM)** الجدول أدناه يوضح تطور التدفقات حسب الشركات (المصدر: **م.ع.خ.م.ع**).

الجدول 20 تدفقات التعدين حسب المنشأ 2022-2024:

تيارات التعدين	**2022**		**2023**	
مجتمع	المبلغ في أو-ج	%	المبلغ في أو-ج	%
SNIM	19 079 746 921	79%	13 121 997 718	67,2%
TMLSA(تازيازت)	3 605 456 827	15,0%	5 611 179 542*	28,7%
MCM	1 423 160 075	6,0%	720 311 759	3,69%
شركات أخرى (*)	19 122 993	0,00%	74 098 232	0,38%
المجموع الكلي	**24 127 486 816**	**100%**	**19 527 587 252**	**100%**

* الرقم الذي أبلغته TMLSA هو 5,822,624,651.95 أو-ج (باستثناء ضريبة القيمة المضافة المحلية)

ج. توزيع إيرادات المعادن بين الوكلاء الاقتصاديين

يقتصر التحليل على الشركات المنجمية الثلاث الرئيسية وعلى السنة المالية المنتهية في 2023/12/31. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز فقط على عاملين :الدولة والموظفين. ورغم الطابع غير المكتمل[52] للقوائم المالية التي تم الاطلاع عليها، يمكن صياغة الملاحظات التالية:

[52] باستثناء SNIM

- ✓ بلغت التكاليف المرتبطة بالرواتب للشركات الثلاث 12,859مليون أوقية جديدة، أي ما يعادل 12.4%من رقم الأعمال المجمّع، ولكن هذا المعدل يختلف بين الشركات 21.4% :لشركةMCM ، 15.3%للشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) ، و 8%لشركة تازيازت.(TML SA)
- ✓ بالنسبة إلى إيرادات الدولة)الإتاوات، الضريبة على الشركات، الضرائب/الرسوم، ومساهمات الضمان الاجتماعي (CNSS، دفعت الشركات الثلاث[53] 8,009مليون أوقية جديدة، أي ما يعادل 7.7%من رقم الأعمال المجمّع، مع اختلافات بين الشركات 9.6% :لشركةSNIM ، 6.4%لشركةTML SA ، و 6%لشركةMCM.
- ✓ عند جمع التكاليف المرتبطة بالرواتب، والإتاوات، والضرائب/الرسوم، ومساهماتCNSS ، نجد أن العاملين الرئيسيين (الدولة والموظفون) قد استفادوا معاً من [54] 27.5٪ من 27.5%من رقم أعمال شركةMCM ، و 24.5%لشركةSNIM ، و 14.4%لشركةTML SA.

د. مخصصات الإهلاك والاحتياطيات

أظهر تحليل البيانات المحاسبية النتائج التالية(1) : تمثل مخصصات الإهلاك والاحتياطيات نسبة 28.7%من رقم الأعمال المجمّع، وهو مبلغ يتجاوز إجمالي إيرادات الدولة والموظفين معاً(27.5%) . (2) بالنسبة لتوزيع هذه المخصصات، تخصص شركة MCM نسبة 7.5%فقط من رقم أعمالها لتغطية المخاطر وتدهور المعدات مع الزمن، في حين تخصص الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) نسبة 17%، وشركة تازيازت (TML SA) نسبة ...44.3%[55]

ه. النتائج المالية الموحدة لسنتي 2022 و2023

حقق القطاع المعدني في سنة 2023 إيرادات بلغت 100,926مليون أوقية جديدة (من الصادرات)، إلا أن النتائج المجمعة للشركات الثلاث شكلت نسبة 27.1%فقط. وعلى الرغم من اختلاف الظروف، حققت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)وشركة تازيازت (TML SA) نفس النتيجة.

الخلاصات

على الرغم من **زيادة الإنتاج المعدني من حيث الحجم والقيمة**، إلا أن الإيرادات العامة المباشرة من القطاع شهدت في سنة 2023 انخفاضاً ملحوظاً بلغ **4.6مليار أوقية جديدة** .يُفسَّر هذا التناقض جزئياً من خلال تفاصيل مقارنة الإيرادات الضريبية بين سنتي 2022 و2023 (القسم 6.2)، وليس بسبب انخفاض صادرات الذهب التي تأثرت، بشكل واضح، بعدم وجود المبيعات الاستثنائية للذهب التي تمت في سنة 2022[56] من قبل **البنك المركزي الموريتاني. استناداً** إلى البيانات المحاسبية للعامين الماضيين، كانت **توزيعات الإيرادات المعدنية** (بالنسبة المئوية من رقم الأعمال المجمّع) على النحو التالي، على التوالي في 2022 و2023: **الدولة 7.7% :و7.9 %**(إتاوات، ضرائب ورسوم وما في حكمها)؛ **الموظفون 12.4% :و12.7%؛ المساهمون (الأرباح الصافية) 24.8% :و27.7%؛ مخصصات الإهلاك والاحتياطيات 29.9% :و29.5%؛ أطراف أخرى 25.2% :في 2022 و22.2% في 2023**. تُظهر بعض الحالات انحرافاً عن المتوسط: **مخصصات الإهلاك والاحتياطيات** تستحوذ على أكثر من نصف رقم الأعمال لشركة **تازيازت 55%) (TML SA) في 2022 و47% في 2023**.(**الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)** تصرّح بأعلى نسبة من الأرباح الصافية مقارنة برقم أعمالها 33.5%**في 2022 و29% في 2023**. هذا يثير تساؤلات تستحق التأمل.

.

[53] المصدر: البيانات المالية المدققة

[54] صحيح أن كل شركة مرتبطة بالدولة من خلال "اتفاقية خاصة".

[55] تعلن TMLSA أنه اعتبارا من 2024/12/31، ستنخفض هذه النسبة إلى 31٪ من حجم المبيعات. تنص على أن هذا مرتبط بتكاليف تجريد الحفرة بالإضافة إلى الأصول الرأسمالية المستمرة المتعلقة بمشروع 21 ألفا والطاقة الشمسية.

[56] في عام 2023، تم تصدير معظم الذهب عن طريق التهريب.

الجدول 21 نتائج التعدين في سنة 2023:

	الشركات			البيانات الموحدة		نسبة حجم مبيعات الشركة		
2023 مليون أو-ج	**SNIM**	**TML SA**	**MCM**	**المجموع**	**المتوسط**	**SNIM**	**TML SA**	**MCM**
الإيرادات (المبيعات)	50 053	44 069	6 804	100 926		50 053	44 069	6 804
تكاليف العمال (1)	7 672	3 728	1 459	12 859	12,7%	15,33%	8,46%	21,44%
الإتاوات (2)	4 608	2 991	410	8009	7,9%	9,21%	6,79%	6,03%
صافي الأرباح	14 495	13 119	349	27 962,964	27,7%	28,96%	29,77%	5,13%
المؤونات والاتهلاك	8 513	20 703	512	29 728,15	29,5%	17,01%	46,98%	7,53%
أخر	14 765	3 528	4 074	22 366,886	22,2%	29,50%	8,01%	59,87%
إجمالي المبيعات للعام	50 053	44 069	6 804	100 926	100,0%	100,00%	100,00%	100,00%

المصدر: من البيانات المالية المراجعة

الجدول 22 نتائج التعدين في سنة 2022:

2022 مليون أو-ج	**الشركات**			**البيانات الموحدة**		**نسبة حجم مبيعات الشركة**		
	SNIM	**TMLSA**	**MCM**	**مجموع**	**متوسط**	**SNIM**	**TMLSA**	**MCM**
رقم الأعمال	371 46	546 34	425 6	**342 87**	%100	%100	%100	**%100**
تكاليف العمال	192 6	381 3	246 1	**819 10**	%12,4	%13,35	%9,79	%19,39
الإتاوات / الضرائب	4285	284 2	175	**744 6**	%7,7	%9,24	%6,61	%2,72
صافي الأرباح	537 15	334 5	814	**685 21**	%24,8	%33,51	%15,44	%12,67
المؤونات	616 6	130 19	366	**112 26**	%29,9	%14,27	%55,38	%5,70
أخرى	741 13	417 4	824 3	**982 21**	%25,2	%29,63	%12,79	%59,52
إجمالي المبيعات للعام	371 46	546 34	425 6	**342 87**	**%100,0**	%100,00	%100,00	%100,00

المصدر: من البيانات المالية المراجعة

7 .الامتثال للمتطلبات من 2 إلى 6 من معيار المبادرة لسنة 2023

يفصح هذا الفصل عن جميع المعلومات ذات الصلة والتي تعالج الثغرات التي تم تحديدها في تقارير **مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE)** السابقة وأثناء عملية التقييم. تتعلق هذه المعلومات بشكل خاص بالمتطلبات من **2إلى 6 في معيار 2023**، وهي: (1) الإطار القانوني والمؤسسي ومنح الرخص والعقود؛ (2) الاستكشاف والإنتاج؛ (3) تحصيل الإيرادات؛ (4) تخصيص الإيرادات؛ (5) الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي الخاص بالقطاع الاستخراجي.

1 . 7 المطلب 2: الإطار القانوني والمؤسسي والعقود والتراخيص

خلال السنتين الماضيتين، اعتمدت الحكومة إصلاحات تشريعية تهدف إلى مواءمة الإطار القانوني الوطني مع معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتعزيز الشفافية وتقديم الحسابات في القطاع الاستخراجي. بالإضافة إلى ذلك، تم تبني سياسات ضريبية أكثر شفافية، لكن التنسيق والإنصاف لم يجدا بعد حلاً كاملاً.

المطلب 2.1: الإطار القانوني والنظام الضريبي

أ) النظام القانوني

قطاع المعادن

كما تم الإبلاغ عنه سابقاً، تم **مراجعة الإطار القانوني والنظام الضريبي** خلال سنة 2023. وقد تم تكييفهما مع السياق الحالي، مع مراعاة النواقص التي تم رصدها في الفترة الأخيرة. شهد الإطار القانوني تعديلات واردة في **مرسومين**: (1) المرسوم **رقم 2023-048 د.أ/و.ب.م.ط بتاريخ 15 فبراير 2023**، الذي يعدل بعض أحكام **المرسوم رقم 2008-159 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2008**، المعدل والمكمل، والمتعلق بالرخص المعدنية والمقالع؛ (2) **المرسوم رقم 2023-049**، الذي يحدد الضرائب والإتاوات المعدنية، والصادر بتاريخ **17فبراير 2023**.

لا تزال هناك حاجة لمعالجة النواقص الهيكلية المرتبطة، خصوصاً، بالقدرات البشرية ونقص آليات الردع من خلال اعتماد رقابة صارمة تليها عقوبات فعّالة.

من جهة أخرى، لا يشمل القطاع الذهبي نطاق التحليل، لكن المعلومات المتعلقة بأنشطته وتنظيمه تم تناولها في الفصل 8، القسم 8.4.

قطاع المحروقات

تم استبدال القانون رقم 2010-033 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010 المعدل، المتعلق بـ مدونة المحروقات الخام، بـ القانون رقم 2021-025 في سنة 2021 .وقد تمت مراجعة أحكام المواد 2، 21، 22، 27، 38، و68 من القانون رقم 2010-033. لم تشهد سنة 2023 أي تغييرات في هذا الإطار.

ب) النظام الضريبي

شهدت سنة 2023 إدخال تدابير ضريبية جديدة، بالإضافة إلى مراجعة بعض مواد المدونة العامة للضرائب، وتشمل هذه التدابير: (1) إلزامية التصريح بالضريبة على الشركات (IS) بالنسبة للشركات التي تستفيد من أنظمة ضريبية استثنائية؛ (2) رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة (TVA) على خدمات الاتصالات إلى 18% بدلاً من 16%؛ (3) إقرار ضريبة خاصة بنسبة 5% على خدمات الاتصالات، تُطبق على رقم أعمال الشركات الخاضعة لهذه الضريبة؛ (4) إعفاء بعض المعدات، والمنتجات، والمدخلات الزراعية المخصصة لدعم الإنتاج الوطني.

الإطار 4 النظام الضريبي لسنيم:

تتمتع **الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)** بنظام خاص بموجب الاتفاقية الموقعة في **23ديسمبر 1998** بين الدولة الموريتانية والشركة المعدنية لمدة **20سنة** اعتباراً من **1يناير 1999** .تمنح هذه الاتفاقية للشركة استقلالية في التسيير وحرية في الاستيراد. وفي **27مارس 2018**، تم تمديد الاتفاقية لفترة إضافية مدتها **20سنة** اعتباراً من **1يناير 2019**.
تُعد **الضريبة الوحيدة** تعويضاً عن جميع الضرائب المستحقة على أرباح السنة المالية، وهي عبارة عن رسم سنوي يعادل **9%من رقم الأعمال (FOB)** المحقق من تصدير خام الحديد. وقد تم تعديل الاتفاقية بموجب **ملحق** وقع في **ديسمبر 2008** يتعلق بوعاء الضريبة

الوحيدة، حيث أصبحت الضريبة الوحيدة تساوي **9%من رقم الأعمال (FOB)** المحقق من تصدير خام الحديد مضافاً إليه مبلغ **الغرامات الناتجة عن التأخير**. علاوة على ذلك، تدفع **SNIM**مبلغاً سنوياً ثابتاً قدره **80مليون أوقية**، يمثل إجمالي الضرائب على التعويضات والامتيازات العينية التي تمنحها الشركة لموظفيها.
تعفي الاتفاقية **الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)** من دفع جميع **رسوم الجمارك والضرائب المشابهة**، ومن جميع الضرائب والرسوم والإتاوات من أي نوع، المتعلقة بجميع منتجاتها وجميع أنشطتها في **البحث المعدني والهيدروليكي** .كما تعفيها من دفع أي **رسوم جمركية وضرائب مشابهة** على جميع المعدات والمواد والإمدادات والمواد الاستهلاكية التي تستوردها الشركة أو المتعاقدون معها والمخصصة للأعمال المنفذة لحساب .**SNIM**
نص **الملحق رقم 1** الموقع بتاريخ **19يونيو 2001** على إدخال **ضريبة القيمة المضافة (TVA)** وإخضاع **SNIM**لهذه الضريبة. بموجب هذا الملحق، تخضع الشركة لضريبة القيمة المضافة على توريد السلع والخدمات غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الصناعي والتعديني. بموجب أحكام هذا الملحق، تخضع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم للنظام العام فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة (TVA) على مشتريات السلع والخدمات TVA على المصاريف)، مع مراعاة التحفظات الثلاث التالية: (1) فيما يتعلق بنطاق تطبيق الضريبة على المصاريف: بعض الأسواق والمعدات المدرجة في هذه الاتفاقية معفاة من هذه الضريبة؛ (2) فيما يتعلق بنظام الخصومات: بعض مشتريات السلع والخدمات المذكورة أيضاً في الاتفاقية تخضع لهذه الضريبة، ولكن دون إمكانية استردادها عن طريق الخصم؛ (3) فيما يتعلق بإرجاع الضريبة**: ضريبة القيمة المضافة التي تتحملها سنيم، باستثناء الحالتين السابقتين، تكون قابلة للخصم من الضريبة الوحيدة المستحقة على رقم أعمال الشركة المصدر.

المطلب 2.2: منح العقد والتراخيص

اعتماد المرسوم 2023-048 الذي قدم توضيحات حول المعايير الفنية والمالية اللازمة لمنح الرخص، والالتزام المالي الأدنى لبدء مشروع بحث معدني، شكّل نقطة تحول. تسير الأحكام الجديدة في اتجاه تعزيز الشفافية في إدارة التراخيص المعدنية والمقالع وضمان معاملة أكثر إنصافاً بين طالبي التراخيص.
تم نشر مذكرة تتعلق بمنح التراخيص عن طريق إجراءات المناقصة من قبل المديرية العامة للمعادن (DGM) على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (http://www.cnitie.mr/itie-fr/images/textes/Note-relative-a-loctroi-des-permis-par-la-procedure-lappel-doffres.pdf) :(CN-ITIE)..
بالنسبة لقطاع المحروقات، يمكن الاطلاع على عملية منح التراخيص على موقع الوزارة عبر الرابط التالي: http://www.cnitie.gov.mr/images/textes/Matrice-Criteres-Techniques-et-financiers-Secteur-Petrolier-Avril—2020-vf.pdf).[57] لم يشهد قطاع المحروقات أي تعديلات تنظيمية منذ صدور القانون رقم 2021-25، الذي نُشر في 15مارس 2022، والذي استكمل وعدّل بعض أحكام القانون رقم 2010-033 الصادر في 20 يوليو 2010، المعدل.
تعمل المديرية العامة للمحروقات (DGPH) في إطار مدونة المحروقات واتفاقية الاستكشاف والإنتاج (CEP) النموذجية . يتم منح العقود وفقاً لأحكام مدونة المحروقات، لا سيما المادة 18 التي تتعلق بإجراءات منح اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج.

المطلب 2.3: سجل التراخيص

يمكن الاطلاع على سجل التراخيص اعتبارا من 2023/12/31 على الموقع الإلكتروني: موريتانيا - وزارة البترول والطاقة والمعادن (petrole.gov.mr). يسمح لك بقراءة قائمة حاملي الرخص وخريطة مقاطع النفط مع تواريخ التقديم والمنح لقطاع المعادن[58].

المطلب 2.4: العقود والتراخيص:

ويمكن الاطلاع على قائمة العقود الصالحة التي تتضمن معلومات عن إمكانية الوصول إليها من خلال وصلات إلى الصفحات الشبكية التي تنشر فيها العقود: http://www.cnitie.gov.mr/index.php/fr/contrats؛ https://resourcecontracts.org/countries/mr?page=1.
يمكن العثور على إشعار سياسة الإفصاح عن العقد على: http://www.cnitie.gov.mr/images/textes/Note-sur-la-politique-du-gouvernement--divulgation-des-contrats.pdf.

المطلب 2.5: الملكية الفعلية

[57] منذ الفصل بين قطاعي التعدين والمحروقات، كانت هناك اضطرابات في موقع الوزارة.
[58] لوحظت اضطرابات في الموقع منذ الفصل المؤسسي بين إدارات المناجم والبترول (أغسطس 2024).

يتوجب على طالبي رخص الاستغلال المعدني تقديم "نموذج يتعلق بالملكية الحقيقية والأشخاص المعرضين سياسياً"، معبأ بشكل كامل".59 أصبح هذا الآن شرطاً أساسياً لقبول ملف طلب رخصة الاستغلال، وقد أُدرج ضمن الإطار التنظيمي في سياق تعزيز الشفافية في مجال الملكية الحقيقية.

في الواقع، تم إثارة المخاوف المتعلقة بهذا المطلب في التقارير السابقة. وكان اعتماد المرسوم رقم 2023-048 PM/MPMEبتاريخ 15 فبراير 2023 من المفترض أن يحل القضايا القانونية العالقة. يوفر هذا المرسوم حلاً لمشكلة الملكية الحقيقية استجابة للفراغ القانوني، ولكنه لا يعالج المسائل المتعلقة بالتراخيص الصادرة سابقاً. يوضح الجدول أدناه البيانات التي تم إعادة تشكيلها بناءً على المعلومات المتوفرة عن مشغلي القطاع المعدني.

بالنسبة للمشغلين في قطاع المحروقات، يمكن الاطلاع على مؤشرات على روابط سوق الأوراق المالية على الموقع الإلكتروني للوزارة المسؤولة عن البترول: https://petrole.gov.mr/IMG/xlsx/copie_de_formulaire_mis_a_jour_proprietaire_effectif_et_legal_1_.xlsx. يؤدي هذا الرابط إلى قائمة المتداولين المدرجين: https://petrole.gov.mr/IMG/xlsx/lien_vers_les_informations_des_societes_petrolieres_operant_en_mauritanie_cote_bourse-2.xlsx

قامت **اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا** ببذل جهود لجمع البيانات المتعلقة بالملكية الحقيقية لجميع الشركات العاملة في القطاع الاستخراجي، وذلك من خلال **استمارات** .تشمل المعلومات المطلوبة **هوية المالك، الجنسية، بلد الإقامة، وتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً.(PPE)** حتى الآن، كان عدد الردود محدوداً. فمن بين **16 شركة تعدين قيد التشغيل،** قدمت **6شركات فقط** استماراتها، أي بنسبة .**37.5%** وتشمل هذه الشركات**SNIM** :، **TMLSA**، **MCM**، **Haitian Mining**، **SENI-SA**، و.**TIREX** أما بالنسبة لمشغلي **قطاع المحروقات،** فقد قاموا جميعاً بتقديم استماراتهم.

الجدول 23 جدولة مساهمي شركات التعدين:

سنيم	الدولة الموريتانية	78,35 %	سنيم مملوكة بنسبة 78.35٪ للدولة الموريتانية
	بنك الكويت الصناعي	%7,17	
	الشركة العربية للتعدين	%5,66	
	صندوق العراق للتنمية الخارجية	%4,59	
	المكتب الوطني المحروقات والمناجم	%2,30	
	البنك الإسلامي للتنمية	%1,79	
	خواص موريتانيين	%0,14	
MCM	موريتانيا القابضة المحدودة	%99	مملوكة بنسبة 100٪ لشركة FQM Finance B.V ، المدرجة في بورصتي نيويورك وتورنتو
	جلادستون جون جوردون	%0,20	
	باسكول آرثر ماتياس	%0,20	
	روبرتسون سارة إليزابيث هايتون	%0,20	
	وول جولييت	%0,20	
تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م	Red Back Mining B.V.	99,99 %	الشركة الأم مدرجة في بورصتي تورنتو ونيويورك
	تيا كونستنت	0,0000 %1	
	دانيال فومبون	0,0000 %1	
	إبراهيم مبارك	0,0000 %1	
	ليلى بوعماتو	0,0000 %1	
	إن تيوب سون نجول	0,0000 %1	
	ديومبار ثيام	0,0000 %1	
	أفجال هاشم	0,0000 %1	
	أحمد سيدي علي	0,0000 %1	

[59] المرسوم رقم 2023-48 / و.أ / و.ب.م.ط بتاريخ 15 فبراير 2023 ، بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 200-159 بتاريخ 4 نوفمبر 2008 ، المعدل والمكمل ، فيما يتعلق بسندات ملكية التعدين والمحاجر.

	الجرأة	0,0000 %1	
	ميخائيل أوغودنيكوف	0,0000 %1	
	أفجال هاشم	0,0000 %1	
العوج	SNIM	%50	شركة وطنية
	Sphère Minerals Limited	49,999 %7	
	Sphère RESSOURCES PTY LIMITED	0,0001 %	
	Sphere IRON ORE PTY LIMITED	0,0001 %	
	MAURITANIAN HOLDINGS PTY LIMITED	0,0001 %	
SENI SA	كيلو جي ريسورسز إيه جي	89%	الشركة الأم مدرجة في بورصتي نيويورك وناسداك
	إبراهيم مبارك	0,0000 %01	
	دانيال فومبون	0,0000 %01	
	فاطمو خيري	0,0000 %01	
	البسطمي عمر داود	0,0000 01	
	Audace Ntungicimpaye	0,0000 %01	
	محمد سالك هاين	0,0000 %01	
	أحمد سيدي علي	0,0000 %01	
	ديومبار ثيام	0,0000 %01	
	ANARPAM (الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية)	10%	

الجدول 24 جدول على أسهم الشركات في قطاع المحروقات:

الكتل	سي -10	ج-2	سي -15	سي -7	جي تي إيه	بير الله
	شل 90٪ SMH 10٪ (استكشاف)	شل 90٪ SMH 10٪ (استكشاف)	إجمالي EP SMH ٪90 ٪10 (استكشاف)	الجدي 90٪ SMH 10٪ (استكشاف)	BP 59.24٪؛ كوزموس إنيرجي SMH ٪26.76 ٪14 (عمليات)	BP 62٪؛ كوزموس إنيرجي 28٪ SMH 10٪ (استكشاف)

المطلب 2-6: مشاركة الدولة في رأس مال شركات القطاع الاستخراجي

تقتصر مشاركة الدولة في الصناعات الاستخراجية حالياً على حصتها الأغلبية في رأس مال الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) بنسبة 78.35%، وبشكل غير مباشر في الشركات العشرين التابعة لها .وتُعد SNIMالشركة الوحيدة التي تمتلك الدولة أغلبية أسهمها والتي حققت إيرادات كبيرة، ودفعت إتاوات) الضريبة الوحيد وغيرها من الرسوم[60].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في بند "المساهمين" تتوافق مع الزيادة في حصة الشركة في رأس مال شركة ATTM البالغة 1,252 مليون أو-ج (تم توفيرها بالكامل كما في 2023/12/31). بالإضافة إلى ذلك، تم تنقيح بند "القروض الفرعية" بالزيادة بسبب المبالغ التالية:

- سحوبات من السلفة الممنوحة للمساهمين لصالح :ATTM بمبلغ 400مليون أوقية جديدة.
- سلفة مساهم لصالح :Al Aouj بمبلغ 220مليون أوقية جديدة.
- سلفة مساهم لصالح :TKAMUL بمبلغ 220مليون أوقية جديدة.
- سلفة مساهم لصالح :SAMIA بمبلغ 45مليون أوقية جديدة.
- سلفة مساهم لصالح :GMM بمبلغ 11مليون أوقية جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن النتيجة المالية الموحدة لسنة 2023 لشركة سنيم البالغ عددها 20 شركة[61]تابعة لها تعاني من عجز قدره 305 مليون أو-ج[62]. ومع ذلك ، فقد تلقت 148 مليون أو-ج من أرباح الأسهم للسنة المالية 2023 مقارنة ب 104 مليون أو-ج وخسائر تراكمية قدرها 341 مليون أو-ج.

في مجال المحروقات، تعد SMH هي المملوكة الوحيدة بنسبة 100٪ للدولة الموريتانية، لكنها تعاني من عجز: 80,947,420 أو-ج في سنة 2023 و 57,316,405 في سنة 2022.

ويرد في الجدول أدناه موجز للمشاركة المباشرة للدولة في رأس مال المشاريع.

الجدول 25 مشاركة الدولة في الشركات الواقعة داخل المحيط:

	الشركات	المشاركة المباشرة أو غير المباشرة للدولة	المساهمون العامون الأجانب الآخرون	المساهمون من القطاع الخاص
1	SNIM	%78,5	%21,51	%0,14
2	TMLSA	%0	%0	%100
3	MCM	%0	%0	%100
4	SMH	%100	%0	%0

ومع ذلك، هناك مشاركة غير مباشرة من الدولة، من خلال سنيم و SMH و ANARPAM في شركات أخرى. ويرد موجز للحالة في الجدول أدناه.

الجدول 26 المساهمة غير المباشرة للدولة من خلال ANARPAM و SMH:

[60] انظر المربع الخاص بالنظام الضريبي ل SNIM
[61] القائمة في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 2020-2021
[62] يمثل MAIL و EMC الجزء الأكبر من العجز المسجل في عام 2023.

الكيان	الشركة / المشروع	النسبة المئوية المملوكة
ANARPAM :	SENI SA	%10
SMH :	GTA	%14

الإطار 5 الغرض المؤسسي لكل شركة من الشركات التابعة ل سنيم:

- **الشركة الموريتانية للخدمات والسياحة** :**(SOMASERT)** إدارة البنى التحتية الفندقية والترويج للإمكانات السياحية للبلد.
- **الشركة العربية للحديد والصلب** :**(SAFA)** إنتاج حديد البناء وتشغيل مسبك بقدرة **2000طن**.
- **شركة التحميل والمناولة في موريتانيا** :**(SAMMA)** خدمات الوكالة، العبور، والمناولة في موانئ نواذيبو ونواكشوط.
- **شركة الصرف الصحي والأشغال والنقل والصيانة** :**(ATTM)** أشغال الطرق والهندسة المدنية.
- **شركة التصنيع الميكانيكي للأطلسي** :**(COMECA)** تصنيع وتجهيز وإصلاح القطع الميكانيكية والهياكل والمجموعات الميكانيكية وأعمال اللحام.
- **الشركة العربية للصناعات المعدنية** :**(SAMIA)** استخراج وبيع الجبس وإنتاج الجص.
- **شركة الجرانيت والرخام الموريتانية** :**(GMM)** استخراج وتصدير الأحجار الزخرفية، خاصة الجرانيت والرخام.
- **إدارة المنشآت البترولية** :**(GIP)** تخزين، نقل، وتوزيع المحروقات المكررة.
- **منجم تازاديت تحت الأرض** :البحث واستغلال رواسب خام الحديد تحت الأرض.
- **ضمان للتأمين** :متخصصة في التأمين الصناعي.
- **شركة التعدين** :**El Aouj (EMC)** إنتاج خامات مناجم القلوب.El Aouj
- **الخطوط الجوية الموريتانية الدولية** :**(MAIL)** النقل الجوي الوطني والدولي.
- **الموريتانية للماء والكهرباء** :**(M2E)** إدارة شبكات توزيع المياه والكهرباء.
- **موريتانيا السعودية للتعدين والصلب** :**(TAKAMUL)** إنتاج وتصدير خام الحديد.
- **فندق موريتانيا الكبير** :**(GHM)** بناء وإدارة الفنادق بمختلف التصنيفات.
- **شركة السحب نواذيبو** :**(SRN)** تنفيذ أنشطة السحب وتقديم خدمات الربط والإرشاد في ميناء نواذيبو أو أي ميناء آخر داخل موريتانيا أو خارجها.
- **أمساغا** :**(AMSAGA)** تنفيذ أنشطة الاستكشاف الجيولوجي والإنتاج والاستغلال المعدني.
- **الهندسة والاستشارات** :**(Enco)** تنفيذ مهام الدراسات، الاستشارات، التكوين، والمساعدة.
- **إيكار** :**(IQAR)** إدارة وترويج العقارات.
- **الشركة العامة للترويج العقاري** :**(GPIM)** بناء وإدارة العقارات والترويج العقاري.

يتم تلخيص الوضع المحدث للشركات التابعة لسنيم في الجدول أدناه.

الجدول 27 مشاركة الشركة في الشركات الزميلة اعتبارا من 31 12 2023 (بملايين أو-ج):

الكيان	رأس المال	حقوق الملكية غير الرأسمالية	حصة رأس المال المملوكة (٪)	القيمة الدفترية للأوراق المالية في الميزانية العمومية		القروض / السلف المقدمة وغير المسددة في الميزانية العمومية		مبلغ الودائع والمصادقات المقدمة	رقم الأعمال	النتيجة	إجمالي الميزانية العمومية	توزيعات الأرباح المستلمة خلال العام
				حشي	صافي	حشي	صافي					
SOMASERT	57	28	100%	56	56	-	-	-	96	6	125	4
SAFA	30	234	100%	28	28	-	-	-	197	27	362	36
SAMMA	10	274	53%	1	1	-	-	-	183	62	334	24
ATTM	1 890	2 132	79%	3 628	167 134	-	-	-	1 588	7	3 355	-
COMECA	20	138	92%	18	18	-	-	-	395	30	317	7
SAMIA	364	(158)	89%	326	184	50	50	-	40	(34)	316	-
GMM	110	(92)	96%	344	-	43	-	-	11	(16)	171	-
TUM	82	-	65%	82	-	-	-	-	-	-	-	-
EL AOUJ SA (EMC)	2 457	(690)	50%	1 228	883	1 484	489	-	-	(161)	5 575	-
GIP	728	373	68%	495	495	-	-	-	138	47	1 848	54
MAIL	6 867	(6 802)	15%	810	538	-	-	-	1 687	(365)	5 907	-
DAMANE ASSURANCE SA	629	79	20%	120	120	-	-	-	147	51	901	12
M2E	50	31	100%	50	50	-	-	-	120	(6)	262	-
MSMS (TAKAMUL)	1 075	51	50%	535	535	438	438	-	-	-	4 256	-
AMSAGA	-	-	100%	4	-	-	-	-	-	-	-	-
GHM	1 581	(24)	50%	977	967	557	557	-	-	(13)	2 451	-
SRN	8	44	35%	3	3	-	-	-	195	44	132	11
ENCO	8	1	30%	2	2	-	-	-	9	1	10	-
IQAR	-	-	100%	15	-	7	-	-	-	-	-	-
GPIM	30	7	100%	30	14	-	-	-	-	14	70	-
المجموع	15 996	(4 374)		8 749	4 062	2 718	1 534	-	4 805	(305)	26 392	148

قراءة الجدول أعلاه تُظهر أن انخفاض قيمة الأصول مرتفع، حيث يتجاوز نصف القيمة الإجمالية، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الخسائر المتراكمة لأهم الشركات التابعة، مثل MAIL، EMC، SAMIA، GMMوغيرها.

7.2 المطلب 3: الاستكشاف والإنتاج

المطلب 3.1: أنشطة الاستكشاف

بيانات السجلات المعدنية والبترولية بتاريخ 2023/12/31 مستنسخة في الجداول أدناه.

الجدول 28 السجل المعدني اعتبارا من 2023/12/31:

الرمز	الشركة	المادة	تاريخ الطلب	المنح	التجديد الأول	التجديد الثاني	الانقضاء	الالغاء	الولاية	المنطقة	المرسوم
1353	El Hajera Sarl	المجموعة 1	2012/08/02	2013/07/21	2018/06/25	2023/12/28	2026/12/28		جورجول	220 كيلومتر مربع	107-2013
2143	Energie Atlantique	المجموعة 1	2011/05/18	2011/11/29	2016/08/22	PCM	قيد التجديد		تيريس زمور	350 كيلومتر مربع	272-2011
2208	Groupe Industrie Minière et d'Acier de Mauritanie - Sarl	المجموعة 1	2016/06/10	2018/11/16	PCM		قيد التجديد		تيريس زمور ، فديريك ، فديريك 2	377 كيلومتر مربع	014-2018
2365	Mauritanie Ressources Limited Sarl	المجموعة 1	2010/04/25	2011/04/25	2019/09/19		2022/09/19		تيريس زمور	728 كيلومتر مربع	052-2011
2477	Négoce International Mauritanie	المجموعة 1	2014/04/06	2010/12/01		2023/12/18	2026/12/18		تيريس زمور	134 كيلومتر مربع	209-2010
2508	Sahara Investments Ltd	المجموعة 1	2014/09/03	2017/07/03			قيد التجديد		تيريس زمور	319 كيلومتر مربع	065-2017
2788	SNIM-SEM	المجموعة 1	2020/02/27	2021/12/13			2024/12/13		أدرار ، عطار ، عين إيهيل طايا	238 كيلومتر مربع	172-2021
2904	TAYSSIR RESOURCES SAS	المجموعة 1	2013/06/20	2010/12/02	2014/07/06	2019/09/25	2022/09/25		تيريس زمور	791 كيلومتر مربع	219-2010
2972	Wafa Mining & Petroleum	المجموعة 1	2017/02/14	2018/02/21	2023/12/04		2026/12/04		أدرار ، عوجفت ، عوجفت 2	348 كيلومتر مربع	015-2018
1016	AYA	المجموعة 2	2014/09/08	2019/07/09	2023/12/27		2026/12/27		عسابا جورغول	500 كيلومتر مربع	135-2019
1024	BEST WAY METALIC AND OIL SERVICES. LLC - SARL	المجموعة 2	2019/02/13	2019/08/06	2023/11/29		2026/11/29		تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين 2 ؛ F'Derik ، Fderik 2	365 كيلومتر مربع	120-2019
1109	DEK Mining	المجموعة 2	2014/06/29	2017/06/12		2023/12/12	2026/12/12		إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	102 كيلومتر مربع	067-2017
1174	DIRCOMA-Sarl	المجموعة 2	2017/06/29	2018/01/30			2021/01/30	2023/08/29	ترارزة, واد نجع, العرية	150 كيلومتر مربع	141-2017
1461	EMIRAL Mining	المجموعة 2	2020/08/06	2021/10/28			2024/10/28		تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين 2	497 كيلومتر مربع	175-2021

1841	EMIRAL Mining	المجموعة 2	2020/08/06	2021/10/28			2024/10/28		تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين 2	494 كيلومتر مربع	165-2021
1939	EMIRAL Mining	المجموعة 2	2020/08/06	2021/10/28			2024/10/28	2023/06/06	تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين 2	500 كيلومتر مربع	166-2021
2043	EMIRAL Mining	المجموعة 2	2020/08/06	2021/10/28			2024/10/28	2023/06/06	تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين 2	500 كيلومتر مربع	164-2021
2128	EMIRAL Mining	المجموعة 2	2020/08/06	2021/10/28			2024/10/28		تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين 2 ؛ F'Derik ، Fderik 2	500 كيلومتر مربع	169-2021
2142	EMIRAL Mining	المجموعة 2	2020/08/06	2021/10/28			2024/10/28		تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين2	493 كيلومتر مربع	168-2021
2154	EXHYM	المجموعة 2	2019/03/13	2019/07/31	2023/12/12		2026/12/12		إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	55 كيلومتر مربع	166-2019
2189	EXHYM	المجموعة 2	2019/04/16	2019/07/31			2022/07/31		داخلة نواذيبو، نواذيبو ، نوامغار	128 كيلومتر مربع	169-2019
2242	ID-GEOSERVICES S.A	المجموعة 2	2010/07/27	2011/02/22		2023/12/18	2026/12/13		داخلة نواذيبو ، نواذيبو ، بولينوار ، نوامغر. إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	602 كيلومتر مربع	020-2011
2259	Mauritanian Mining Petroleum & Services	المجموعة 2	2019/02/04	2019/08/07			2022/08/07		داخلة نواذيبو ، نواذيبو ، نوامغار	150 كيلومتر مربع	161-2019
2301	Mauritanian Mining Petroleum & Services	المجموعة 2	2019/03/13	2019/08/07			2022/08/07		إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	84 كيلومتر مربع	160-2019
2341	Mauritanides Mining Sa	المجموعة 2	2010/10/03	2011/06/08	2018/10/03	PCM	قيد التجديد		أدرار - داخلة نواذيبو - إنشيري	925 كيلومتر مربع	119-2011
2457	Mauritanienne Miniére de Recherche et d'Exploitation de l'Or	المجموعة 2	2019/02/21	2019/07/03			2022/07/03		تارارزا ، كيور ماسين ، مبلال	150 كيلومتر مربع	124-2019
2458	METAURUM SA	المجموعة 2	2013/02/05	2017/06/05		PCM	قيد التجديد		داخلة نواذيبو	346 كيلومتر مربع	068-2017
2475	Mineral Ressources Developpement	المجموعة 2	2014/04/06	2019/07/22			2022/07/22		عساباـبراكنا- جورجول	500 كيلومتر مربع	121-2019

2499	Nomads Mining Company Sarl	المجموعة 2	2018/08/01	2018/11/13	2023/12/04		2026/12/04		إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2، بننخاب.	170 كيلومتر مربع	154-2018
2500	OreCorp Mauritania	المجموعة 2	2014/10/30	2019/08/19			2022/08/19		أدرار	136 كيلومتر مربع	134-2019
2503	QUARK74	المجموعة 2	2017/07/19	2018/07/23		2023/08/29	2021/07/23		إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2، بننخاب.	498 كيلومتر مربع	082-2018
2504	QUARK74	المجموعة 2	2017/07/26	2018/01/19			2021/01/19		ترارزة, واد نجع, العرية	147 كيلومتر مربع	144-2017
2505	Sab Metals Mauritania Sarl	المجموعة 2	2016/05/12	2017/01/04	PCM		قيد التجديد		جويديماخا ، سيليبابي ، غوراي	33 كيلومتر مربع	202-2016
2746	SET MINING-SARL	المجموعة 2	2017/06/29	2018/01/30	2023/11/29		2026/11/29		ترارزا ، ميددرا ، تيغونت	50 كيلومتر مربع	150-2017
2748	SNIM	المجموعة 2	2020/02/27	2021/12/13			2024/12/13		أدرار ، عوجفت ، عوجفت 2 ؛ إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	316 كيلومتر مربع	167-2021
2749	SNIM	المجموعة 2	2020/02/27	2021/12/13			2024/12/13		إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	150 كيلومتر مربع	170-2021
2754	SNIM	المجموعة 2	2020/02/27	2021/12/13			2024/12/13		أدرار ، عطار ، عين إيهيل طايا	306 كيلومتر مربع	173-2021
2769	SNIM	المجموعة 2	2020/02/27	2021/12/13			2024/12/13		أدرار ، عطار ، عين إيهيل طايا	344 كيلومتر مربع	174-2021
2770	SNIM-SEM	المجموعة 2	2020/02/27	2021/12/13			2024/12/13		أدرار ، عطار ، عين إيهيل طايا	480 كيلومتر مربع	171-2021
2789	Société Mauritanienne de l'Industrie Minière (SMIM)	المجموعة 2	40604	43035			44131	45167	تيريس زمور ، فديريك ، فديريك 2	499 كيلومتر مربع	055-2016
2902	TAFOLI MINERALS	المجموعة 2	2013/06/23	2013/08/01	2016/06/07	2019/07/29	2022/07/29		أدرار ترارزا	561 كيلومتر مربع	131-2013
2903	TAFOLI MINERALS	المجموعة 2	2014/05/28	2018/03/07	PCM		قيد التجديد		تيريس زمور	497 كيلومتر مربع	216-2016
2905	Tiris International Mining Company	المجموعة 2	2016/03/03	2019/07/09	2023/12/08		2026/12/08		إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	30 كيلومتر مربع	133-2019
2906	Tiris International Mining Company	المجموعة 2	2016/03/03	2019/07/09	2023/12/08		2026/12/08		داخلة نواذيبو ، نواذيبو ، نوامغار. إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2، بننخاب.	100 كيلومتر مربع	130-2019
2973	Wafa Mining & Petroleum	المجموعة 2	2017/07/20	2018/01/22			2021/01/22	2023/05/30	ترارزا ، كيور ماسين ، مبلال	158 كيلومتر مربع	142-2017

2974	Wafa Mining & Petroleum	المجموعة 2	2017/07/20	2018/01/22			2021/01/22	2023/05/30	ترارزا ، كيور ماسين ، مبالال. ميدرادرا ، تيغونت	150 كيلومتر مربع	143-2017
2975	Wafa Mining & Petroleum	المجموعة 2	2019/02/12	2019/07/09			2022/07/09		ترارزا ، كيور ماسين ، مبلال	154 كيلومتر مربع	122-2019
2976	Wafa Mining & Petroleum	المجموعة 2	2019/03/19	2019/07/09			2022/07/09		داخلة نواذيبو ، نواذيبو ، إينال. إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	361 كيلومتر مربع	131-2019
2977	Wafa Mining & Petroleum	المجموعة 2	2019/03/19	2019/07/09			2022/07/09		داخلة نواذيبو ، نواذيبو ، إينال. إنشيري، أكجوجت، أكجوجت 2	314 كيلومتر مربع	132-2019
932	AURA ENERGY LIMITED	المجموعة 4	2015/05/18	2018/02/21	2023/12/04		2026/12/04		تيريس زمور ، بير موغرين ، بير موغرين 2	166 كيلومتر مربع	020-2018
1063	BSA	المجموعة 4	2010/04/14	2010/03/30			2026/12/07		داخلة نواذيبو إنشيري	113 كيلومتر مربع	052-2010
2482	NEJAH - TP	المجموعة 4	2014/10/01	2018/03/07			قيد التجديد		تيريس زمور	497 كيلومتر مربع	019-2018
2901	TAFOLI MINERALS	المجموعة 4	2014/05/28	2020/01/09	PCM		قيد التجديد		Adrar ، Aoujeft ، Aoujeft 2 ، N'Teirguent. ترارزة، بوتيلميت، بوتيلامت 2	456 كيلومتر مربع	018-2018
2688	SCIM	المجموعة 5	2015/03/09	2016/05/05	PCM		قيد التجديد		داخلة نواذيبو	105 كيلومتر مربع	087-2016
2818	SURICATE	المجموعة 5	2015/01/08	2016/05/05	PCM		قيد التجديد		داخلة نواذيبو	497 كيلومتر مربع	086-2016

ملاحظات:
لا تقوم المديرية العامة للمعادن بتحليل وضعية السجل العقاري، بل تكتفي بإعداد القائمة المذكورة أعلاه. يُفضل إجراء تصنيفات وفق معايير مختلفة، مثل تلك التي اعتمدناها في الفصل 4 المخصص لعملية إعداد هذا التقرير (القسم 4.2). هذه المسألة أقل إثارة للقلق بالنسبة لـ المديرية العامة للمحروقات، نظراً للعدد المحدود جداً من تصاريح الاستكشاف والاستغلال (واحد فقط).

الجدول 29 : السجل البترولي للرخص السارية بتاريخ 2023/12/31

المقطع	صدفة		مجموع	العلامة	بي بي	
	C-10	C-2	C-15	C-7	GTA	BirAllah
نوع الرخصة	استكشاف	استكشاف	استكشاف	استكشاف	استغلال	استكشاف
اسم الشركة	Shell	Shell	Total	Capricorn	BP	BP
الرقم الضريبي	NIF : 619429		NIF : 00455386			
العنوان الفعلي	ILOT C ZRC318	ILOT C ZRC318	Ilot M n° 058 BP : 5111 Tavragh-zeina	Ilot O n° 91-92 rue Mamadou Konate	Immeuble El Emel ZRA n°433	Immeuble El Emel ZRA n°433
تاريخ المنح	2018/08/30	2023/04/30	2019/01/30	2021/05/15	2019/03/15	2023/10/30
تاريخ الانقضاء	تنتهي في 2024/02/29	تنتهي في 2023/12/20	تنتهي الصلاحية في 2023/06/29	تنتهي في 2023/05/14	تنتهي الصلاحية في 2049/03/14	تنتهي في 2024/03/29
المساحة	12500 كم²	3875 كم²	9950 كم²	7300 كم²	523كم²	2450 م²
المرجع / مقرر المنح	المرسوم رقم 2018-133 بتاريخ 2018/08/29	المرسوم. رقم 2023-077 / م / MPEM بتاريخ 2023/04/27	المرسوم. رقم 2019-014 بتاريخ 2019/01/22	المرسوم. رقم 2021-051 بتاريخ 2021/05/03	ديسمبر. رقم 2019-033 بتاريخ 2019/03/15	ديسمبر. رقم 2022-156 بتاريخ 2022/10/26
حالة تقدم المخزونات					التصدير المتوقع في يناير 2025	
الموقع/ المشغل					GTA (C8 ، السنغال) / BP	
الاحتياطيات التقديرية					TCF 12	

المطلب 3.2: بيانات الإنتاج

تصف الأشكال أدناه تطور إنتاج كل مادة على مدى السنوات الثلاث الماضية (2021-2023). بينما يتم إنتاج الحديد والنحاس حصريا بواسطة سنيم و MCM، يتم استخراج الذهب بواسطة TMLSA و MCM والمنقبين التقليديين عن الذهب.

الشكل 6 تطور إنتاج سنيم 2021-2023:

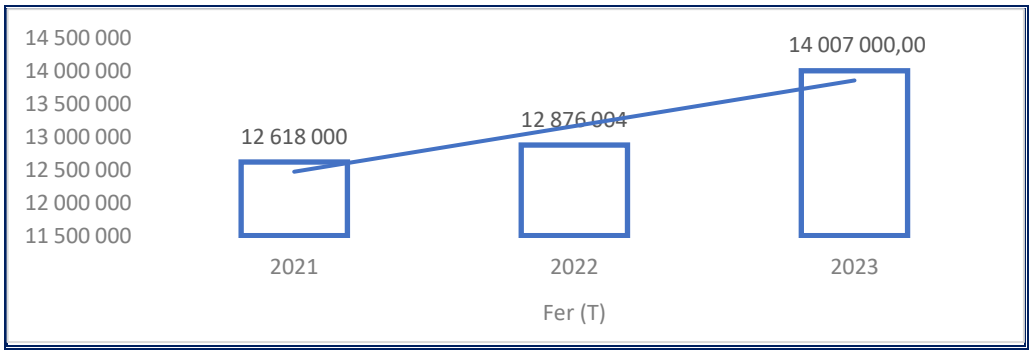

الشكل 7 تطور إنتاج الذهب (كجم):

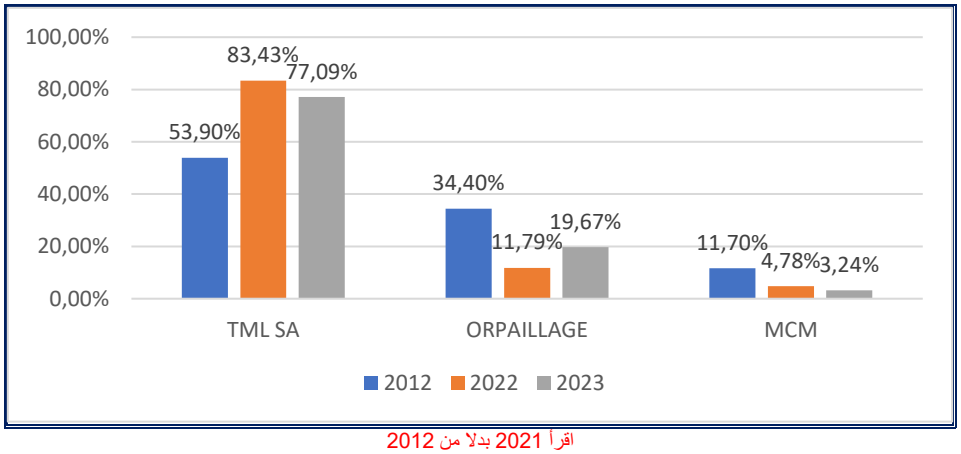

اقرأ 2021 بدلا من 2012

يوضح الشكل أدناه بالتفصيل حصة كل من منتجي الذهب، ومن المفهوم أن حصة المنقبين التقليديين تقريبية بقدر ما نأخذ في الاعتبار فقط الإنتاج الذي تمت معالجته في أحد المركزين (CHAMI و ZOUERATE).

الشكل 8 توزيع إنتاج الذهب بين المنتجين 2021-2023:

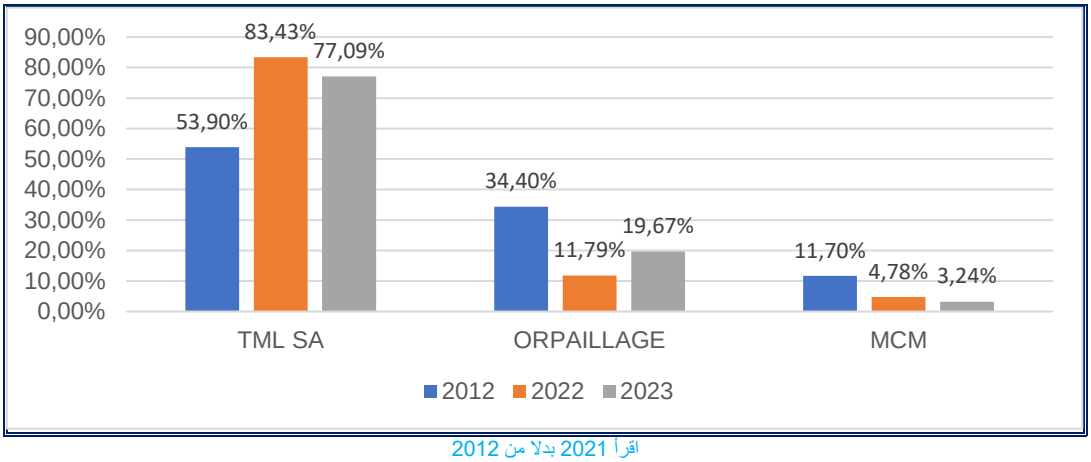

اقرأ 2021 بدلا من 2012

الجدول 30: إنتاج محطات معالجة المخلفات لتعدين الذهب التقليدي (مشغلو الفئة F)

	2022		2023	
	الكمية بالجرام الذهب الخام	مبلغ بالأو-ج	الكمية بالجرام الذهب الخام	مبلغ بالأو-ج
إنتاج	2 367 055,55	4 396 781 093	3 55 364,80	7 136 846 095

المصدر: معادن

يوضح الشكل أدناه اتجاها هبوطيا في إنتاج النحاس، وهو النشاط الرئيسي لـ MCM.

الشكل 9 تطور إنتاج النحاس (T):

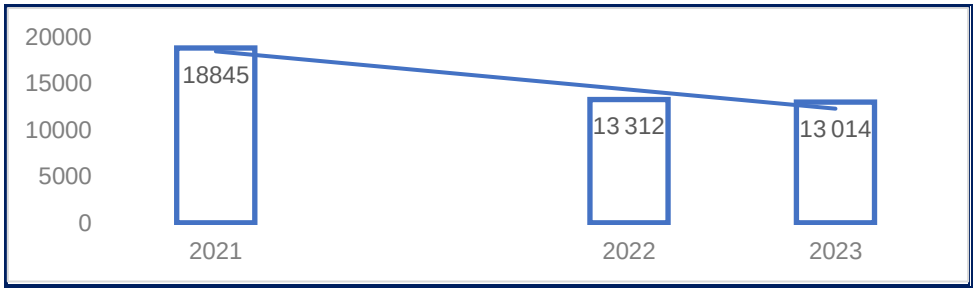

المصدر: MCM

ويرد في الجدول أدناه موجز للبيانات المتعلقة بالتطور العام لإنتاج التعدين (الحديد والذهب والنحاس).

الجدول 31 تطور إنتاج المعادن 2021-2023 حسب المادة والمنتج والكمية:

المادة	الحديد (T)			الذهب (كجم)			النحاس (T)		
السنة	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2021	2022	2023
سنيم	12 618 000	12 876 004	14 007 000,00	0	0	0	0	0	0
TMLSA	0	0	0	5 487	16 752	*19 521,35	0	0	0
MCM	357 615	617 488	502 433,00	1 195	959	820,00	18845	13 312	13 014,00
المنقبين	0	0	0	3 500	2 367	4 980	0	0	0
المجموع	**12 975 615**	**13 493 492**	**14 509 433,00**	**8 987**	**20 078**	**25 321**	**18 845**	**13 313**	**13 014**

- صرحت شركة تازيازت TMLSA بإنتاج أعلى قليلا بلغ 20,902.21 كجم

المطلب 3.3: بيانات التصدير

أ. تلخص البيانات المتعلقة بالصادرات حسب المادة، الشركة، والمشروع كما صرّح بها المشغلون في الجدول أدناه. وتُظهر أن من حيث القيمة، فإن حصص كل من الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) وشركة تازيازت (TMLSA)من إجمالي الصادرات تكاد تكون متساوية، حيث بلغت 47.58%و45.20 %على التوالي. أما حصة شركة معادن النحاس الموريتانية (MCM) فهي هامشية (أقل من 7%). وتُصدر الشركة بشكل رئيسي النحاس (3.51% من إجمالي الصادرات)، إضافة إلى كميات أقل من الحديد (1.29%)والذهب .(1.73%)

الجدول 32 صادرات المعادن من حيث الحجم والقيمة:

المادة	*الشركة*	*المشروع*	*الوحدة*	*الحجم*	*القيمة الأمريكي)*	*(بالدولار*	*القيمة (بالأو-ج)*
الحديد	SNIM	جميع المشاريع مجتمعة	طن	14 015 712	1 253 522 050		50 053 135 469
الذهب	TASIAST	229 C2	كجم	21 122	1 195 101 110		47 720 387 323
النحاس	MCM	2 C2	طن	13 010	92 003 925		3 673 716 735
الحديد	MCM	2 C2	طن	552 538	33 694 269		1 345 412 181
المجموع					2 619 567 487		104 599 329 759

المصدر: استنادا إلى بيانات من المستودع

ب. **يظهر تحليل وجهة الصادرات** أن أكثر من ثلث صادرات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) من الحديد موجهة إلى الصين (22.59%) والجزائر(11.53%) ، مما يعكس تنويعاً استراتيجياً في قاعدة عملائها. في سنة 2023، تضمنت الوجهات الأخرى حوالي عشرة دول، من أهمها :إيطاليا (4.81%) وأستراليا.(4.82%) أما فرنسا، التي كانت في الماضي من أكبر عملاء MIFERMA ثم SNIM، فقد استوردت ما يعادل 0.56% فقط، وهو نفس المستوى تقريباً مع اليابان.(1.93%) في المقابل، تملك شركة معادن النحاس الموريتانية (MCM) عميلاً واحداً فقط وهو الصين، بينما تصدر شركة تازيازت (TMLSA) إلى وجهتين فقط :سويسرا وكندا، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 33 الصادرات حسب الوجهة:

الشركات	البلد	المواد	الوحدة	المبيعات	القيمة (بالدولار الأمريكي)	القيمة (أو-ج)	%
SNIM	الجزائر	حديد	طن	2 750 323	302 062 766	12 061 366 249	%11,53
	ألمانيا	حديد	طن	365 826	28 793 076	1 149 707 538	%1,10
	إنجلترا	حديد	طن	315 269	28 838 857	1 151 535 582	%1,10
	أستراليا	حديد	طن	1 136 009	100 111 350	3 997 446 245	%3,82
	الصين	حديد	طن	7 226 178	591 854 249	23 632 740 168	%22,59
	فرنسا	حديد	طن	187 926	14 558 393	581 316 633	%0,56
	هولندا	حديد	طن	36 503	3 129 962	124 979 406	%0,12
	إيطاليا	حديد	طن	1 392 568	125 908 507	5 027 526 713	%4,81
	اليابان	حديد	طن	522 909	50 646 055	2 022 296 978	%1,93
	رومانيا	حديد	طن	82 201	7 618 831	304 219 954	%0,29
MCM	الصين	حديد	طن	552 538	33 694 269,50	1 345 412 181	%1,29
	الصين	نحاس	طن	13 010	92 003 925	3 673 716 735	%3,51
TASIAST	الصين	ذهب	كجم	719	45 246 131	1 806 678 049	%1,73
	كندا	ذهب	كجم	8 099	555 906 148	22 197 332 519	%21,22
	سويسرا	ذهب	كجم	9 693	639 194 961	25 523 054 804	%24,40
المجموع					**2 619 567 487**	**104 599 329 759**	**%100,00**

يتيح تحليل أسعار المبيعات المصرح بها من قبل المشغلين إعادة بناء الجدول المقارن أدناه كمؤشر توضيحي .من الواضح أن الفروقات المسجلة تعتمد على عوامل متعددة، أبرزها :تكاليف الشحن بالنسبة لـ الشركة الوطنية للصناعة والمناجم)سنيم)، جودة المنتجات، وقدرة التفاوض والإدارة.

الجدول 34 الفروق بين الأسعار المرجعية والأسعار المفروضة:
(الأرقام بالدولار الأمريكي / طن)

المعدن	السعر المرجعي 2023	SNIM		TMLSA		MCM	
		متوسط السعر	الفارق	متوسط السعر	الفارق	متوسط السعر	الفارق
الحديد	114,3	89,32	24,98-	غ. م	غ. م	61	53,3-
الذهب	1943,1	غ. م	غ. م	2092,65	149,55	1957	13,9
النحاس	8522,9	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	7071	1451,9-

المصدر: حسابات الإداري المستقل

الإطار 6 اعتبارات بشأن أسعار الحديد والنحاس

السعر المرجعي لخام الحديد هو سعر نقدي CAF بالدولار الأمريكي للطن الواحد، ويخص خام الحديد من نوع Fe 62%المستورد إلى الصين والمفرغ في ميناء تيانجين. أما سعر النحاس لكل كيلوغرام فقد تراوح بين 8و9 دولار أمريكي/كجم في سنة 2023، وذلك وفقاً لتوازنات العرض والطلب أو جودة المنتج. يجدر بالذكر أن الطلب على النحاس قد تضاعف خلال الـ 25 سنة الماضية، ومن المتوقع أن يزداد مع تطور التقنيات الخضراء (مثل الطاقة الشمسية والرياح والمركبات الكهربائية). يُقدر حالياً أن نصف احتياجات الصناعات الأوروبية تُلبى من خلال إعادة التدوير والاسترجاع. في يونيو 2024، بلغ سعر النحاس 9984 دولار أمريكي للطن الواحد.

المطلب 3.4: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

في خلال الفترة الأخيرة، أدركت السلطات العامة أهمية الموارد المتجددة لتقليل واردات النفط وانبعاثات الكربون في موريتانيا. وبناءً على ذلك، تم الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، إلا أن الإنتاج من النفط لا يزال يمثل أكثر من 70%من القدرة المركبة وإنتاج الكهرباء في البلاد. في هذا السياق، تنص المساهمة المحددة وطنياً (CDN) لموريتانيا على زيادة نسبة الطاقة المتجددة إلى 50%بحلول عام 2030، من خلال مشاريع رئيسية تشمل: بناء محطة طاقة شمسية بقدرة 50 ميجاوات (ضمن مبادرة "من الصحراء إلى الطاقة)؛ تطوير مشروع الهيدروجين الأخضر "آمان"؛ توسعة محطة الرياح في نواكشوط من 30 ميجاوات إلى 50 ميجاوات.

تشير الدراسة التي أُجريت في سنة 2022 بعنوان "من الرمل إلى الغاز والطاقة الخضراء؟ آفاق قطاعات الغاز والهيدروجين الأخضر في موريتانيا)[63] "إلى أن الانتقال نحو إنتاج الكهرباء من الغاز يمكن أن يؤدي إلى تقليل انبعاثات الكربون بنسبة 40%، أي ما يعادل حوالي 155,000طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، مع تخفيض كبير في تكاليف إنتاج الكهرباء وزيادة إمكانيات التنمية الاقتصادية.

تمهيداً لتشغيل المرحلة الأولى من مشروعGTA ، من المتوقع بناء محطتين كهربائيتين تعملان بالغاز بقدرة 200ميجاوات و 300ميجاوات لاستبدال محطات الديزل. كما تم الاتفاق على توفير إمداد محلي إجباري يبلغ 35مليون قدم مكعب قياسي يومياً لتغذية محطة كهربائية بقدرة 200ميجاوات.

بلغت انبعاثات غازات الدفيئة في TML SA لسنة 2023 166,861 طنا. فيما يتعلق ب MCM، فإن إجمالي غازات الاحتباس الحراري المتولدة في سنة 2023 هو 227 كيلو طن من ثاني أكسيد الكربون.

3-7 المطلب 4: تحصيل الإيرادات

المطلب 4.1: الإفصاح الكامل عن الرسوم والإيرادات

يقدر حساب معدل تغطية الإفصاح عن إيرادات الحكومة (الإعلان الأحادي) وعملية التسوية بناء على المعلومات الرسمية عن المبلغ الإجمالي للإيرادات بنسبة 97٪ و100٪ على التوالي للشركات المعدنية وشركات المحروقات. ويمكن الاطلاع على التحليل التفصيلي للإيرادات في الفصل 6 أعلاه.

[63] تقرير بتكليف من مبادرة الصناعات الاستخراجية في موريتانيا بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أكتوبر 2022.

المطلب 4.2: الإيرادات من مبيعات حصص الإنتاج الحكومي أو الإيرادات العينية

هذا المطلب ليس له أي غرض في سنة 2023 منذ انتهاء الأنشطة النفطية.

المطلب 4.3: أحكام البنية التحتية أو اتفاقات المقايضة

وباستثناء تمويل إنجاز العمل في مطار أم تونسي ()، لا توجد أحكام تتعلق باتفاقات البنية التحتية أو المقايضة التي تشمل الصناعات الاستخراجية.

المطلب 4.4: إيرادات النقل

لم يتم الإبلاغ عن مثل هذه الإيرادات إلى الإداري المستقل.

المطلب 4-5: المعاملات المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة

الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية :(ANARPAM) بالإضافة إلى الإعانة السنوية من الدولة (...)، تتلقى الوكالة من شركة تازيازت (TML SA) مبلغ مليون دولار أمريكي مخصص للتكوين وتعزيز القدرات، ومبلغ 100,000 دولار أمريكي من إحدى الشركات التابعة لـ.KINROSS-TASIAST (SENI SA).[64]

الشركة الموريتانية للمحروقات (SMH): تحصل منذ إنشائها على دعم مالي من المشغلين النفطيين تحت مسمى "تسبيقات قابلة للسداد المحتمل" وفقًا للمادة (21.1) من عقود الاستغلال والمشاركة .(CEP) وفي إطار مشروع حقل الغاز الكبير (GTA)الذي تمتلك فيه نسبة (14%)، تقوم الشركة بإدارة العلاقات مع الدولة والشريكين الآخرين، وهما شركة BP وشركة .KOSMOSوتلهم البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في (2023/12/31) بالملاحظات التالية:

- ويشير المدققون إلى أن "الجزء غير المدفوع من رأس مال الشركة الموريتانية لتسيير الأملاك المعدنية القابل لرأس مال الشركة الموريتانية لتسيير الأملاك المعدنية (SMGPM) الذي تم دمجه في الصندوق لا يزال مدرجا في رأس المال بمبلغ قدره 123,000,000 [65]أو-ج".
- ومع ذلك، يشير التقرير إلى أنه "في سنة 2019 ، وافق الاجتماع العام غير العادي ل SMH على زيادة رأس المال بمقدار 600,257,000 مليون وحدة ، وبذلك يصل رأس المال إلى 732,457,000 مليون وحدة ، منها 132,200,000 لم يتم سدادها بعد". بالإضافة إلى ذلك، يذكرون أنه "في سنة 2023، فتحت SMH حسابا في الخزانة تم تغذيته من دعم ميزانية الدولة للسنة المالية 2023 بمبلغ 525,000,000 أو-ج [66]. *ولم نكن على علم بأي معلومات تتعلق بقرار اتخذته هيئة الرقابة المالية بشأن هذا الاقتراح خلال السنة قيد* المراجعة".
- يكشف *التقرير نفسه أن:* "خلال السنة قيد المراجعة، فتحت SMH حسابا في دفاتر الخزينة العمومية لمراقبة العمليات في إطار دعم ميزانية الدولة للسنة المالية 2023. تم تحويل هذا الدعم البالغ 525,000,000 أو-ج إلى هذا الحساب، بما في ذلك 483,000,000 أو-ج لميزانية الاستثمار و42,000,000 أو-ج للميزانية التشغيلية ".[67]
- يشير رصيد حساب "الإيرادات المستلمة مقدماً" إلى الإيرادات الناتجة عن استرجاع السلف من "نفط التكلفة " (Cost Oil)الخاصة بالحقول التي أعادها المشغلون، والمخصصة لتمويل العجز المالي للشركة الموريتانية للمحروقات .(SMH) وقد بلغ هذا الرصيد مبلغ 68,026,418 أوقية جديدة بتاريخ 2023/12/31.
- بلغت مبالغ المديرين العامين الذين أصدرت الشركة للمسوقين نيابة عن الدولة واللم يتم تحصيلها بعد 366,131,070 وحدة أو-ج كما في /2023/12.

الإطار 7 تمويل مشروع GTA:

[64] شركة استخراج شمال إنشيري
[65] في وقت لاحق من نفس التقرير، المبلغ المذكور هو 132,000 MRU، ولكن من المفترض أن هذا خطأ
[66] من المفترض أنه في الواقع مبلغ 525،000،000 MRU
[67] صفحة 19

موّلت كل من الشركة الموريتانية للمحروقات (SMH) وشركة PETROSEN (السنغال) حصتها في المرحلة الأولى من المشروع من خلال تمويل مسبق من BP وKOSMOS، سيتم سداده من العائدات الناتجة خلال هذه المرحلة (بموجب عقد تم توقيعه في فبراير 2019). يغطي القرض فترة (17) سنة مقسمة إلى مرحلتين بفوائد مختلفة. بالنسبة للمرحلة الأولى، يعادل معدل الفائدة السعر السائد في السوق وقت توقيع العقد. أما في المرحلة الثانية، يتم رفع معدل الفائدة لتحفيز الدول على اختيار السداد المبكر.
سيتم إيداع عائدات مشروع GTA في حساب ضمان. خلال الفترة الأولى، ستُخصص جميع عائدات الشركة الموريتانية للمحروقات، بعد خصم التكاليف التشغيلية والمدفوعات التعاقدية، لتسديد القرض. بعد ذلك، سيتم تنفيذ خطة سداد تغطي السنوات المتبقية.
في 2023/12/31، بلغ دين الشركة الموريتانية للمحروقات (SMH) المتعلق بالمرحلة الأولى (495) مليون دولار أمريكي، منها فوائد مستحقة بقيمة (76) مليون دولار أمريكي. أما المبلغ المتبقي (419) مليون دولار أمريكي، فهو يمثل تمويل حصة الشركة الموريتانية للمحروقات في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع GTA.
وعليه، يمكن استخلاص الملاحظات التالية: (1) لم يتم اختيار المقرضين المحتملين، ربما بسبب التسرع. (2) الاتفاقية لم تحصل على موافقة الجمعية الوطنية. (3) القرض لم يُدرج ضمن الميزانية الوطنية. ومع ذلك، هناك إمكانية لإعادة التفاوض، وهو الخيار الذي يعتزم الشريك السنغالي اللجوء إليه.

المطلب 4.6: المدفوعات المناطقية

لم يتم إبلاغنا بأي مدفوعات مناطقية.

المطلب 4.7: مستوى التفصيل

بالإشارة إلى اجتماع (08 أكتوبر 2019) الذي قررت فيه اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (CN-ITIE) أن تقوم الشركات الاستخراجية والهيئات المالية بتفصيل تصريحاتها حسب المشروع على النحو التالي: (1) بالنسبة لقطاع المحروقات: يتم تفصيل المدفوعات حسب الكتل النفطية. (2) بالنسبة لقطاع التعدين : يتم تفصيل المدفوعات حسب التراخيص التعدينية. يمكن اعتبار مستوى التفصيل مُرضيًا.

المطلب 4.8: توقيت البيانات

بصرف النظر عن بعض التأخيرات وعدم الدقة، تحسن الوضع من حيث جمع بيانات الإيرادات من حيث الالتزام بالمواعيد في سنتي 2022 و2023، لكنه لا يزال أقل من التوقعات.

المطلب 4.9: جودة البيانات وضمانها

تعد جودة البيانات وضمانها من القضايا الحاسمة في السياق الحالي حيث توجد قيود هيكلية وإدارية غير مواتية. وهناك: (1) ضعف الضوابط الهرمية على جميع المستويات بسبب عوامل متعددة[68]؛ (2) عقوبات لا تثبط كثيرا في حالة "عدم الإبلاغ عن ذلك"؛ أوجه القصور في أنظمة الرقابة والتدقيق (انظر القسم 5.2)؛ (4) الافتقار إلى الموارد البشرية المتحمسة والمختصة و (5) ضعف الطلب على الشفافية من قبل النخبة الحاكمة. ومع ذلك، فإن البيانات، ككل ، لا تقدم أي تناقضات واضحة أو انقطاعات غير مبررة مع ما هو معروف عن تاريخها.

المطلب 4.10: تكاليف المشاريع

لم يكن الوصول إلى حسابات التكاليف للشركات ممكنا. بالإضافة إلى ذلك، يتم الخلط بين تعريف مفهوم المشروع في قطاع المعادن وتعريف "رخصة الاستغلال". هذه كلها أسباب تحد من الإفصاح عن بيانات التكلفة مقسمة حسب المشروع. ومن ناحية أخرى، أبلغ عن الإطار القانوني والمالي الذي يحكم التكاليف وكذلك المعلومات المتعلقة بتكلفة مشروع GTA في أقسام مختلفة (الإطار 7).

7.4 المطلب 5: تسيير الإيرادات وتوزيعها

المطلب 5.1: توزيع الإيرادات

[68] خاصة العلاقات غير السليمة بين ما هو سياسي وما هو تقني، وتأثيراتها السلبية على اختيار المسؤولين، والمسؤولية، والانضباط، والصرامة في تطبيق القوانين والنظم.

تنص المادة 55 من القانون رقم 2012-012، الذي ينظم الاتفاقيات المعدنية ويسن اتفاقية المعدنية النموذجية لسنة 2012، على أنه "يطلب من حاملها المشاركة في آليات الشفافية للمدفوعات التي يدفعها للدولة أو بموجب قانون التعدين وهذه الاتفاقية. من المدفوعات التي تدفعها، بأي صفة كانت، لصالح أي شخص أو أي مؤسسة أخرى وللمشاركة في مبادرات أخرى تتعلق بالحكامة الرشيدة والشفافية للصناعات الاستخراجية".

وفي هذا السياق، يجب على المشغلين الوفاء بالالتزامات التالية: (1) إرسال بياناتهم المالية المراجعة سنويا، وفقا للمعايير الدولية، إلى اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة إيرادات الدولة من المعادن وإلى اللجنة الوطنية للشفافية في الصناعات الاستخراجية؛ (2) تقديم الإعلانات ذات الصلة إلى مفوضي الحسابات المسؤولين عن جمع البيانات وتسويتها وتقديم أي معلومات إضافية ضرورية لأداء هذه المهمة. 3) الحصول على المصادقة على الحسابات المتعلقة بالمدفوعات المؤجلة في نموذج الإقرار وإبلاغها إلى مفوضي الحسابات.

وقد ورد أعلاه تقدير توزيع إيرادات القطاع الاستخراجي بين الفاعلين في الفصل 6 من القسم 6-4.

تعد البيانات المتعلقة باستخدام الميزانية، ومشاريع التنمية الاجتماعية، والتحويلات المناطقية، والآثار البيئية ، وجهود التخفيف من قبل المشغلين من المخاوف الرئيسية للشفافية. وينتج عن ذلك ضرورة استخدام أدوات التحليل والتنبؤ المحددة أدناه مثل PREDIC.

الإطار 8 أداة PREDIC:

أداة **PREDIC**)توقع الإيرادات القادمة من الصناعات من أجل التنمية والاستثمار في المجتمعات) هي نموذج مالي مبسط. تهدف الأداة إلى الإجابة عن ثلاث أسئلة رئيسية من منظور الحكومة: (1) كم من الإيرادات سنتلقاها؟ (2) ماذا يحدث عندما تتغير الأسعار؟ (3)كيف يمكننا توزيع الإيرادات المستلمة؟ تعتبر الأداة ذات أهمية للوكالات الوطنية والمحلية للتخطيط الاقتصادي لأغراض إعداد السيناريوهات. كما يمكن استخدامها كأداة لتعزيز القدرات بالنسبة لسكرتاريا مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) وكأداة للدعوة من قبل منظمات المجتمع المدني (/https://www.govdatainitiative.org)

المطلب 2.5: التحويلات المناطقية

على مستوى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) ، يُدرج ضمن الأصول المالية غير المتداولة، والمذكورة في البيانات المالية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم بتاريخ 2023/12/31، قرض **نجاح** المرتبط بالاتفاقية الثلاثية بين (الدولة، شركة سنيم، وشركة النجاح)[69] حيث تلتزم الدولة بسداد المبلغ المتبقي من القرض، بينما تتولى شركة النجاح تنفيذ بعض الأشغال لصالح الدولة..

الإطار 9 : الديون المعاد جدولتها

في إطار نادي باريس الثامن الذي انعقد في (8 يوليو 2002) وبموجب الاتفاق الثنائي الموقع بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ (26 مايو 2003)، تم إلغاء الدين الفرنسي المعاد جدولته بموجب اتفاقيات التخفيف III وIV وV وVI لصالح الدولة الموريتانية، وذلك ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE).

تمت إعادة تنظيم الدين المعاد جدولته الخاص بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)، المرتبط بهذه التخفيفات، من خلال بروتوكول اتفاق وقع بين وزارة المالية والشركة الوطنية للصناعة والمناجم بتاريخ (21 أغسطس 2003). يحدد هذا البروتوكول شروط سداد الدين المعاد جدولته الخاص بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم لصالح الدولة الموريتانية، وهو دين كان مستحقًا في الأصل لبنك فرنسا وشركة Coface. بلغ إجمالي هذا البروتوكول (اتفاق 8) (15,235,989.75) يورو، ويمثل خدمة الدين من (30 يونيو 2002) إلى (30 يونيو 2019) بموجب الاتفاقيات III وIV وV وVI، ويتضمن: (12,763,021.30) يورو كأصل الدين (يمثل الرصيد غير المسدد على هذه الاتفاقيات). (2,472,968.44) يورو كفوائد. بلغ رصيد هذا الاتفاق (117) مليون أوقية جديدة بتاريخ 31 ديسمبر 2023 (تقرير مدققي حسابات سنيم).

الإطار 10: الديون المحالة

في إطار اتفاقية ACP/CEE الموقعة في لوميه بتاريخ (8 ديسمبر 1984) وبرنامج المساعدة الإرشادي المقدم من المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) لموريتانيا، منحت CEE الدولة الموريتانية قرضًا بقيمة (18) مليون يورو لتمويل مشروع تأهيل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) بموجب الاتفاقية رقم 4122 MAU/بتاريخ (19 يوليو 1988) في إطار برنامج .(SYSMIN I) تنص الاتفاقية على سداد هذا القرض خلال (30) سنة بعد فترة سماح مدتها (10) سنوات.

[69] حل لإيجاد مخرج من قرض بمبلغ 1.5 مليار وحدة (حوالي 37.5 مليون دولار) بسعر فائدة 8٪ منحته الشركة السعودية للإعلام لصالح شركة نجاح الخاصة التي قامت ببناء مطار نواكشوط أم

وفي نفس البرنامج، منح الاتحاد الأوروبي الدولة الموريتانية إعانة بقيمة (45) مليون يورو بموجب الاتفاقية رقم 6589 (SYSMIN III) MAU/بتاريخ (7 فبراير 2003). تنص الاتفاقية على إحالة الإعانة على شكل قرض للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) لتجديد ميناء المعادن في نواذيبو. وقد استخدمت الشركة مبلغ (34.14) مليون يورو من هذا القرض. في إطار هذه الإحالة، تم توقيع اتفاقية ثلاثية بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الموريتانية والشركة الوطنية للصناعة والمناجم بتاريخ (14 مارس 2023)، تحدد شروط الإحالة وسداد القرض. التزمت الشركة، في معظم العقود المتعلقة بالقروض المذكورة أعلاه، باحترام شروط معينة، من بينها على وجه الخصوص، دفع المبالغ المستحقة في مواعيدها (وفقًا لما ورد في تقرير المدققين).

المطلب 3.5: معلومات إضافية عن الإيرادات والنفقات

التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط مواتية بسبب استغلال حقول الغاز، والتي سيبدأ أحدها (مشروع GTA) عملياته في أوائل عام 2025. من ناحية أخرى، هناك شكوك تتعلق بالتوترات في منطقة الساحل والتداعيات المكثفة للحرب في أوكرانيا والشرق الأوسط.
فيما يتعلق بقطاع المعادن، يمكن أن تؤدي مخاطر الركود العالمي إلى تقليل الصادرات من حيث الحجم أو القيمة ، خاصة منذ سنة 2022 ، شهدنا تباطؤا في النمو الصيني.[70]

الإطار 11 القطاع الاستخراجي والنمو في موريتانيا:

ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، يبلغ متوسط إيرادات القطاع الاستخراجي 2.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط. باستخدام افتراضات مبسطة، يقدر صندوق النقد الدولي أن الموارد الثلاثة (الحديد والذهب والغاز) يمكن أن تولد "إيرادات مستدامة تمثل، على التوالي ، 0.8٪ و 1.4٪ و 0.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، والتي يبدو أنها تتماشى مع إيرادات الصناعات الاستخراجية السابقة" (تقرير 2022).

5-7 المطلب 6: الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي

المطلب 6.1: الإنفاق الاجتماعي والمدفوعات البينية

الإنفاق الاجتماعي هو الإنفاق النقدي أو العيني المعرف على هذا النحو في سياق العقد المعدني أو النفطي. النفقات الطوعية هي تلك التي يتم إجراؤها وفقا لسياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهذه تبرعات تقدم عادة عينيا. وهي تفيد بشكل أساسي سكان مواقع التعدين. توكل سنيم إلى مؤسستها ببناء الأعمال والدعم في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركة. ويلخص الجدول أدناه الإنفاق الاجتماعي والبيئي التي أعلنتها الشركات المنجمية الرئيسية، على أن يكون مفهوما أن المدفوعات من قطاع المحروقات تدفع إلى لجنة البيئة.

جدول 35 ملخص الإنفاق الاجتماعي والبيئي في سنة 2023:

ملخص أو-ج	SNIM	TMLSA	MCM	المجموع العام	%
الإنفاق الاجتماعي	338 073 094	40 248 221	34 558 873	412 880 188	95,7 %
الإنفاق البيئي	0	4 782 526	13 893 754	18 676 280	4,3%
مجموع عام	338 073 094	45 030 747	48 452 627	431 556 468	100 %
٪ من المصروفات	78,3%	10,4%	11,2%	100,0%	
رقم الاعمال 2023	50 053 135 469	47 720 387 323	5 019 128 916	102 792 651 708	
٪ رقم الاعمال 2023	0,68%	0,09%	0,97%	0,42%	

المصدر: بناء على البيانات المقدمة من الشركات

وتجدر الإشارة إلى ما يلي: 1) يتم توفير الجزء الأكبر من الإنفاق الاجتماعي للقطاع من قبل سنيم (78.3٪). 2) تمثل الإنفاق الاجتماعي والبيئي 0.42٪ فقط من إجمالي حجم مبيعات الشركات المنجمية الرئيسية الثلاث؛ 3) هناك سخاء متغير اعتمادا على الشركة: في سنة 2023 ، خصصت MCM ما يقرب من 1٪ من مبيعاتها للمدفوعات الاجتماعية والبيئية بينما أنفقت تازيازت أقل من 0.1٪ و سنيم 0.68٪.

[70] هناك مخاوف من انهيار العقارات (حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي للصين).

المطلب 6-2: النفقات شبه الميزانوية

تم حتى الآن الخلط بين النفقات شبه الميزانوية أو النفقات خارج الميزانية والنفقات الاجتماعية التي تنفذها الشركات. في الواقع، ناقشت[71] اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (CN-ITIE) هذه المسألة دون اعتماد تعريف واضح للنفقات خارج الميزانية، رغم أنها قد تحمل تأثيرات اقتصادية ومالية كبيرة. ومع ذلك، يشير دليل الشفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي إلى ضرورة تحديد الأنشطة شبه الميزانوية وقياسها بدقة. رغم هذه الاعتبارات، فقد بذلنا جهدًا للإجابة على الأسئلة الجوهرية.

- ما هي النفقات التي تتكبدها الحكومة خارج الميزانية الوطنية من خلال الإيرادات الاستخراجية؟

لسنا على علم بأي نفقات تكبدتها الحكومة خارج الميزانية الوطنية. من ناحية أخرى، فإن الشركات، سنيم على وجه الخصوص ، هي التي تتكبد إنفاقا اجتماعيا يكون عادة جزءا من مسؤوليات أي حكومة تجاه سكانها.

- ما هو تأثير الإنفاق خارج الميزانية على الوضع المالي للحكومة؟

ضمنيا، هذا يحرر الموارد لوظائف أخرى.

- هل هناك إعانات خارج الميزانية للاستهلاك من خلال الشركات العمومية؟

لا توجد شركة عمومية تعلن دعم الاستهلاك.

- ما هي الإصلاحات التي يمكن للحكومة القيام بها للحد من أخطار الحكامة المرتبطة بالإنفاق شبه المالي من قبل الشركات المملوكة للدولة؟

ولذلك سيكون من الضروري إدراج أحكام جديدة بشأن النفقات شبه المتعلقة بالميزانية في النصوص الأساسية.

في المستقبل، ووفقًا لتوجيهات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية(ITIE) ، سيكون من الضروري: (1) تحديد النفقات شبه الميزانية المدرجة ضمن التعريف المعتمد من قبل المجموعة متعددة الأطراف (GMP) والتي لم تُدرج في الميزانية الوطنية. (2) تحديد الأنشطة شبه الميزانية المرتبطة بالإيرادات الاستخراجية غير المدرجة في الميزانية. (3) وضع إطار للإفصاح على مستودع البيانات (DW) للنفقات شبه الميزانية، وضمان الإفصاح عن هذه النفقات التي تم تنفيذها من قبل الحكومة والشركات.

في الواقع، سيكون التحدي هو التمييز بين الإنفاق شبه المالي وأنواع أخرى من الإنفاق الاجتماعي، مثل الإنفاق الذي تقوم به الشركات في سياق الإنفاق الاجتماعي الإلزامي أو الطوعي (المطلب 6.2).

المطلب 6-3: مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد الوطني

الجدول 36مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 2020-2023:

سنة	2020	2021	2022	2023
التعدين والمحاجر (مليار أو-ج)	64,3	68,5	62,7	73,5
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أو-ج)	307,2	332,6	353	388,7
مساهمة القطاع الاستخراجي	**%20,93**	**%20,60**	**%17,76**	**%18,91**

الشكل 10 تطور حصة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي 2020-2023:

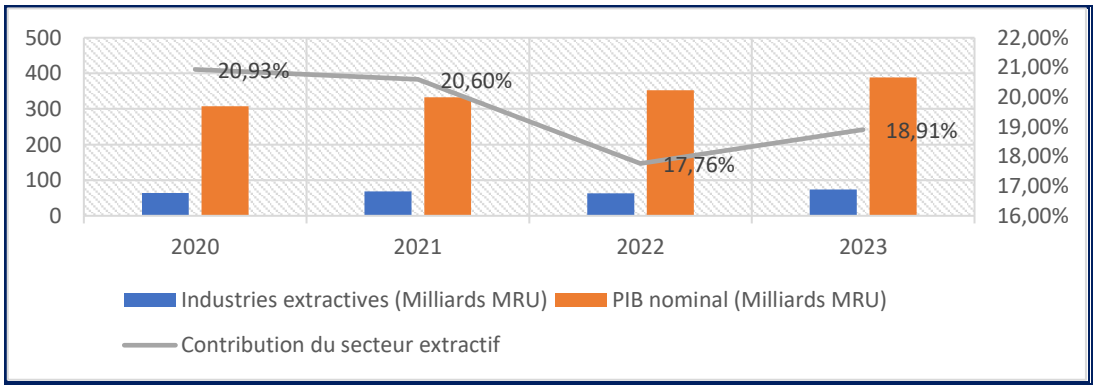

[71] محضر اجتماع 8 أكتوبر 2019

الجدول 37 : مساهمة القطاع الاستخراجي في إجمالي الصادرات 2017-2023

سنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	ب.م.م 2023
الحديد (مليون دولار أمريكي)	495,6	494,39	831	879	1508	1700	1287	1400,41
النحاس (مليون دولار أمريكي)	139,45	140,31	145	131	186	122	92	94,84
الذهب (مليون دولار أمريكي)	369,83	441,68	596	772	378	2088	1240	1440,16
إجمالي التعدين والمحاجر (مليون دولار أمريكي)	1070,36	1076,37	1572	1782	2073	3910	2619	2935,41
إجمالي صادرات س-خ (مليون دولار أمريكي)	1722,38	1813,95	2632	2666	2846	5094	3433	3659,82
مساهمة القطاع الاستخراجي (٪)	**%62,14**	**%59,34**	**%59,73**	**%66,84**	**%72,84**	**%76,76**	**%76,28**	**%80,21**

المصدر: م.ب و ب.م.م

الجدول 38 مساهمة القطاع الاستخراجي في إيرادات الميزانية 2020-2023 (بمليارات أو-ج):

السنة	2020	2021	2022	2023
إيرادات الميزانية	63,8	76,9	86,5	85,9
إيرادات القطاع الاستخراجي	11,3	22,1	25,762	19,527
النسبه	**%17,70**	**%28,70**	**%29,78**	**%22,73**

الشكل 11 تطور مساهمة القطاع الاستخراجي في إيرادات الميزانية الحكومية:

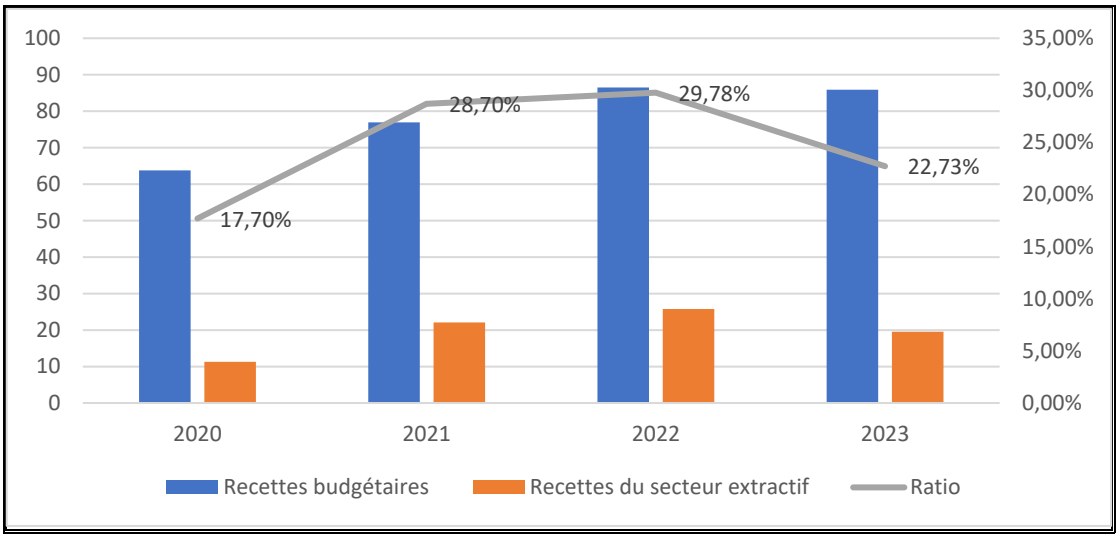

من حيث التوظيف:

يُعد تحديد حجم التوظيف في الصناعات الاستخراجية أمرًا صعبًا، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى صعوبات تقييم الوظائف غير المباشرة التي يولدها القطاع، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بجمع البيانات من الشركات الصغيرة في هذا المجال. ونتيجة لذلك، فإن البيانات المتوفرة تقتصر على الشركات الكبرى الثلاث: الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) ، شركة معادن النحاس الموريتانية(MCM) ، وشركة تازيازت .(TMLSA) ومع ذلك، قمنا بإجراء تقديرات للوظائف غير المباشرة والوظائف الناتجة عن أنشطة أخرى، لا سيما التنقيب التقليدي عن الذهب.

- **التوظيف المباشر الذي خلقته شركات التعدين الثلاث**

يوضح الجدول أدناه زيادة في التوظيف المباشر بين سنتي 2022 و2023، مع استقرار نسبة العمالة الأجنبية عند (1.07%) من الوظائف المباشرة في الشركات المنجمية الثلاث. تبقى نسبة النساء منخفضة بشكل كبير في سنة 2023، حيث تمثل (7.28%) من إجمالي الوظائف: (7.56%) من الإطارات، (5.15%) من وكلاء التحكم، و(9.58%) من العاملات، وجميعهن يعملن في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) ، التي تتميز أيضًا بعدم وجود عمالة أجنبية.

الجدول 39 تطور العمالة المباشرة في الشركات المنجمية الرئيسية الثلاث:

المشغلون	وظائف مباشرة		المغتربين		الزوجات		٪ النساء		النسبة المئوية للوافدين	
سنة	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023
SNIM	6495	6757	0	0	487	560	%7,50	%8,29	%0,00	%0,00
MCM	1208	1229	43	41	22	18	%1,82	%1,46	%3,56	%3,34
TMLSA	1415	1415	58	*60	79	106	%5,58	%7,49	%4,10	%4,24
المجموع	**9118**	**9401**	**101**	**101**	**588**	**684**	**%6,45**	**%7,28**	**%1,11**	**%1,07**

المصدر: جمع المعلومات من طرف الشركات المنجمية

* هذا هو إجمالي (الخروج والدخول) للوافدين الذين قدموا للعمل في شركة تازيازت خلال العام

- **وظائف غير مباشرة**

تقدر سنيم أن الوظائف غير المباشرة الناتجة عن أنشطتها الرئيسية تبلغ 4,121 وظيفة مقارنة ب 3,513 في سنة 2022. إذا افترضنا، من أجل التبسيط ، أن عدد الوظائف غير المباشرة يتناسب مع النشاط الرئيسي ورقم الأعمال، فيمكننا استنتاج أن MCM توفر 302 وظيفة غير مباشرة.

- **التوظيف في مجال التنقيب التقليد عن الذهب**

تقدر شركة معادن موريتانيا عدد العاملين في نشاط التنقيب التقليدي عن الذهب (الرخص الفردية) بحوالي (50,000) عامل. أما عدد العاملين في المصانع فيبلغ حوالي (2,000) عامل.

الجدول 40 التوظيف المقدر في مجال الذهب في سنة 2023:

الموقع	عدد التراخيص	٪ النساء
مناطق الشامي ولايتي داخلة نواذيبو وإنشيري	30 000	%10
مناطق في ولاية تيريس زمور	20 000	%4

المصدر: معادن موريتانيا

- **إجمالي العمالة في مجال التعدين**

واستنادا إلى الافتراضات المبينة أعلاه، يرد موجز للبيانات في الجدول أدناه.

الجدول 41 ملخص حالة التوظيف في قطاع المعادن في سنة 2023:

الشركة	وظائف مباشرة	وظائف غير مباشرة	المجموع
SNIM	6 757	4 121	10 878
MCM	1 229	302*	1 531
TMLSA	1 415	2 899	4 314
التنقيب التقليدي الذهبي	52 000	0	52 000
المجموع	61 401	7 322	68 723

*تقديرات الإداري المستقل

وبما أن عدد السكان النشطين في سنة 2023 يقدر ب 1,178,602 (البنك الدولي) وإجمالي عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة ب 68,723 وظيفة، يمكن استنتاج أن قطاع المعادن يوظف حوالي 5.83٪ من السكان النشطين الموريتانيين.

المطلب 6.4: الأثر البيئي والاجتماعي

الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM)

رغم الالتزامات القانونية، لا يوجد مرسوم تطبيقي يوضح تفسير القانون، مما أدى إلى عدم قيام الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) بتسجيل مخصصات في حساباتها. في الواقع، وكما هو الحال في السنوات المالية السابقة، أشار المدققون إلى أن: «تقييم الالتزام لا يمكن إجراؤه بشكل موثوق، وبالتالي لم يتم تسجيل أي مخصص في حسابات SNIM عند تاريخ الإغلاق".[72] ومع ذلك، يوضح المدققون أن القسم الفني يعمل على وضع افتراضات للتقييم استنادًا إلى تفسير القوانين السارية والالتزامات الضمنية الناشئة عن شهادة ISO 14001[73]. ويؤكد المدققون أن «مخصصًا سيتم تسجيله بمجرد أن يصبح تقييم الالتزام ممكنًا بشكل موثوق. وستُسجل التغيرات في تقييم هذا الالتزام وفقًا لتفسير IFRIC1 "

تي إم إل إس إيه

[72] تقرير السنة المالية المنتهية في 2023/12/31
[73] تمت الموافقة على SNIM منذ فبراير 2011

شركة تازيازت (TML SA)

من جانبها، قامت شركة تازيازت (TML SA) بإجراء تحليل بيئي للمواقع، وإطلاق خطة إدارة بيئية، وتحديد أهداف وبرنامج بيئي) وفقًا لمصدر .(TMLSA ومع ذلك، لا تحتوي البيانات المالية على أي إشارة إلى تكوين مخصصات لمواجهة الالتزامات البيئية. ومع ذلك، وباعتبارها كيانًا تابعًا لشركةKinross ، صرحت TMLSA بأن البيانات المالية المجمعة تتضمن المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات البيئية) التزامات إنهاء الأصول.(Assets Retirement Obligations -

الإطار 12 الإطار القانوني للأثر البيئي:

وفقًا لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 (SCAPP)، يتم تنفيذ متابعة ومراقبة التأثير البيئي لأنشطة الشركات التعدينية ومواقع التنقيب التقليدي عن الذهب من خلال بعثات تفتيش لضمان الامتثال، والمراقبة، والتفتيش البيئي. وتشمل القطاعات الرئيسية المتأثرة: الصيد، التعدين والمقالع، البنية التحتية، الصناعة، تربية المواشي، الزراعة، النفط، والمنتجات الكيميائية. يتعين على جميع الشركات ذات الأنشطة الاستخراجية تقديم تقارير حول التأثير البيئي لأنشطتها واتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف آثارها. بالفعل، تؤكد القانون رقم 2000-45 المتعلق بالبيئة وجود هذا الالتزام القانوني لاستعادة المواقع المستغلة على الأراضي الموريتانية، وخاصة المادة (44) التي تنص على ما يلي: (1) يجب تصميم وتنفيذ عمليات استغلال المقالع أو المناجم وكذلك أعمال البحث المعدني بطريقة: - لا تُلحق الضرر بالبيئة المحيطة بالمواقع ولا تسبب أو تفاقم ظواهر التعرية. (2) تُمكن من إعادة المواقع المستغلة إلى حالتها الأصلية.
المرسوم رقم 2004-94 يلزم بإجراء دراسة تأثير بيئي لفتح أي منجم بسعة تفوق (100) طن/يوم للاستغلال.
المرسوم رقم 2007-107 يقدم ضمانات مصرفية لكنه لا يحدد خطوطًا توجيهية واضحة لتفسير مصطلح "إعادة التأهيل". بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (14) من المرسوم رقم 2008-159 على أنه يجب إبلاغ السجل المعدني قبل شهرين من انتهاء صلاحية رخصة الاستغلال، لضمان تنفيذ حامل الرخصة لأعمال إعادة التأهيل وفقًا للأحكام المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بشرطة المناجم والمرسوم الخاص بالبيئة التعدينية.
تُعد أنشطة التنقيب التقليدي عن الذهب أكثر تدميرًا للبيئة. لذلك، من الضروري مراجعة اللوائح التنظيمية وإيجاد بديل لاستخدام الزئبق لضمان استغلال مستدام لهذه الموارد.

7.6 المطلب 7: النتائج والأثر

المطلب 7.1: النقاش العمومي

يُظهر تقرير نشاط اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (CN-ITIE) لعام 2023 أن هذا المطلب[74] قد تم تحقيقه. فقد نظمت المجموعة متعددة الأطراف (GMP) أكثر من (20) اجتماعًا بين أعضائها ولجانها الخاصة المؤقتة .(Ad hoc) كما تم تنفيذ عمليات توعية للجمهور، بما في ذلك في ولايات الداخل، حول دلالات الأرقام المنشورة. بالإضافة إلى ذلك، حقق النقاش العام حول الاستخدام الفعال للإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية نجاحًا كبيرًا. الأمر نفسه ينطبق على حملات الدعوة التي قام بها أعضاء المجموعة متعددة الأطراف لتعزيز الحوكمة الجيدة في القطاع الاستخراجي.

وفقًا لتقرير النشاط لعام 2023(cnitiiie.gov.mr) ، من بين (40) نشاطًا مدرجًا في خطة العمل، تم تنفيذ (82.5%) منها بشكل كامل أو جزئي.

في إطار الندوة، قدمت اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (CN-ITIE) أداة **مستودع البيانات** (Data Warehouse)الخاصة به وطريقة استغلالها لتسهيل الوصول إلى بيانات القطاع الاستخراجي وفهمها. كما شارك المجلس في ندوة مخصصة للشفافية في عصر التحول الطاقوي. كما يُلاحظ مشاركة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) في أنشطة التوعية التي تنظمها **الائتلاف الموريتاني انشروا ما تدفعون** .(PCQVP)

كما شاركت مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) في سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى توعية الرأي العام الموريتاني من خلال وسائل الإعلام بالقضايا المرتبطة بالصناعات الاستخراجية. وقد نُظمت هذه الأنشطة من قبل **ائتلاف انشروا ما تدفعون** (PCQVP) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ووكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID).

[74] تقرير نشاط 2023 متاح على موقع CNITIE (cnitie.gov.mr)

نظمت اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (CN-ITIE) حملة لنشر تقرير ITIE لعام 2022 في المدن التعدينية الثلاث في البلاد، وذلك خلال الفترة من (12 إلى 18 نوفمبر 2022).

يبدأ الورش النموذجية لقافلة النشر بخطب يلقيها المنتخبون المحليون والسلطات المحلية (العُمد والحكام)، تليها كلمات رئيس اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وشركاء الدعم الفني والمالي

.

تم تنظيم نشر تقرير ITIE لعام 2022 في نواكشوط على هامش المؤتمر شبه الإقليمي MSGBC حول الطاقة، الذي عُقد في نواكشوط يومي (21 و22 نوفمبر 2023).

.

تم تنظيم نشر تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لسنة 2022 في نواكشوط على هامش المؤتمر الإقليمي الفرعي للطاقة (نواكشوط يومي 21 و22 نوفمبر 2023).

المطلب 7.2: إمكانية الوصول إلى البيانات والبيانات المفتوحة

استمرت سياسة إتاحة البيانات المفتوحة في سنة 2023 في إطار تحسين سير عمل مستودع البيانات (Data Warehouse)، وتوعية الأطراف المعنية، والمتابعة التي أشرفت عليها اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتحقيق مزيد من التقدم في: (1) الإفصاح المنهجي. (2)الشمولية.

المطلب 3.7: توصيات من تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

تتولى اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (CN-ITIE) متابعة التوصيات الواردة في تقاريرITIE ، لكن يُلاحظ أنه رغم التقدم المحقق، هناك تباطؤ في تنفيذ العديد من التوصيات، خاصة تلك الواردة في تقرير ITIE لعام 2022 (انظر الفصل 9 لاحقًا).

الخلاصات:
تم تلبية العديد من متطلبات معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) بدرجات متفاوتة، لكن لا يزال هناك حاجة إلى تحقيق تقدم في النقاط الرئيسية التالية: (1) تحسين جودة وشمولية البيانات) التصريحات المنهجية على مستودع البيانات "DW" ونشر البيانات المالية التفصيلية؛ (2) الإفصاح المنهجي عن البيانات؛ (3) توفير معلومات كاملة حول الملكية الحقيقية؛ (4) تعزيز الشفافية في منح الرخص المعدنية والنفطية/الغازية؛ (5) الالتزام الصارم بالمحافظة على البيئة، خاصة في المواقع التعدينية ومواقع التنقيب التقليدي عن الذهب؛ و(6) مكافحة الفساد وغسيل الأموال....

8 .الأحكام الجديدة لمعيار 2023

تتعلق الموضوعات الجديدة لمعيار 2023 بشكل أساسي بما يلي: 1) مكافحة الفساد. 2) التحول الطاقوي. (3) النوع والقضايا الاجتماعية والبيئية، و (4) الإيرادات.

1.8 جهود مكافحة الفساد

أ. الفساد بوجه عام

من المعروف أن الفساد يزدهر عندما: (1) تكون المؤسسات الحكومية ضعيفة؛ (2) تمنح سياسات الدولة وأنظمتها المجال للفساد دون رقابة؛ (3) يتم تهميش مؤسسات الرقابة (مجلس النواب، الجهاز القضائي، المجتمع المدني) أو تكون هي نفسها فاسدة. ووفقًا للتصنيف السنوي لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حول إدراك الفساد، تحتل موريتانيا المرتبة (130) من أصل (180) دولة، محققة (30) نقطة من أصل.(100) وبالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في موريتانيا بحلول سنة 2030[75]، يُثار التساؤل حول السياسات والممارسات المتبعة في شركات القطاع الاستخراجي والإمكانات التي يوفرها الربط بين سجلات التراخيص والسجلات المتعلقة بالملكية.

ب. السياسات والممارسات في الشركات

على الرغم من مراجعة جزء من النصوص القانونية الأساسية وتكييفها مع معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE)، لا بد من الإقرار بأن تنوع الاتفاقيات مع كل شركة أدى إلى اختلاف الأنظمة الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الإدارات العامة من نقص في الموارد البشرية المؤهلة لمواجهة المتطلبات التقنية لمراقبة أنشطة الشركات، وذلك بغض النظر عن قضايا النزاهة، والتحفيز، وعدم المساءلة. علاوة على ذلك، فإن التراكم على مدى عقود من التوظيف العشوائي والتعيينات دون معايير واضحة أدى إلى خلق بيئة إدارية، بل وحتى اجتماعية، تفتقر إلى الصرامة والالتزام، لا سيما فيما يتعلق بقضايا المصلحة العامة والمساءلة.

تتمتع الشركات بحرية اختيار مدققي ومفوضي الحسابات، الذين ينتجون تقارير بتنسيقات مختلفة، ولا يتم تقديم هذه التقارير بالكامل إلى اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ناهيك عن نشرها. تشكل هذه العوامل درجة من الغموض تزيد من أخطار الفساد والإفلات من العقاب. على سبيل المثال، تحتوي البيانات المالية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) على معلومات محدودة للغاية بشأن النتائج التفصيلية لفروعها البالغ عددها (20) فرعًا. وفي تقرير 2023، ورد تحديدًا أن "المعلومات المتعلقة بتعويضات مديري الفروع لا يتم الإفصاح عنها لأسباب تتعلق با لسرية[76]".

قامت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) بإعداد وتنفيذ ميثاق أخلاقي يعتمد على المحاور التالية: (1) احترام حقوق الإنسان وكرامة كل فرد؛ (2) العمل بروح التعاون؛ (3) حماية الأصول المادية وغير المادية؛ (4) احترام القوانين والنظم السارية؛ (5) مكافحة السلوكيات الاحتيالية؛ (6) منع جميع أشكال الفساد؛ (7) الالتزام بمبادئ الولاء والإنصاف والنزاهة؛ (8) الحفاظ على صورة الشركة؛ و(9) احترام التدابير المتخذة لحماية البيئة. يمكن الاطلاع على هذا الميثاق عبر الرابط التالي: https://www.snim.com/sites/default/files/2023-05/ETHIQUE_DEONT_FR.pdf.

ج. تقاطع بيانات السجل العقاري وسجل الملكية

تُعد الشفافية في مجال الملكية الحقيقية أمرًا أساسيًا لمكافحة الفساد وضمان توزيع عادل لعائدات الاستغلال المعدني. وقد أظهرت التجارب المنفذة في أماكن أخرى فوائد تعزيز الإطار القانوني ودمج البيانات الرقمية المتعلقة بالملكية الحقيقية في الأنظمة الإدارية الأخرى. ويمكن تحقيق تقاطع أكثر فعالية بين سجلات التراخيص وسجلات الملكية، وهو ما لم يُنفذ بعد في موريتانيا.

2.8 التحول الطاقوي

تتمتع تمتلك موريتانيا إمكانات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة تُقدر بـ (4000) جيجاوات، منها (500) جيجاوات قابلة للاستغلال الفوري. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك البلاد إمكانات عالية في مجال الهيدروجين الأخضر والمعادن الحيوية.

[75] سبتمبر 2022
[76] البيانات المالية للسنة المنتهية في 2023/12/31 صفحة 54

يُعتبر الهيدروجين، كناقل للطاقة وكمواد أولية للصناعة، محفزًا رئيسيًا للتحول الطاقوي على مستوى العالم. ومن المتوقع على المدى القصير استبدال الهيدروجين الرمادي المستخرج من مصادر أحفورية بهيدروجين منخفض الكربون. وسيُوجه هذا النوع بشكل متزايد نحو التطبيقات الصناعية وقطاعات أخرى من الاقتصاد. يُقدر أن السوق العالمية للهيدروجين ستشهد نموًا مستمرًا خلال السنوات المقبلة. وبناءً على ذلك، يُتوقع أن تنفتح فرص لموريتانيا في مجالات التصدير، التطبيقات المحلية، التصنيع، خلق الوظائف، وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين.

قامت الحكومة بجهود لتحسين فهم سياسات التحول الطاقوي، وتسعير الكربون، والدعم. ووفقًا لدراسة حول آفاق قطاعي الغاز والهيدروجين الأخضر في موريتانيا[77]، فإن "، فإن "التحول نحو إنتاج الكهرباء من الغاز يمكن أن يقلل من انبعاثات الكربون بنسبة 40%، أي حوالي 155,000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، مع خفض تكاليف إنتاج الكهرباء بشكل كبير وزيادة إمكانات التنمية الاقتصادية." تتيح موارد الغاز فرصة لتقليل واردات النفط وخفض انبعاثات الكربون، خاصة في ظل الاستثمارات التي أُجريت في مشاريع الطاقات المتجددة خلال العقد الماضي. ومع ذلك، لا تزال الكهرباء المنتجة من النفط تشكل 75% من القدرة الإنتاجية الإجمالية ومن إنتاج الكهرباء في موريتانيا.

تتضمن المساهمة المحددة وطنياً (CDN) لموريتانيا رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 50% بحلول سنة 2030، من خلال إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة (50) ميجاوات ضمن مبادرة"Desert to Power" ، وتطوير مشروع الهيدروجين الأخضر "أمان"، وتوسعة محطة طاقة الرياح في نواكشوط من قدرة (30) ميجاوات إلى (50) ميجاوات.

علاوة على ذلك، سيتم استبدال محطات الديزل العاملة حاليًا بمحطتين كهربائيتين تعملان بالغاز، بقدرة (200) ميجاوات و(300) ميجاوات، يتم تزويدهما بالغاز المنتج من مشروع .GTA وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع التزامًا بتوفير إمدادات محلية تبلغ (35) مليون قدم مكعب قياسي يوميًا.

الإطار 13 مثال على الممارسات الجيدة: برنامج توطين تحول الطاقة في الفلبين:

يهدف برنامج توطين التحول الطاقوي (LET) إلى تصور مستقبل تُعزز فيه المجتمعات المضيفة لموارد المعادن اللازمة للانتقال الطاقوي (MTE) وتستفيد من صناعة تعدين شفافة، ومسؤولة، وخاضعة لحوكمة جيدة.
يركز البرنامج على تقديم نهج شامل لزيادة تكلفة الفساد وتحسين الحوكمة التعدينية في الفلبين من خلال نشر أداة توقع الإيرادات القادمة من الصناعات الاستخراجية للتنمية والاستثمار في المجتمعات.(PREDIC)
ومع انتقال العالم إلى مصادر طاقة أنظف، ستزداد الحاجة إلى معادن التحول الطاقوي (MTE) المتوفرة بكثرة في الفلبين، مثل النيكل، النحاس، الفضة، والكوبالت. لضمان عدم تفاقم التحديات السابقة في صناعة التعدين وعدم ترك أي أحد خلف الركب، يصبح من الضروري اعتماد انتقال طاقوي عادل يعزز تمكين المجتمعات المحلية. يهدف برنامج توطين التحول الطاقوي (LET) إلى تحقيق الأهداف التالية: (1) زيادة إمكانية الوصول إلى البيانات التعدينية للأطراف المحلية المعنية باستخدام أدوات سهلة الاستخدام؛ و(2) تعزيز قدرات الأطراف المحلية المعنية على متابعة وتحليل البيانات التعدينية. بحلول نهاية المشروع، سيكون الشركاء المحليون والأطراف المعنية قادرين على الإفصاح عن البيانات التعدينية، والوصول إليها، وتحليلها بشكل منهجي، واستخدامها في عمليات التخطيط للتنمية المحلية باستخدام أداة .PREDIC من خلال تحسين الوصول إلى البيانات وتعزيز القدرة على تحليل المعلومات، تصبح المجتمعات في وضع أفضل لمراقبة الإيرادات، والحد من الفساد، والتخطيط لمستقبلها بشكل أكثر فعالية. .

الهيدروجين الأخضر

في سنة 2020، بلغت الطلب العالمي على الهيدروجين (88) مليون طن من الهيدروجين .(MtH2) وتستحوذ ثلاث قطاعات صناعية على (94%) من السوق، وهي: إنتاج الأمونياك (40%)، المصافي (40%)، وصناعة الميثانول (14%). ويُعد هذا السوق في توسع كبير. تُشير الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في سيناريوها الأساسي إلى أن الطلب العالمي على الهيدروجين سيزداد بمقدار (6) أضعاف بين عامي 2020 و2050، بسبب: (1) إزالة الكربون من الاستخدامات الحالية للهيدروجين (99% منه مستخرج من مصادر أحفورية). (2) تطوير استخدامات جديدة خالية من الكربون، مثل النقل، إنتاج الكهرباء، التدفئة، واستخدامات صناعية أخرى منخفضة الكربون مثل الصلب الأخضر. لكل هذه الأسباب، يمثل تطوير الهيدروجين فرصة استراتيجية بالغة الأهمية لموريتانيا.

المحاور الرئيسية التي تم تحديدها كعناصر هيكلية لخطة عمل الهيدروجين هي: (1) الحوكمة؛ (2) التكوين؛ (3) العقود، التشريعات، والمعايير؛ (4) الاتفاقيات الدولية؛ (5) الكهرباء المتجددة؛ (6) المياه المحلاة؛ (7) الهيدروجين والأمونياك؛ (8) الميثانول/الوقود الكهربائي؛ وخصوصًا (9) الصلب الأخضر.

[77] من الرمل إلى الغاز والأخضر؟ نظرة مستقبلية لقطاعي الغاز والهيدروجين الأخضر في موريتانيا، تقرير بتكليف من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أكتوبر 2022.

لا يمكن تحقيق طموحات موريتانيا المعلنة[78] في مجال إنتاج وتصدير الهيدروجين لا يمكن تحقيقها إلا بعد التغلب على العديد من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية. إذ إن سلسلة قيمة الهيدروجين ومشتقاته تتطلب إنشاء قطاع جديد للهيدروجين الأخضر مع تطوير ثلاثة مراكز صناعية-مرفئية إقليمية: (1) مركزان للهيدروجين الأخضر ومشتقاته في نواذيبو ونواكشوط. (2) مركز للهيدروجين الأزرق ومشتقاته (رهناً بتوفير قدرة تخزين كافية لثاني أكسيد الكربون) ، في **انجاكو** قرب الحقول الغازية ومواقع تخزين ثاني أكسيد الكربون.

وبالتالي، يمكن نقل خام الحديد المستخرج من الزويرات إلى ميناء نواذيبو ليتم تحويله إلى صلب أخضر، بينما سيتم إنتاج نترات الأمونيوم في مركز نواذيبو، ليتم نقلها بعد ذلك إلى الزويرات ومنها إلى المواقع التعدينية الأخرى مثل تازيازت، كلب الغريب، تيرس، وبوفال.

في حالة توفر إمكانات كافية لتخزين ثاني أكسيد الكربون وضمان جدواه الاقتصادية، يمكن النظر في إنشاء قطاع يعتمد على تقنية **SMR+CCS**(إعادة تشكيل البخار مع احتجاز وتخزين الكربون) بالقرب من حقول الغاز الطبيعي، في منطقة ميناء انجاكو، التي ستكتسب أهمية متزايدة مع تطور قطاع الغاز الطبيعي.

8.3 الإفصاح عن الاحتياطات المثبتة

سنيم:

الموارد المعدنية للقلاب الخمسة:
تظهر برامج الاستكشاف التي تم تنفيذها على جميع الطبقات الخمسة أن احتياطيات التصريح بأكمله تبلغ 4.4 مليار طن ، نصفها تقريبا يقع على مستوى GUELB العوج الشرقي.

الموارد المعدنية ATOMAI:
أظهرت برامج الاستكشاف التي أُجريت على المواقع الخمسة لـ"كلب" أن احتياطيات التصريح الإجمالي تبلغ حوالي 4.4 مليار طن، يوجد ما يقارب نصفها في منطقة **كلب العوج الشرقي**.
الموارد المعدنية في كلب أطماي: تم تنفيذ برامج استكشاف على رواسب **كلب أطماي** في سنة 2013. يُعد هذا الموقع غنياً بالمغنيتيت ويقع على بُعد 9 كيلومترات من مدينة **افديرك** في منطقة الزويرات.

شركة تازيازت ((TML SA :

تُقدر الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة من الذهب في موقع تازيازت بحوالي (5.055) مليون أوقية من الذهب) المصدر : Kinross Gold Corporation).

شركة معادن النحاس الموريتانية ((MCM:

تُقدر الاحتياطيات الحالية بأنها ستُمكن من استمرار العمليات حتى نهاية سنة 2028) المصدر.(MCM :

4.8 التعدين التقليدي

يتعلق الأمر بشكل رئيسي بالتنقيب التقليدي عن الذهب، الذي شهد "انفجارًا" خلال السنوات الأربع الماضية. الجهة العامة المسؤولة عن هذا النشاط هي وكالة **"معادن موريتانيا** ."وعلى الرغم من أنها ليست بعد من الكيانات المصرحة، فقد استجابت بشكل إيجابي لطلبات الإداري المستقل .(AI) وبالتالي، بذلت الوكالة جهدًا مشكورًا في الإفصاح عن السياسات المتعلقة بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق صغير[79].

تصنيف المنتجين:

- عمال المناجم الحرفيون هم أفراد أو مجموعات صغيرة يستخدمون تقنيات التعدين الحرفية، والتي تتسم بالاقتصاد في الاستثمار وتستخدم تقنيات غير متطورة ودون ضمان النتائج. يتم تصنيفها إلى تسع فئات.
- يقوم المشغلون شبه الصناعيون بعمليات معالجة النفايات أو المخلفات من عملية صغيرة الحجم واستغلالها و / أو استعادتها.

[78] وزارة البترول والمناجم والطاقة. خارطة طريق لصناعة الهيدروجين منخفضة الكربون في موريتانيا، مايو 2022
[79] يمكن الاطلاع بشكل مفيد على القانون رقم PR/026-2022 الذي ينظم نشاط تعدين الذهب الحرفي وشبه الصناعي ويحدد الوضع القانوني لمعادن موريتانيا والنصوص التنفيذية له.

- يستخدم تعدين الذهب على نطاق صغير، الذي يحتوي على حد أدنى من المرافق الثابتة ، عمليات شبه صناعية أو صناعية لا يتجاوز إنتاجها السنوي واحتياطاتها الإجمالية حمولة [80]معينة.

الشكل 12 تطور عدد المصانع التي تعالج إنتاج الذهب التقليدي

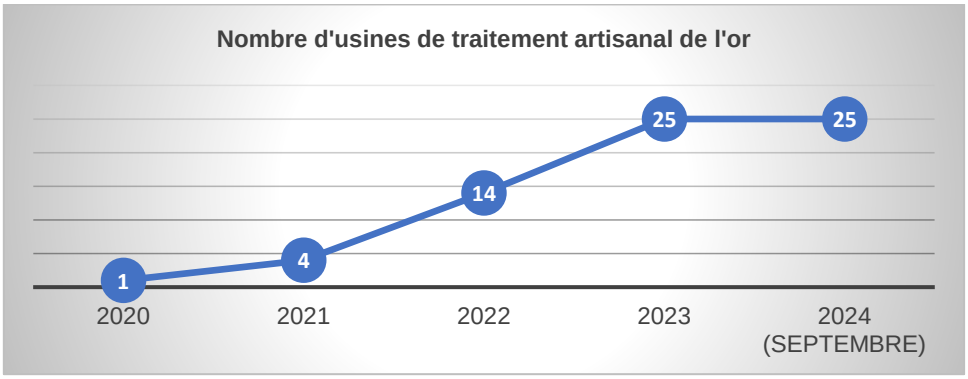

الضرائب:

تخضع الوكالة الوطنية لمعادن الموريتانية والمشغلون الخاضعون لإشرافها لنظام القانون العام المنصوص عليه في قانون الضرائب العام. لذلك، يخضع المشغلون للضرائب التالية اعتمادا على حالتهم:

- بالنسبة لعمال المناجم الحرفيين: 1) اعتمادا على فئة التفويض، يتم تطبيق تعريفة جمركية عليها قد تكون سنوية أو شهرية أو لكل وصول إلى مراكز معالجة الذهب التقليدية؛ (2) يتم فرض رسوم إدارية بنسبة 1.5٪ على الإنتاج على كمية الذهب المنتج والمباعة.
- بالنسبة للمشغلين شبه الصناعيين: (1) يمنح الاعتماد لمدة خمس سنوات وتكلفتها 3,000,000 أو-ج؛ (2) الضريبة على النفايات أو المخلفات الناتجة عن التعدين على نطاق صغير هي 300 أو-ج للطن؛ (3) الرسوم الإدارية 6.5٪. يتم فرضها على كمية الذهب المنتجة والمباعة.
- بالنسبة للتعدين على نطاق صغير: (1) يتم إصدار التصريح لمدة خمس سنوات والمبلغ الواجب دفعه هو 890,000 أو-ج بالإضافة إلى 5٪ إتاوة يتم فرضها على كمية الذهب المنتج والمباعة.

لسنة 2023، دفعت معادن 2 مليار و800 مليون أو-ج كأرباح وضرائب أخرى للخزينة العمومية. بالإضافة إلى ذلك، دفعت عشرون شركة تعدين شبه صناعية (معالجة المخلفات) الضرائب على الأرباح المنصوص عليها في قانون الضرائب العام على أساس رقم الأعمال المحقق (200 مليون دولار).

إنتاج:

بلغ إجمالي إنتاج الذهب من عام 2020 حتى أغسطس 2024، من خلال قنوات التسويق الرسمية (البنك المركزي الموريتاني ثم وكالة "معادن موريتانيا")، حوالي 14.70 طنًا. في سنة 2023، وصل الإنتاج شبه الصناعي إلى 3.56 طنًا بقيمة تقدر بـ 200 مليون دولار، بينما يُقدر إنتاج التنقيب التقليدي بـ1.42 طن، تم تسويق الجزء الأكبر منه عبر القنوات غير الرسمية. **ومع ذلك، يتمثل التحدي الرئيسي في التوفيق بين توسع أنشطة الإنتاج والحفاظ على البيئة وممارسات التعدين المسؤولة.** ذلك أن استخراج الذهب يتطلب استخدام كميات كبيرة من الزئبق، حيث أظهرت دراسة أجرتها وكالة "معادن موريتانيا" عام 2021 أن كمية الزئبق المستخدمة تصل إلى 248 طنًا سنويًا، أي ما يعادل 18% من إجمالي كمية الزئبق المستخدمة في الصناعات على مستوى العالم (MAADEN، 2021).

الشفافية وإمكانية التتبع:

يتم يتم إنتاج الذهب التقليدي في مركزي المعالجة الحرفية في **الشامي وازويرات**، اللذين يخضعان للرقابة الحصرية لوكالة **"معادن موريتانيا** ."تُبذل جهود لتقنين النشاط من خلال فتح نقاط لشراء الذهب داخل مراكز المعالجة الحرفية للذهب في سنة

[80] لا يوجد إنتاج حتى الآن. ومن المقرر تنفيذ الأنشطة في عام 2025.

2024، بهدف دمج الفاعلين غير الرسميين في النظام الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ كامل الإنتاج شبه الصناعي من خلال شركات معالجة المخلفات العاملة في منطقتين تخضعان لسيطرة وكالة **"معادن موريتانيا** ."كما تم إنشاء نظام لتتبع الإنتاج يهدف إلى مراقبة مسار الذهب من الإنتاج وحتى المشتري النهائي.

عائدات التنقيب التقليدي عن الذهب:

تُقدر عائدات العملة الصعبة الناتجة عن أنشطة التنقيب التقليدي عن الذهب بـ 200 مليون دولار أمريكي في سنة 2023، وفقًا لوكالة **"معادن موريتانيا** ."كما تُساهم هذه الأنشطة بشكل مباشر، من خلال وكالة "معادن"، بـ 2.8 مليار أوقية جديدة في إيرادات الدولة، إضافة إلى خلق حوالي 50,000 وظيفة، من بينها 3,800 وظيفة للنساء. علاوة على ذلك، يُلاحظ تنفيذ بعض الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في مناطق النشاط المعدني.

التصديق وآلية مكافحة غسيل الأموال:

التصديق هو عملية إلزامية لمشغلي المناجم لضمان قانونية الإنتاج والممارسات. تصدر الوكالة الوطنية **"معادن موريتانيا "** شهادات منشأ تُثبت المصدر القانوني للذهب. تعتمد آلية مكافحة غسيل الأموال على مركزية جميع التدفقات المالية الناتجة عن إنتاج الذهب على مستوى الوكالة الوطنية **"معادن موريتانيا."**

5.8 المدفوعات الاجتماعية والبيئية

أ) المشاركة المجتمعية

تركز تدخلات شركة تازيازت (TML SA) على أربعة محاور رئيسية: (1) التعليم؛ (2) الصحة؛ (3) تطوير الأنشطة المدرة للدخل؛ (4) مهمات الإغاثة والطوارئ. يشمل الشراكة المستدامة مع المنظمة الأمريكية غير الحكومية **Project C.U.R.E.** تقديم تبرعات بالمعدات واللوازم الطبية بقيمة (0.16) مليار أوقية جديدة، لصالح (38) مؤسسة طبية في (8) ولايات موريتانية، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الطبية وتنظيم ورشات تدريب للقابلات. علاوة على ذلك، توفر عيادة متنقلة استشارات طبية موزعة على (16) منطقة محيطة بالمنجم.

أنشأت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) هيئة خيرية[81] تُخصص لها (2.5%) من صافي أرباحها لتمويل النفقات الاجتماعية. تقوم المؤسسة بتنفيذ تدخلات في البلديات التالية :**نواذيبو، بولنوار، إنال، تميمشات، الشامي، افديرك، ازويرات، وبئر أم اكرين**. تستهدف المؤسسة بشكل أساسي المجالات التالية :**الصحة، توفير المياه، الغذاء، والتعليم**.

ب) الإفصاح عن تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي والنوع

في قطاع المعادن

إعادة تأهيل المواقع:

تُنظم الالتزامات القانونية لإعادة تأهيل مواقع الاستخراج المعدني وفقًا للنصوص التالية :**مدونة المعادن لسنة 1999، المُحدثة في سنة 2008** (القانون رقم 2008-011 الصادر بتاريخ 27 أبريل 2008)، التي تنص على أن أي تخلي عن استغلال منطقة استخراج معدني يجب أن يخضع لقرار وزاري يُحدد الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بـ"الأمن، والصحة العامة، والخصائص الأساسية للبيئة المحيطة." حتى الآن (سبتمبر 2024)، لم يتم إصدار أي مرسوم تطبيقي لتقديم مزيد من التفاصيل.

الجدول 42 : تسيير المواد الكيميائية في تازيازت

تستخدم شركة تازيازت (TML SA) مادة **السيانيد** والصودا الكاوية في عمليات معالجة المعدن لاستخراج الذهب من الخام. ومنذ يناير 2017، حصلت الشركة على شهادة الامتثال للقانون الدولي لإدارة السيانيد الذي تم تطويره من قِبل قطاع التعدين تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة .(PNUE) يُفترض أن يساهم هذا الامتثال في حماية الموظفين والمجتمعات المحلية من مخاطر استخدام السيانيد. تقوم الشركة بتخزين السيانيد في أماكن آمنة ومعزولة، ويتم التعامل معه من قِبل موظفين مدربين تدريبًا خاصًا ومزودين بمعدات وقاية. تؤكد الشركة أن

[81] خيرية سنيم

استخدام السيانيد يتم بطرق ميكانيكية، حيث تُنقل المحاليل المحتوية على السيانيد إلى مرافق تخزين المخلفات ضمن نظام مغلق، مما يقلل من خطر التلوث البيئي.
أما النفايات المرتبطة باستخدام السيانيد فتقتصر على العبوات (البلاستيك والخشب المستخدم في الحماية)، التي تُحرق بشكل منتظم في مناطق معزولة. لضمان حماية المجتمعات المحلية، تعتمد الشركة نظام معالجة مغلق، كما تم تركيب أسوار لحماية الماشية من التعرض للمخاطر.

قانون البيئة:

ينص القانون رقم 2000-45 المتعلق بالبيئة الصادر بتاريخ 26 يوليو 2000، في المادة 44، على ما يلي:" يجب أن تُصمم وتُنفذ عمليات استغلال المقالع أو المناجم، وكذلك أعمال البحث المعدني، بطريقة: (1) لا تُلحق الضرر بالبيئة المحيطة بالمواقع ولا تسبب أو تفاقم ظواهر التعرية؛ (2) تُمكن من إعادة المواقع المستغلة إلى حالتها الأصلية ". ويُحدد القانون أن مسؤولية إعادة تأهيل المواقع تقع على عاتق مستغل المقلع أو المنجم. ومع ذلك، يتم تحديد طرق التنفيذ والجدول الزمني لإنجاز الأعمال من خلال مرسوم يُصدر استنادًا إلى تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالبيئة والوزير المكلف بالمعادن[82].

وقد نصت تم النص على المراسيم التطبيقية التالية: (1) المرسوم رقم 2004-94 يلزم بإجراء دراسة تأثير بيئي قبل فتح أي منجم للاستغلال بطاقة تفوق (100) طن/اليوم. (2) المرسوم رقم 2007-107 يؤكد على هذا الالتزام، ويشترط أن تكون التدابير المتخذة في إطار إعادة تأهيل المواقع مدعومة بضمانات مصرفية، لكنه لم يحدد خطوطًا توجيهية واضحة لتفسير مصطلح "إعادة التأهيل." ومع ذلك، حتى سبتمبر 2024، لم تتم الموافقة على هذين المرسومين. من جهة أخرى، لم يُدخل المرسوم رقم 2009-051 أي تعديل على المادة 14 من المرسوم رقم 2008-159 .وبسبب صعوبات تقييم الالتزام بإعادة تأهيل المواقع التعدينية، لم يتم تخصيص مخصصات لهذا الالتزام في الحسابات المالية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)الموقوفة بتاريخ 2023/12/31.

حصلت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) على شهادة ISO 14001منذ عام 2011، وقد حددت لنفسها الأهداف التي تترتب على ذلك، وهي: (1) إجراء التحليل البيئي للمواقع، وإطلاق خطة إدارة بيئية، وتحديد الأهداف والبرنامج البيئي. (2) متابعة التطورات التشريعية المتعلقة بالالتزامات البيئية. (3) دراسة فرضيات التثمين استنادًا إلى تفسير القوانين السارية والالتزامات الضمنية الناتجة عن شهادة .ISO 14001

كان من المتوقع منذ سنوات تسجيل مخصص مالي لمواجهة الالتزامات عند حلول وقتها. وعلى الرغم من تعهد المدققين بأن "التغيرات في تقييم هذا الالتزام ستُسجل وفقًا لتفسير "**IFRIC1**"، إلا أن ذلك لم يتحقق في سنة 2023.

من من بين مشاريع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، تم تنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (EIES) لمشروع كلب العوج في الفترة من مارس 2013 إلى فبراير 2016. كما نُظمت مشاورات عامة حول الشروط المرجعية في مدينة افديرك عام 2015. وقد تمت المصادقة على الدراسة وحصل المشروع على التصريح البيئي في سنة 2016. تشمل المواضيع المثيرة للقلق التأثيرات البيئية المحتملة التالية: (1) جودة الهواء بسبب انبعاث الغبار (PM10) والغازات(NO2) ، .(SO2 (2) الموارد المائية، بما في ذلك المياه السطحية والجوفية. (3) انبعاث الضوضاء الناتجة عن الأنشطة التعدينية. (4) معالجة النفايات.

في قطاع التنقيب التقليدي عن الذهب

تُعتبر المخاطر البيئية المرتبطة بالتنقيب التقليدي عن الذهب مرتفعة للغاية وغير خاضعة للسيطرة الكافية. هناك مخاوف من وجود صلات بين التنقيب التقليدي والجريمة، بما في ذلك الجرائم البيئية. تُعد الجريمة البيئية **رابع أكبر نشاط إجرامي عالميًا**، وتنمو بوتيرة مقلقة تتراوح بين 5% و7% سنويًا، مما يتسبب في أضرار بيئية لا يمكن عكسها[83].

في قطاع المحروقات

يتم الرصد البيئي للأنشطة النفطية من خلال: (1) إجراء دراسة الأثر البيئي (EIE) قبل بدء أنشطة الاستكشاف أو الإنتاج. (2)إعداد خطة لإعادة تأهيل المواقع التي كانت محل بحث أو استغلال. تُشرف اللجنة البيئية(CE) ، التي يرأسها المدير العام

[82] الباب الثالث: حماية الموارد والبيئة الطبيعية / الفصل الثالث: حماية التربة وباطن الأرض / المادة 44)

[83] تقدر الخسائر السنوية بما يتراوح بين 80 مليار يورو و 230 مليار يورو (توجيه جديد لمكافحة الجريمة البيئية - SGAE)

للمديرية العامة للمحروقات(DGPH) ، على هذه العملية، ويُشارك فيها ممثلون عن المشغلين. بالإضافة إلى ذلك، يتم توظيف طرف ثالث لمتابعة والتحقق من خطط التخلي عن المواقع.

ت) الإفصاح عن بيانات التوظيف التفصيلية

لم تصبح هذه العملية منهجية بعد، ولكن الشركات الرئيسية المصرحة استجابت لطلباتنا (انظر المطلب 6.3).

6.8 تحصيل الإيرادات

تتعلق الملاحظات بالجهود المبذولة لتوضيح نطاق الإفصاح حول: (1) العقود واتفاقيات البيع؛ (2) الأحكام المتعلقة بالبنية التحتية والمقايضة؛ (3) العقود التي تنص على المدفوعات الاجتماعية والبيئية؛ (4) متطلبات الإفصاح عن القروض المرتبطة بالموارد الاستخراجية.

أ. العقود واتفاقيات البيع

باستثناء الشركة الوطنية للصناعة والمناجم لم تقدم باقي الشركات تقارير مفصلة حول أنشطتها، رغم أن الأنشطة الأكثر أهمية كان من المفترض أن تنعكس في البيانات المالية المدققة. إن الطابع المختصر للتقارير[84] المقدمة لنا لا يتيح تقديم رأي مستند حول العقود واتفاقيات البيع، التي لا تعتبر الشركات نفسها ملزمة بمشاركتها ناهيك عن نشرها....

ب. الأحكام المتعلقة بالبنية التحتية والمقايضة

الملاحظات الواردة في النقطة (أ) أعلاه تنطبق أيضًا على الأحكام المتعلقة بالبنية التحتية والمقايضة. منذ الأحداث المتعلقة ببناء مطار نواكشوط الجديد[85]، لا يوجد، حسب علمنا، أي تمويل مباشر أو عبر المقايضة للبنية التحتية العامة انطلاقًا من عائدات القطاع الاستخراجي.

ج. الأحكام المتعلقة بالمدفوعات الاجتماعية والبيئية

لا توجد أي التزامات قانونية تُلزم الشركات بإجراء مدفوعات اجتماعية، لكنها تقوم بمصاريف اجتماعية وبيئية تم الإبلاغ عنها في القسم 7.5 المخصص لهذه المسألة.

د. الإفصاح عن القروض المدعومة بموارد استخراجية

باستثناء الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، لا تقوم الشركات الأخرى بالإفصاح عن بيانات من هذا النوع. وقد أشرنا كذلك إلى شروط تمويل مشروع **GTA** في القسم المخصص للشركة الموريتانية للمحروقات.(SMH)

الخلاصات:
تُعد الأحكام الجديدة لمعيار 2023 في صميم الاهتمامات المتعلقة بالشفافية والإدارة المستدامة للصناعات الاستخراجية. وعلى الرغم من وجود إرادة حكومية قوية لتقليل الاعتماد على الكربون وتهيئة ظروف التحول الطاقوي، إلا أن هناك جهودًا إضافية مطلوبة في المجالات التالية: (1) إعادة تنظيم ومراقبة عملية إنتاج الذهب التقليدي، ونظام تسويقه، خاصة فيما يتعلق بتأثيره البيئي. (2) تحسين الفوائد الاجتماعية لاستغلال المناجم على السكان المحليين. (3) مكافحة الفساد وغسيل الأموال. النقطة الأخيرة حساسة للغاية، حيث إنها تضع التوازنات الهشة للنظام السياسي والاجتماعي تحت ضغط كبير، مما يؤثر على الإجماع السائد حاليًا.

9 .تقييم نزاهة إيرادات مشروع MCM

كان ينبغي أن تشمل المصادر المحتملة للمعلومات التي كان يجب استخدامها بشكل رئيسي الاتفاقيات التعدينية، ومدونة التعدين، وتدفقات المدفوعات، والإعفاءات الممنوحة لشركة معادن النحاس الموريتانية (MCM) وحساباتها المالية. وكان من المفترض أن تتيح البيانات التي تم جمعها: (1) تحليل تطور مدفوعات مشروعMCM ؛ (2) مقارنة مدفوعات الشركة بما يتوجب عليها دفعه للحكومة وفقًا للنظام الضريبي؛ و(3) تقييم عدالة النظام الضريبي للمشروع من خلال توزيع الإيرادات بين الأطراف المعنية. وعلى الرغم من صعوبات جمع البيانات، ركزت التحليلات على: (1) تطور مستوى النشاط؛ (2) عائدات التصدير؛ و(3) الضرائب.

[84] في حالة عدم وجود التزام بتقديم التقارير على أساس تقرير موحد
[85] انظر المتطلبات 4.3

9.1 تاريخ المشروع

في سنة 2004، تولت الشركة الكندية **First Quantum** مشروع استغلال **منجم أكجوجت** ضمن إطار شراكة مع شركتي **GEMAK**و**GGI**، مما أسفر عن إنشاء الفرع الموريتاني **شركة معادن النحاس الموريتانية** .**(MCM)** يجمع المشروع بين إنتاج النحاس والذهب، بناءً على نتائج الاستكشافات التي أجريت في منتصف التسعينيات من قبل **المكتب الموريتاني للبحوث الجيولوجية**.**(OMRG)** في أبريل 2006، بدأت **MCM** في استغلال المنجم بعد تنفيذ الاستثمارات اللازمة. وتم تشغيل مصنع المعالجة بالتعويم في يوليو من نفس العام، بينما بدأ تسويق المركزات المعدنية المنتجة في أكتوبر. وفي سنة 2010، أصبحت **First Quantum** المالك بنسبة 100% لشركة .**MCM** وتشير الاحتياطيات الحالية إلى إمكانية استمرار استخراج النحاس حتى نهاية السنة المقبلة.

9.2 تطور مستوى النشاط

خلال السنوات الخمس الأخيرة، شهدت أنشطة شركة **معادن النحاس الموريتانية (MCM)** تذبذبًا في مستوى إنتاج الحديد، بينما سجل إنتاج النحاس والذهب انخفاضًا خلال الفترة من 2019 إلى 2023، كما توضح الرسوم البيانية أدناه.

الشكل 13 تطور إنتاج النحاس 2019-2023:

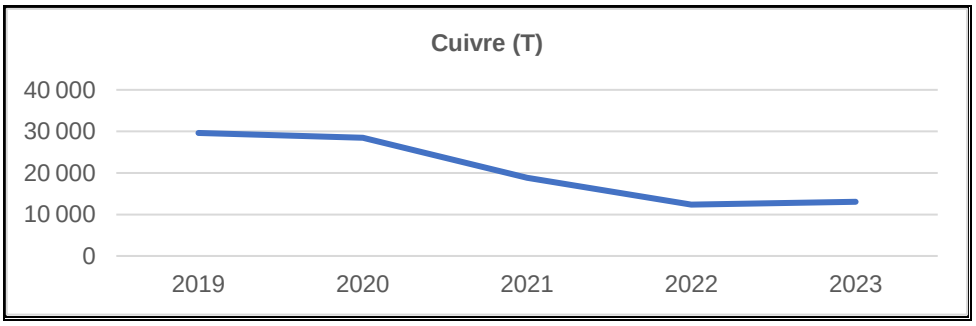

الشكل 14 تطور إنتاج الذهب:

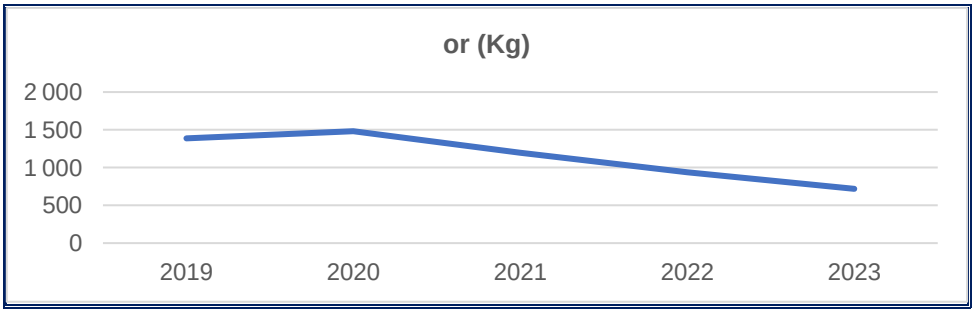

الشكل 15 تطور إنتاج الحديد 2019-2023:

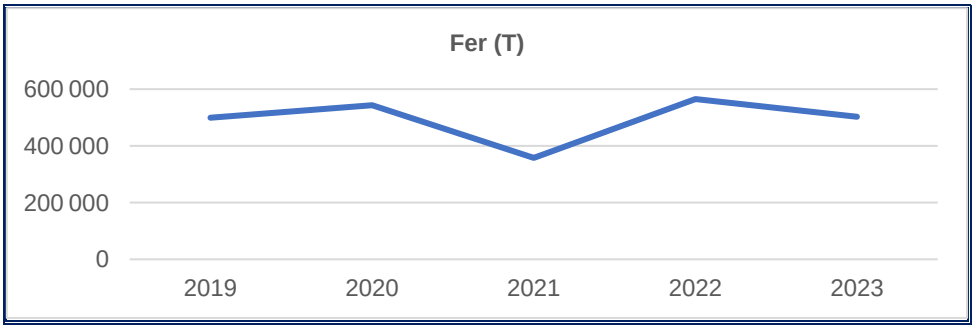

9.3 تحليل تطور عائدات الصادرات لمشروع MCM

أسعار المعادن المصدرة من قبل MCM بالنسبة للأسعار العالمية: بالنسبة للنحاس، تستند الأسعار إلى بورصة لندن للمعادن (LME)، أما بالنسبة للذهب فتُحدد وفقًا لأسعار جمعية سوق لندن للسبائك .(LBMA) يتم تحديد الأسعار بناءً على معدن نقي بنسبة 99%، بينما يحتوي المركز المنتج من قبل MCMعلى نسبة 20-25% من النحاس و9.5 غرامات من الذهب لكل طن من المركز، وفقًا لبيانات الشركة. وبالتالي، فإن السعر الفعلي للبيع يكون دائمًا أقل من السعر المرجعي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تكاليف التكرير والنقل.

ينتج مشروع MCM ثلاث مواد: النحاس، وهو النشاط الرئيسي (62.11٪ من المبيعات التراكمية 2019-2023) ، والذهب (25.42٪) والحديد (12.48٪).

الشكل 16 اتجاهات تصدير MCM 2019-2023:

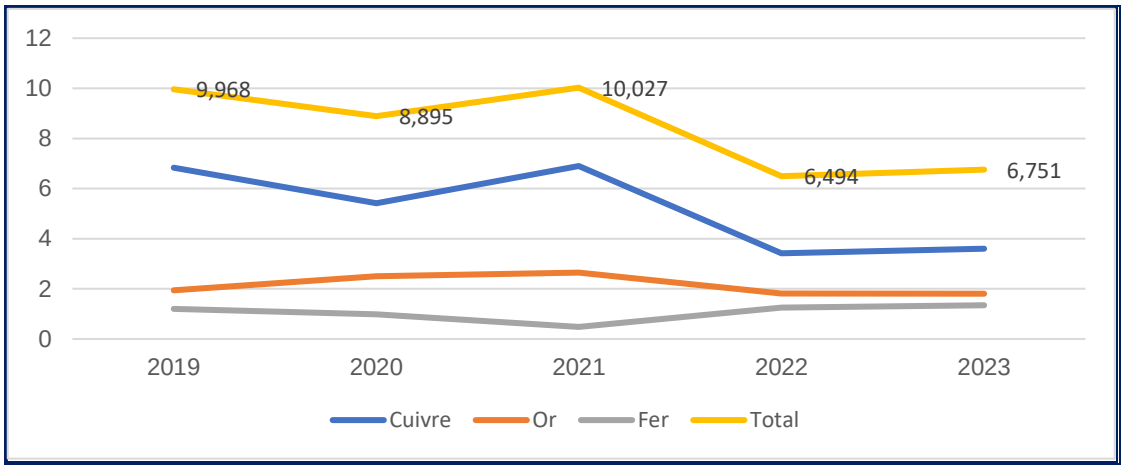

9.4 النظام الضريبي والمكونات الرئيسية للوعاء الضريبي

يتضمن النظام الضريبي لشركة معادن النحاس الموريتانية (MCM) الالتزامات التالية: (1) الإتاوات التي شكلت أكثر من نصف إجمالي المدفوعات (52%)؛ (2) ضريبة الشركات (IS) بنسبة (23.58%)؛ (3) خاضعة لاقتطاع ضريبة الدخل على الرواتب (ITS) بنسبة (21.14%) لصالح الدولة؛ (4) تسديد مساهمات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) بنسبة (3.3%). يوضح الشكل أدناه تطور وأهمية كل فئة من هذه المدفوعات، حيث يُلاحظ انخفاض واضح في المدفوعات خلال سنتي 2022 و2023.

الشكل 17 تطور المدفوعات التي تم إجراؤها 2019-2023:

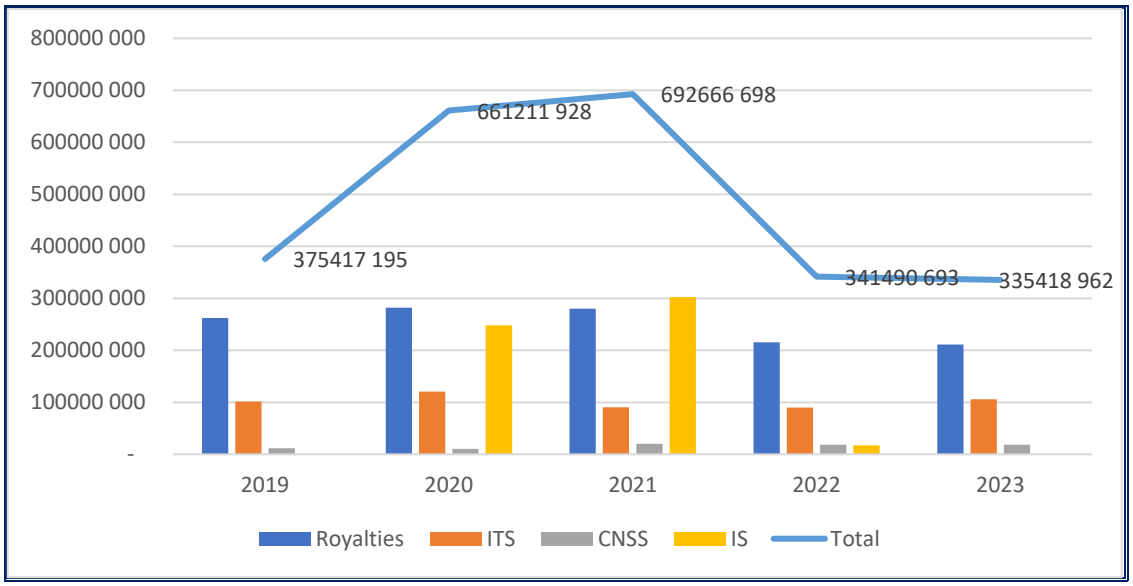

مقارنة بإجمالي رقم الأعمال، تتغير مدفوعات الإتاوات، ضريبة الشركات (IS، سابقًا BIC)، ضريبة الدخل على الرواتب (ITS)، والمساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) حسب السنوات، كما يوضح الرسم البياني أدناه. وعلى مدى خمس سنوات، بلغ متوسط المدفوعات التي تم تقديمها لصالح الدولة، بما في ذلك مساهمات CNSS، حوالي 5.71% من الإيرادات الإجمالية لشركة MCM.

.

الشكل 18 تطور المدفوعات المقدمة للدولة مقارنة برقم الأعمال:

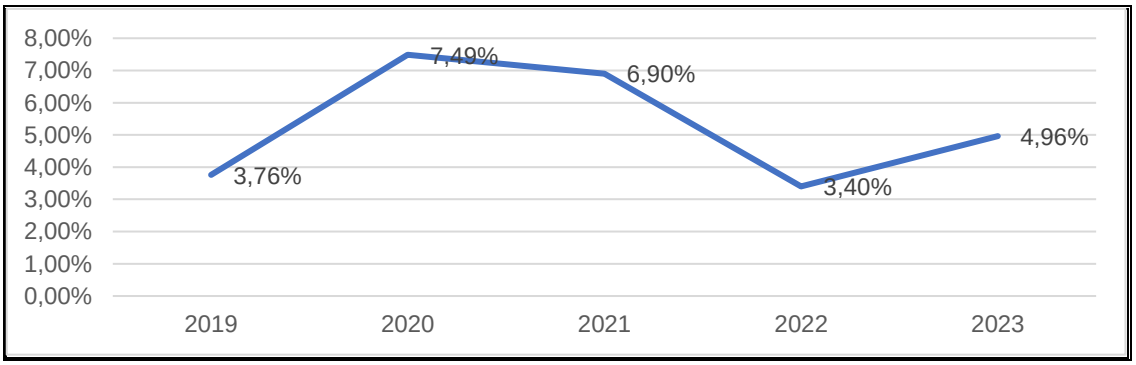

النزاع الضريبي

خضعت شركة معادن النحاس الموريتانية (MCM) لعملية تدقيق ضريبي بدأت منذ عام 2021، وشملت السنتين الماليتين 2018 و2019. وركز التدقيق على: (1) الضريبة الدنيا الإجمالية(IMF) ؛ (2) ضريبة الرواتب والأجور(ITS) ؛ (3) ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية(BIC) ؛ (4) الاقتطاع عند المصدر وفقًا لنظام الضريبة المبسط .(RSI) أما التدقيق الضريبي لسنة 2020، فقد شمل: (1) ضريبة الرواتب والأجور(ITS) ؛ (2) ضريبة الشركات(IS) ؛ (3) الاقتطاع على الخدمات المقدمة من قبل غير المقيمين. وقد صدر بشأن هذه الملفات إشعار باسترداد (AMR) في سنة 2022 بمبلغ إجمالي قدره 998,898,000 أوقية جديدة، إلا أنه لم يتم تنفيذه بعد، في انتظار نتائج عملية تحكيمية جارية.

الخلاصات

بعد عقدين من الإنتاج، يقترب مشروع **MCM**، الذي يحمل اسم الشركة الحاصلة على رخصة الاستغلال، من نهاية عمره الإنتاجي (2028). لقد حقق المشروع إيرادات للدولة وفرص عمل (راجع التفاصيل في الفصل 7، القسم 7.4)، ومع ذلك، يبقى التساؤل قائمًا حول تأثيره على مستوى معيشة السكان المحليين وعلى البيئة.

.

10. التوصيات والخلاصات النهائية

تُظهر مراجعة التوصيات الواردة في التقارير السابقة حصيلة متباينة، لكن في سياق تنفيذ معيار 2023، يصبح من الضروري اقتراح توصيات جديدة تهدف إلى تعزيز انتظام التصريحات من قبل الكيانات الحكومية والشركات، وضمان شموليتها وتقديمها في الوقت المناسب مستقبلاً. تركز هذه التوصيات بشكل خاص على تحسين ممارسات التدقيق وإجراء الإصلاحات اللازمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى تعزيز تأثير تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) على حوكمة الموارد الطبيعية في موريتانيا.

10-1 متابعة التوصيات السابقة:

تُقدم الجداول أدناه تقييمًا مفصلًا لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة. يمكن الاستنتاج أن مستوى تنفيذ التوصيات السابقة لعام 2023 منخفض. حيث تم إنجاز أو تحقيق تقدم جيد في (27.7%) من التوصيات، و(13.8%) تم البدء فيها، بينما (58.3%) لم تشهد أي تقدم، كما يوضح الجدول الملخص أدناه.

.

الجدول 43 حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير ما قبل سنة 2023:

مستوى التنفيذ	مكتمل أو على المسار الصحيح	بدأ	لا يوجد تقدم
ملخص: قبل عام 2020	9/6	9/0	9/3
ملخص: 2020-2021	14/4	14/2	14/8
ملخص: 2022	13/0	13/3	13/10
ملخص: قبل 2020-2022 مشمولة	36/ 10	36/5	36/21

الجدول 44: حالة تنفيذ معظم التوصيات المقدمة قبل عام 2020

التوصيات	حالة التنفيذ في سنة 2024	التقدير[86]
إجراء التسوية الدورية للتدفقات بين الخزينة والشركات المبلغة.	نفذت خلال مهمة الإداري المستقل	1
سد الفجوة بين بيانات التصدير الجمركية والشركات الاستخراجية	التحليل الذي أجرته هيئة التأمين في سبتمبر 2024	2
مواءمة الإطار القانوني لقطاع المعادن	نفذت	3
تحديث سياسة التعدين	تم تطوير سياسة التعدين المحدثة والتحقق من صحتها في مايو 2021، ولكن لم يتم إحراز تقدم يذكر منذ ذلك الحين.	4
تحسين حالة السجل المعدني	من المفترض أن يضع المرسوم حدا لغموض الانفتاح الذي كنا نلاحظه.	5
إنشاء قاعدة بيانات عن القطاع الاستخراجي (بوابة جغرافية) ، بما في ذلك قائمة بالمشغلين النشطين في القطاع	تم تنفيذه، ولكن التحديث ليس منهجيا	6
إجراء تقييمات لانتهاكات إجراءات منح الرخص والامتثال للشروط التعاقدية	نفذت خلال مهمة الإداري المستقل	7
استدراك تنفيذ خارطة طريق الملكية المستفيدة	تم اعتماد نظم جديدة منذ فبراير 2022، ولكن التنفيذ بطيء	8
نشر إحصائيات مفصلة بانتظام عن عدد العاملين في صناعات التعدين والمحاجر في موريتانيا	لم تكتمل	9

[86] يجب تفسير الألوان على النحو التالي: البرتقالي: لا تقدم. الأصفر: بدأ والأخضر: مكتمل أو قيد التنفيذ.

الجدول 45 حالة تنفيذ توصيات تقرير 2020-2021:

التوصيات	حالة التنفيذ في سنة 2024	التقدير[87]
الجمع بين مصادر البيانات الرئيسية لمناقشة تعريفات ومفاهيم وخطوط المتغيرات التي سيتم الإبلاغ عنها بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة بإعداد تقارير المبادرة في مجال الصناعات الاستخراجية	اتصالات ومبادرات اللجنة الوطنية للشفافية والشفافية في الصناعات الاستخراجية، ولكن النتائج قليلة	1
إدراج الجهاز في نطاق هيئات جمع البيانات (إعلانات الوظائف الرسمية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) للتحايل على أوجه القصور في شبكة الأمن الاجتماعي	لم يتم اتخاذ أي خطوات	2
فرض قيود على استخدام أموال الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لتعزيز الاستثمار الإنتاجي والبنية التحتية الاجتماعية.	لا توجد متابعة	3
فرض قيود على استخدام الإيرادات من القطاعات الملوثة	لا توجد متابعة	4
جرب طرقا أخرى مثل فصل الجاذبية إذا نجحت ونفذ الترتيبات اللازمة.	لا توجد متابعة	5
إجراء دراسة نمذجة ضريبية (TEMI) بهدف محاكاة واستهداف نموذج "المشاركة العادلة لعائدات التعدين" قبل توقيع الاتفاقيات.	لا توجد متابعة	6
تنفيذ سياسة المحتوى المحلي بناء على استراتيجية مناسبة	تم اعتماد النصوص التنظيمية	7
زيادة تبسيط وتوحيد النظام الضريبي في الصناعات الاستخراجية	لا توجد متابعة	8
استحداث معايير فنية واقتصادية لأهلية المتقدمين لنشاط التعدين	جاري إصلاح الإطار القانوني	9
وينبغي إتاحة نموذج من الجداول يمتثل لمتطلبات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومتطلبات إعداد التقارير للأطراف المبلغة.	تم عرض النماذج على مستودع البيانات	10
مراجعة نظام الحكامة في اتجاه الشفافية وريادة الأعمال، بعيدا عن التدخل السياسي.	لا توجد بيانات متوفرة	11
تحسين الامتثال لمواصفات المدققين وفقا للمهنة، والشفافية التي يختارونها، ونشر التقارير وتقييمها، وبالتالي تعزيز ظهور ثقافة المساءلة. إعادة تنظيم مهنة الخبراء المحاسبين،	لا توجد متابعة	**12**
يجب على الأطراف المعنية نشر الحسابات المدققة للسنة n-1 في نهاية الربع الأول من العام n	تقدم كبير	**13**
مواصلة الجهود لزيادة الوعي والضغط على المسؤولين المعنيين.	نفذته مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ولكن بنتائج متباينة	**14**

[87] يجب تفسير الألوان على النحو التالي: البرتقالي: لا تقدم. الأصفر: بدأ والأخضر: مكتمل أو قيد التنفيذ.

الجدول 46 : حالة تنفيذ توصيات تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لسنة 2022

التقدير	حالة التنفيذ في سنة 2024	التوصيات
1	لا توجد متابعة	التدقيق الدوري لعينة من أحكام المحاكم وإحالة القضايا إلى المجلس الأعلى للقضاء لفرض عقوبات نموذجية على القضاة غير الأكفاء أو الفاسدين.
2	بعض المبادرات الإيجابية	تكثيف التكوين المهني في مهن الصناعات الاستخراجية
3	كان التقدم بطيئا ونوعية الخدمات واستمراريتها ضعيفة	تحسين الوصول إلى المياه والكهرباء والإنترنت وتطوير طرق الاتصالات البرية والجوية والبحرية في ظروف مرضية (توافر الخدمات وتكاليفها وجودتها).
4	لا يزال تنفيذ الاستراتيجية في مراحله الأولى	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
5	لا توجد تغييرات ملحوظة	يجب على مديري ورؤساء مجالس إدارة الشركات عالية المخاطر، وخاصة تلك التي تستغل الموارد الاستخراجية، الاستجابة للملفات الشخصية المحددة مسبقا.
6	لا توجد متابعة لهذه المجموعة من التوصيات	يجب اختيار المدققين ومفوضي الحسابات على أساس شفاف ونشر تقاريرهم. وفي حالة رفض التصديق على الحسابات، ينبغي أن يكون تدخل هيئات الرقابة الأخرى منهجيا. يجب تدقيق عينة من تقارير مفوضي الحسابات بشكل دوري ونشرها ومعاقبة المخالفين. يجب أن تلتزم جميع تقارير المدققين أو مفوضي الحسابات بنفس الإطار (المعيار) المعتمد بموجب القانون.
7	لا توجد متابعة لهذه التوصية	إعداد خطط الأداء السنوية
8	لا توجد متابعة لهذه التوصية	وضع استراتيجيات قطاعية محددة التكاليف للقطاعات ذات الصلة باستغلال الموارد الاستخراجية
9	لا توجد متابعة لهذه التوصية	لا تقدر التكاليف المتكررة للاستثمارات ولا تؤخذ في الاعتبار في برمجة الميزانية متوسطة الأجل
10	لا توجد متابعة لهذه التوصية	تدقيق الامتثال لإجراءات منح الرخص وتنفيذ البنود التعاقدية.
11	ولا يزال الوضع دون تغيير إلى حد كبير	تعزيز الضوابط المسبقة تعزيز محكمة الحسابات بالموارد البشرية المختصة ومنحها الوسائل اللازمة للقيام بمهامها. تعزيز الرقابة الداخلية في الخدمات العامة والشركات وضع مبادئ توجيهية واضحة لإعداد تقارير مفوضي الحسابات.
12	لا توجد متابعة	تنظيم مهنة الخبراء المحاسبين على أساس معايير العضوية وفقا للمعايير الدولية أو المعمول بها في معظم دول المنطقة.
13	لا توجد متابعة لهذه التوصية	مراجعة النصوص القانونية لإعادة تعريف الملامح بتصديق الحسابات وإعادة تحديد مسؤولياتها والعقوبات التي تتلقاها وفقا للمعايير الدولية.

10.2 توصيات تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لسنة 2023

الرقم	النتائج/التبرير	التوصيات	الفاعلين المعنيين
1	لا يتم تدقيق حسابات الخزينة العامة من قِبل محترفين خارجيين عن الإدارة.	ترسيخ الممارسة الدورية للتدقيق الخارجي لحسابات الخزينة العمومية	وزارة المالية
2	عمليات وإدارة الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لا تتطلب، بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي الموريتاني ومحكمة الحسابات، تدقيقًا خارجيًا مكلفًا ولا يحمل أهمية كبيرة.	تبسيط تدقيق الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لتقصير أوقات النشر	وزارة المالية البنك المركزي الموريتاني
3	يمكن أن تؤدي الخيارات التقديرية المتعلقة بتعيين أشخاص في وظائف حساسة تتطلب الكفاءة وحسن السيرة إلى عواقب سلبية، بما في ذلك فقدان مصداقية أجهزة الرقابة.	تحديد معايير التوظيف أو التعيين في وظائف في هيئات الرقابة والتدقيق	الحكومة
4	تعاني معظم الكيانات المبلغة، ولا سيما الكيانات الحكومية المبلغة، من أوجه قصور كمية ونوعية في هياكل الرقابة الداخلية الفعالة	تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في جميع الجهات المبلغة	جميع الكيانات المبلغة
5	عدد قضايا المخالفات المالية المعروضة على المحاكم والمعروفة للجمهور منخفض جدا	تنظيم الملاحقات القضائية في قضايا الاختلاس أو الفساد	الحكومة ومحكمة الحسابات وهيئات الرقابة والقضاء
6	ولم يتم تحديد النفقات شبه المتعلقة بالميزانية تحديدا جيدا.		مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمشغلين
7	التصنيفات ليست موحدة وتجعل من الصعب استخدام البيانات المحاسبية.	تحديد نفقات المحتوى المحلي في التسميات المحاسبية للصناعات الاستخراجية وإدماجها في النظام المحاسبي الوطني	وزارة المعادن وزارة البترول وزارة المالية
8	ولا يوجد تدقيق منهجي أو دوري بين سجل التراخيص وسجل الملكية المستفيدة.	رقمنة سجلات التراخيص والملكية والتحقق منها	الوزارات المكلفة بالبترول والمعادن.
9	لا توجد أدوات تحليل وتنبؤ مخصصة للقطاع الاستخراجي وعملية تخطيط التنمية المحلية.	تطوير أدوات التحليلات	اللجنة الوطنية للمبادرة / الوزارات المكلفة بالبترول والمعادن.والمحروقات
10	تظهر البيانات المتاحة تباينا كبيرا في الاتفاقيات والاتفاقات المبرمة بين الدولة وشركات القطاع الاستخراجي	مواءمة الضرائب وتعزيز العدالة	الحكومة / اللجنة الوطنية للمبادرة
11	يحدد القانون رقم 2009-26 بتاريخ 7 أبريل 2009 الالتزامات في حالة التخلي عن الاستغلال في منطقة التعدين، ولكن لم يحدد أي مرسوم تنفيذي الالتزامات العملية.	اعتماد مرسوم تنفيذي يحدد الالتزامات العملية في حالة التخلي عن موقع التعدين	وزارة البيئة وزير المناجم
12	عدم كفاية متابعة ومراقبة السجل المعدني	متابعة ومراقبة السجل المعدني	وزارة المعادن
13	ويظهر استعراض التوصيات السابقة وجود فجوة كبيرة في التنفيذ.	الانخراط في عمليات التوعية والمناصرة لدى صانعي القرار	اللجنة الوطنية للمبادرة
14	على الرغم من أهمية أنشطتها ووجود آلية لجمع البيانات، إلا أن وكالة معادن غير مدرجة كطرف مصرح في مستودع البيانات	دمج وكالة معادن موريتانيا في المجموعة متعددة الأطراف	مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا

الخلاصات:

تراكمت التوصيات على مر السنين، ورغم أن بعضها قد لا يكون ذا وجاهة، إلا أنها تستحق النقاش والتقييم، وفي بعض الحالات التنفيذ. ومع ذلك، يجب الإقرار بأن هذا لم يحدث فعليًا، حيث إن تقييم تنفيذ التوصيات كان ضعيفًا بشكل عام (راجع الفصل 10 أعلاه). من الضروري إعادة النظر في هذه التوصيات لتمكين المجموعة متعددة الأطراف من إصدار أحكام وتبني رؤية واضحة. يمكن تحقيق ذلك من خلال اختيار التوصيات الأكثر وجاهة والأقل صعوبة في التنفيذ، مع الاحتفاظ بالتوصيات الأخرى في الذاكرة ضمن جهود التوعية والسعي إلى تحقيق توافق بين الفاعلين في قطاع الصناعات الاستخراجية.

3-10 الخلاصات النهائية

لم تشهد المدونة المعدنية أي تعديل منذ صدور القانون رقم 2014-008، لكن الشركات الرئيسية في قطاع الصناعات الاستخراجية وقّعت اتفاقيات أو عقود تقاسم إنتاج مع الدولة الموريتانية، تركز بشكل أساسي على استقرار النظام الضريبي. وبالتالي، فإن الأحكام الضريبية الجديدة التي تم اعتمادها في قوانين المالية للفترة 2020-2024 لا تنطبق عليها، خاصة فيما يتعارض مع النظام طويل الأجل. ومع ذلك، فإن شركات القطاع تخضع للأحكام الجديدة للمدونة العامة للضرائب المتعلقة بإجراءات التصريح، والدفع، والتحصيل.

شهدت سنة 2023 زيادة في إنتاج الشركات المنجمية، حيث سجلت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم رقمًا قياسيًا في الإنتاج. ومع ذلك، لم تنعكس هذه الزيادة على مستوى إيرادات الدولة، التي انخفضت من 27.6% إلى 18.6% من إجمالي عائدات القطاع. من حيث القيمة المطلقة، بلغ هذا الانخفاض في الإيرادات 4600مليون أوقية جديدة .أما المستفيدون الرئيسيون من الأنشطة الاستخراجية الرسمية، إلى جانب المساهمين ومقدمي الخدمات، فهم: (1) العمال، و(2) الدولة من خلال الإتاوات والضرائب والرسوم والمساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. في سنة 2023، حصل هذان الطرفان معًا على 27.5% من إجمالي رقم أعمال القطاع الاستخراجي.

على العكس من ذلك، استمرت حصة القطاع الاستخراجي من الصادرات في النمو على مر السنين، لتصل إلى 76.28% سنة 2023، مستفيدة من التراجع النسبي لصادرات قطاع الصيد. ومع ذلك، فإن هذه النسبة تتناقض مع مساهمة القطاع في خلق الثروة الوطنية، حيث لم تتجاوز مشاركته 20% خلال العامين الماضيين، وبلغت 18.91% سنة 2023. أما المساهمة المباشرة للقطاع الاستخراجي في الإيرادات الميزانوية للدولة، فتظل متواضعة مع اتجاه تنازلي، حيث بلغت 22.7% سنة 2023.

باستثناء التنقيب التقليدي عن الذهب، فإن الوظائف المباشرة التي تولدها أنشطة الشركات الرئيسية العاملة في القطاع الاستخراجي تبقى منخفضة، حيث بلغ عدد العمال 9401 عامل فقط، وهو ما يمثل أقل من 2% من القوة العاملة في سنة 2023. من بين هؤلاء، هناك 101 عامل أجنبي (1%) و684 امرأة .(7.2%)

يوضح توزيع الدخل الإجمالي للقطاع المعدني خلال العامين الماضيين (2022 و2023) أن حصة الدولة والعمال كانت منخفضة، حيث بلغت 7.7% و12.4% على التوالي. أما حصة المساهمين فكانت 27.7%، فيما خُصص 29.5% لمخصصات الاهلاك، والمؤونة و22.2% للمتدخلين الآخرين.

تُخصص الشركات المنجمية نسبة صغيرة جدًا من مواردها للدعم الاجتماعي أو لحماية البيئة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 0.42% من مبيعات المعادن سنة 2023.

تشير عملية تقييم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإداري المستقل إلى أنه من بين 36 توصية وردت سنة 2022 وفي التقارير السابقة، تم تنفيذ 15 توصية بشكل جزئي أو كامل مع تأثيرات متفاوتة، في حين تم تجاهل 21 توصية حتى الآن.

فيما يتعلق بآفاق تطوير المعادن الحيوية، يمكن ملاحظة ما يلي: (1) لا يزال مفهوم "المعادن الحيوية" و"المعادن الاستراتيجية" غير معرفين بوضوح بما يكفي لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. (2) التفكير الاستراتيجي والبحث الجيولوجي حول المعادن الحيوية لم يتم تطويرهما بشكل كافٍ. (3) لم يتم دمج التقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، بشكل كافٍ لتقليل تكاليف الاستكشاف وتسريع بعض مراحل العملية.

11. الملحقات

الجدول 47 المدفوعات التي سددها مشغلو التعدين في سنة 2023:

الشركة	المبلغ	%
SNIM	13 121 997 718,36	%67,20
TASIAST MAURITANIE LIMITED SA (TMLSA)	5 611 179 542,58	%28,73
MCM	720 311 759,13	%3,69
SENI-SA	15 907 380,98	%0,08
SPHERE LEBTHEINIA SA	10 950 000,00	%0,06
El AOUJ	10 702 386,20	%0,05
FILIALE -EMIRAL MINING	7 803 408,00	%0,04
TIRIS RESSOURCES SA	5 935 000,00	%0,03
AYA - SARL	5 684 000,00	%0,03
SPHERE MAURITANIA SA	3 314 329,29	%0,02
TIREX SA	2 295 000,00	%0,01
SOCIETE D'EXTRACTION DE TAMAYA - SA	1 973 654,79	%0,01
QUARK 74	1 746 000,00	%0,01
BEST WAY METALIC AND OIL	1 730 000,00	%0,01
DEK Mining	1 204 000,00	%0,01
EXYM SARL	1 110 000,00	%0,01
WAFA MINING S.A.	1 000 000,00	%0,01
TIMCO - SARL	881 640,00	%0,00
SMEG	585 000,00	
WMP - SA	266 860,00	
TAKAMUL	240 000,00	
TASIAST MAURITANIE LIMITED	149 345,90	
SOMISEL	140 665,00	
HMM - SA	125 834,00	
MMC - SA	81 400,00	
EL HAJERA SARL	70 000,00	
MAURITANIEN MINERALS COMPANY - SA	59 050,00	
SOMIP	39 000,00	
TAMKINE - SARL	38 038,00	
AURA ENERGY LIMITED	32 640,00	
SOMC TP	21 000,00	
SMIM - SARL	12 600,00	
المجموع الإجمالي	**19 527 587 252,23**	

المصدر: مستودع البيانات

الجدول 48 تدفقات التعدين:

طبيعة الإيرادات	المبلغ أو-ج	%
أرباح سنيم	6 121 138 981,80	31,35
الضرائب على الأجور والمرتبات	3 394 509 844,17	17,38
رسوم التشغيل	2 898 439 399,00	14,84
ضريبة القيمة المضافة	2 637 330 415,58	13,51
الرسم السنوي الموحد (صافي المبلغ)	2 020 713 254,00	10,35
الضريبة الجزافية الدنيا (صندوق النقد الدولي)	735 484 027,72	3,77
الضريبة على الدخل من رأس المال المنقول (IRCM) (+)	721 477 452,38	3,69
الرسوم الجمركية	383 651 994,09	1,96
RPRNR (RSI سابقا)	361 847 317,58	1,85
اقتطاع 2٪ من المدفوعات التي تسددها الخزينة	77 324 482,11	0,40
الاتاوة المساحية	45 032 811,22	0,23
ضريبة دخل الشركات (CIT)	44 648 642,46	0,23
ضريبة حمولة الاستيراد	34 000 305,24	0,17
ضريبة الهامش الإجمالي للشركات	19 010 320,94	0,10
الضرائب الجمركية الأخرى	16 286 411,94	0,08
ضريبة المكافآت	14 740 000,00	0,08
الإتاوة المعلوماتية	1 873 200,00	0,01
ضريبة التلمذة الصناعية	78 392,00	0,00
المجموع الإجمالي	**19 527 587 252,23**	**100,00**

المصدر: بيانات من مستودع البيانات

الجدول 49 مشغلو المحروقات الذين قاموا بالدفع في سنة 2023:

%			
%61,84		505 850 505	BP MAURITANIA INVESTMENTS LIMITED SUCCURSALE - SARL
%4,47		36 562 257	SOCIETE MAURITANIENNE DES HYDROCARBURES ET DE PATRIMOINE MINIER
%4,37		35 772 545	SKB&T
%4,35		35 576 593	TULLOW PETROLEUM MAURITANIA PTY LTD (ex TULLOW OIL PETROLEUM PTY LTD)
%4,15		33 937 198	SHELL EXPLORATION AND PRODUCTION MAURITANIA (C10) SUCCURSALE
%4,04		33 019 104	PC MAURITANIA I - PTY LTD (ANCIENNEMENT WOODSIDE Mauritania PTY Ltd)
%3,92		32 045 521	"SUCCURSALE"-EXXON MOBIL MAURITANIA -C.14-B.V. - SARL
%3,45		28 194 341	"SUCCURSALE" -EXXON MOBIL MAURITANIA -C17-BV - SARL
%2,61		21 311 554	SUCCURSALE "KOSMOS ENERGY MAURITANIA"
%2,30		18 838 613	TULLOW CHINGUETTI PRODUCTION PTY LTD (ANCIENNEMENT HARDMAN CHING. PRODUCTION PTY LTD)
%1,19		9 741 885	SUCCURSALE -EXXON MOBIL MAURITANIA -C-22-EMM-C22 - SARL
%0,95		7 809 835	SEPCO INDUSTRIES - SA
%0,66		5 404 384	AIR SWIFT - MAURITANIE - SURL
%0,55		4 488 060	TOTALENERGIES EP MAURITANIA BLOCK C9 B. V NOUAKCHOTT BRANCH
%0,41		3 359 699	SUCCURSALE - CAPRICORN MAURITANIA LIMITED - SARL
%0,25		2 021 672	CONTROL RISKS MAURITANIE - SARL
%0,20		1 663 725	PETROFAC FACILITIES MANAGEMENT LIMITED
%0,12		957 505	SUCCURSALE - TOTALENERGIES EP MAURITANIE
%0,09		759 367	SCHLUMBERGER SEACO INC
%0,07		610 205	HAVFRAM - AS - LIMITED
%0,01		107 920	MAURILOG CANARY ISLANDS
%100,00		818 032 488	BP MAURITANIA INVESTMENTS LIMITED SUCCURSALE - SARL

الجدول 50 نموذج جدول محال إلى المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا ولم تتم تعبئته في العمودين (3) و(4):

الرقم.	حامل الرخصة (1)	المادة	تاريخ الحصول عليها (2)		إجراءات الحصول على الرخصة (3)	الهوية / ملكية الأسهم (4)
			الاولي	التجديد		

ملاحظات:

(1) الاسم أو التسمية التي تظهر في الرخصة
(2) تاريخ الحصول على الرخصة لأول مرة وتاريخ آخر تجديد
(3) التقدير; دعوة للمناقصات أو غيرها لتحديد (لجنة المنح؟)
(4) اسم ولقب الأشخاص الطبيعيين؛ المساهمون في الشركات المشكلة. الشركة الأم للشركات التابعة للشركات المدرجة (إن أمكن، قم بتوفير رابط للوصول إلى المساهمين).

الجدول 51 حالة تحصيل رسوم الرخص المعدنية:

الرقم	الرمز	المجموعة	الشركة	الحالة	المساحة	الصلاحية	التجديد الأول	التجديد الثاني		المبلغ المحصل			
1	234	م 2	BSA	نشط	138	2006/08/25	2011/02/07	2023/12/07		276 000			
2	932	م 4	BSA	نشط	113	2010/03/30	2023/12/07			113 000			
3	1063	م 1	Négoce International Mauritanie	نشط	313	2010/12/01	2017/12/14	2024/04/24					
4	1109	م 2	ID-GEOSERVICES S.A	نشط	602	2011/02/22	2015/08/03	2023/12/13		1 204 000			
5	1174	م 2	Mauritanides Mining Sa	قيد تج	925	2011/06/08	2018/10/03						
6	1461	م 1	Energie Atlantique	نشط	350	2011/11/29	2016/08/22	2024/03/25					
8	1841	م 1	El Hajera Sarl	نشط	220	2013/07/21	2018/06/25	2023/12/28		440 000			
9	1939	م 2	METAURUM SA	نشط	259	2017/06/05	2024/04/04						
10	2142	م 1	TAFOLI MINERALS	قيد تج	456	2017/03/21	PCM						
11	2154	م 2	DEK Mining	نشط	138	2017/06/12	2023/12/12			204 000		1 000 000	204 000
12	2189	م 1	Sahara Investments Ltd	نشط	319	2017/07/03	2024/03/25						
13	2208	م 2	AYA	نشط	500	2019/07/09	2023/12/27			734 000		1 000 000	734 000
14	2242	م 4	NEJAH - TP	نشط	367	2018/03/07	2024/04/02						
15	2258	م 2	SPIDILL AFRICA		352		م.و/2024/07/30						
16	2301	م 5	SURICATE	قيد تج	497	2016/05/05	PCM			994 000			
17	2341	م 5	SCIM	قيد تج	105	2016/05/05	PCM			210 000			
18	2365	م 4	AURA ENERGY LIMITED	نشط	166	2018/02/21	2023/12/04			332 000			
20	2457	م 2	Tiris International Mining Company	نشط	41	2019/07/09	2023/12/08			41 000			
21	2458	م 2	Tiris International Mining Company	نشط	134	2019/07/09	2023/12/08			134 000			
22	2475	م 2	Sab Metals Mauritania Sarl	نشط	24	2017/01/04	2024/03/26					1 000 000	48 000
23	2477	م 1	Groupe Industrie Minière et d'Acier de Mauritanie -Sarl	نشط	377	2018/11/16	2024/03/25						
24	2482	م 1	Wafa Mining & Petroleum	نشط	464	2018/02/21	2023/12/04			696 000		1 000 000	696 000
25	2499	م 2	SET MINING-SARL	نشط	150	2018/01/30	2023/11/29			150 000			
26	2688	م 2	Nomads Mining Company Sarl	نشط	260	2018/11/13	2023/12/04			260 000			
27	2749	م 2	BEST WAY METALIC AND OIL SERVICES. LLC - SARL	نشط	500	2019/08/06	2023/11/29			730 000		1 000 000	730 000
28	2770	م 2	EXHYM	نشط	76	2019/07/31	2023/12/12			110 000		1 000 000	110 000
30	2901	م 2	SNIM	قيد تج	316	2021/12/13				126 400			126 400
31	2902	م 2	SNIM	قيد تج	150	2021/12/13				600 000			600 000
32	2903	م 2	SNIM-SEM	قيد تج	480	2021/12/13				192 000			192 000
33	2904	م 1	SNIM-SEM	قيد تج	238	2021/12/13				95 200			95 200
34	2905	م 2	SNIM	قيد تج	306	2021/12/13				122 400			122 400
35	2906	م 2	SNIM	قيد تج	344	2021/12/13				137 600			137 600
36	2972	م 2	EMIRAL Mining	قيد تج	497	2021/10/28				198 800			198 800
37	2973	م 2	EMIRAL Mining	قيد تج	494	2021/10/28				197 600			197 600
38	2976	م 2	EMIRAL Mining	قيد تج	500	2021/10/28							200 000*
										300 000			300 000
39	2977	م 2	EMIRAL Mining	قيد تج	493	2021/10/28							197 200*
المجموع1										**8 893 800**	**11 185 000**	**6 000 000**	**5 185 000**

DR: حقوق المكافآت
RS: الإتاوة المساحية
و.د: رسوم الطلب، أي **30,393,800**
RC: التجديد قيد التنفيذ
*** : 2022**

الجدول 52 الاتاوة المساحية 2023:

الرقم	الرمز	الشركة	الصلاحية	الإتاوة المساحية المحصلة	
1	1 C1	SNIM	1958/10/20	1 535 000	
2	2 C2	MCM	1968/01/01	405 000	810 000
3	3 C1 (PEB 27)	SNIM	1979/09/24	28 665 000	
4	8 C5	SOMISEL	1992/04/13	9 450 000	
5	229 C2	TASIAST MAURITANIE	2004/01/19	1 560 000	1 560 000
6	609 C1	EL Aouj Mining Company SA	2008/04/27	2 600 000	
7	1372C1	TAZADIT UNDERGROUND MINE	2011/06/07	5 000	
8	2018C2	SENI SA	2014/12/01	2 695 000	2 695 000
9	2019C2	SENI SA	2014/12/01	3 730 000	3 730 000
10	2138C1	Legleitat Iron Mauritanie sa	2014/07/07	4 975 000	
11	2480C2	TIREX SA	2017/12/07	1 530 000	2 295 000
12	2491C4	Tiris Ressources Sa	2019/02/08	1 035 000	
13	2492C4	Tiris Ressources Sa	2019/02/08	950 000	
14	2493C5	Mauritano-Saoudienne pour le Phosphate	2017/07/17	4 975 000	
15	2840C2	Haitian Mining Mauritanie	2023/05/30	240 000	
16	2841C2	Haitian Mining Mauritanie	2023/05/30	240 000	
17	2890C1	TAKAMUL	2020/07/13	240 000	240 000
المجموع				**64 830 000**	**11 330 000**

الجدول 53 وضعية اتفاقيات الامتياز والالتزامات(AECI) - سارية المفعول حتى 2023/12/31:

الرقم	اسم الشركة	الرمز الوظيفي	المادة	تاريخ المنح	تاريخ انتهاء الصلاحية	الولاية	المساحة (كم²)
1	Cimenterie du Sahel	E9 2692	الحجر الجيري	2018/12/26	2028/12/26	اترارزة	21
2	Cimenterie du Sahel	E9 2693	الحجر الجيري	2018/12/26	2028/12/26	اترارزة	24
3	Cimenterie du Sahel	E9 2694	الحجر الجيري	2018/12/26	2028/12/26	اترارزة	22
4	Ets Moul Batiment	E8 2671	صدفة	2019/07/04	2029/07/04	اترارزة	10
5	IRADA SARL	10إ 2791	جرانيت	2019/07/20	2029/07/20	تيريس زمور	4
6	Succursale-Eiffage Génie Civil Marine Mauritanie	E8 2838	جرانيت	2020/01/23	2030/01/23	إنشيري	25
7	Succursale-Eiffage Génie Civil Marine Mauritanie	E8 2839	جرانيت	2020/01/23	2030/01/23	إنشيري	10
8	SSTP Sarl	E9 2637	جبس	2019/08/07	2029/08/07	إنشيري	15
9	SSTP Sarl	E9 2638	جبس	2019/08/07	2029/08/07	إنشيري	15
10	SSTP Sarl	E9 2639	جبس	2019/08/07	2029/08/07	إنشيري	15
11	SSTP Sarl	E9 2640	جبس	2019/08/07	2029/08/07	إنشيري	15
12	SSTP Sarl	E9 2641	جبس	2019/08/07	2029/08/07	إنشيري	15
13	BEMP	E9 2642	جبس	2019/03/06	2029/03/06	اترارزة	15
14	Lorpex Gypsum and Mine Sarl	E9 2643	جبس	2019/08/06	2029/08/06	اترارزة	24
15	Lorpex Gypsum and Mine Sarl	E9 2644	جبس	2019/08/06	2029/08/06	اترارزة	24
16	Lorpex Gypsum and Mine Sarl	9إ 2646	جبس	2019/08/06	2029/08/06	اترارزة	25
17	Bureau d'Etude Miniers et Pétroliers (BEMP)	E9 2679	جبس	2019/03/03	2029/03/03	اترارزة	15
18	Mauritania Mining Company (MAMICO)	E9 2680	جبس	2018/06/26	2028/06/26	اترارزة	15
19	Topluxe Holding	E8 2684	جبس	2018/10/23	2028/10/23	اترارزة	23
20	SOMIP	E9 2689	جبس	2018/12/26	2028/12/26	اترارزة	7
21	SOMIP	E9 2691	جبس	2018/12/26	2028/12/26	اترارزة	13
22	SMEG	E9 2695	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	25
23	SMEG	E9 2696	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	25
24	SMEG	E9 2697	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	25
25	SMEG	E9 2698	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	25
26	SMEG	E9 2699	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	25
27	SMEG	E9 2700	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	20
8	SMEG	E9 2701	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	25
29	SMEG	E9 2702	جبس	2018/10/30	2028/10/30	اترارزة	25
30	SOGETRAP BTR	E9 2778	جبس	2019/09/03	2029/09/03	اترارزة	15
31	SOGETRAP BTR	E9 2779	جبس	2019/09/03	2029/09/03	اترارزة	15
32	Temkine-Sarl	E9 2798	جبس	2019/07/31	2029/07/31	اترارزة	25
33	ARBAH-SARL	E9 2807	جبس	2019/08/01	2029/08/01	اترارزة	25
34	MCE SA	E9 2835	جبس	2022/03/24	2032/03/24	اترارزة	25
35	EGBR TP	E9 2861	جبس	2021/05/24	2031/05/24	اترارزة	25
36	SMB	E9 2948	الكاولين	2021/03/15	2031/03/15	غيديماغا	24
37	MAM	E9 2968	جبس	2022/03/22	2032/03/02	إنشيري	24

*الجدول **54** وضعية رخص الاستغلال السارية حتى **2023/12/31**:*

القم.	اسم الشركة	رمز الرخصة	مجموعة المواد	تاريخ المنح	التجديد الأول	المساحة .(كم²)	الجنسية
1	SNIM	1	ج1	1958/10/01		325	موريتانية
2	MCM	2	ج2	1968/01/01		81	كندية
3	SNIM	3	ج1	1979/09/24	2009/11/01	5743	موريتانية
4	Tasiast Mauritanie	229	ج2	2004/01/19		312	كندية
5	EL Aouj Mining Company SA	609	ج1	2008/04/27		520	أسترالية
6	Sphère Mauritanie	1620	ج1	2012/09/26		194	
7	Tazadit Undergrounde Mines	1372	ج1	2011/06/07		1	موريتانية - صينية
8	SENISA	2018	ج2	2014/12/01		539	كندية
9	SENISA	2019	ج2	2014/12/01		746	كندية
10	Legleitat Iron de Mauritanie Sa	2138	ج1	2014/07/07		990	كندية
11	MTR	2119	ج2	2016/12/28		128	
12	Mauritano-Saoudienne de Phosphates	2493	ج5	2017/07/17		995	موريتانية سعودية
13	Tijirit Recherche et Exploration	2480	ج2	2017/12/07		306	
14	TIRIS Ressources	2491	ج4	2019/02/08		207	موريتانية – أسترالية
15	TIRIS Ressources	2492	ج4	2018/02/05		190	موريتانية – أسترالية
16	Mine Du Nord SA	2727	ج5	2019/02/13		286	موريتانية
17	Haitian Mining Mauritanie sa (HMMSA)	2840	ج2	2023/05/30		48	موريتانية - صينية
18	Haitian Mining Mauritanie sa (HMMSA)	2841	ج2	2023/05/30		48	موريتانية - صينية

*الجدول **55** وضعية رخص الاستغلال الصغيرة السارية حتى **2023/12/31**:*

الرقم.	اسم الشركة	رمز الترخيص	المواد	تاريخ المنح	تاريخ التجديد الأول	المساحة. كم **2**	الولاية
1	EL HAJERA SARL	2771D1	الذهب	2019/06/18	2023/06/22	2	كوركول
2	LUXAURUM SA	2932D2	الذهب	2021/04/22	قيد التنفيذ	2	إنشيري
3	LUXAURUM SA	2933D2	الذهب	2021/04/22	قيد التنفيذ	2	إنشيري
4	LUXAURUM SA	2978D2	الذهب	2021/08/17	قيد التنفيذ	2	إنشيري
5	LUXAURUM SA	2979D2	الذهب	2021/08/17	قيد التنفيذ	2	إنشيري

الجدول 56 وضعية رخص البحث لسارية الصلاحية اعتبارا من 2023/12/31:

الرقم .	اسم الشركة	رمز الترخيص	المجموعة	تاريخ المنح	تاريخ التجديد الاول	تاريخ دو التجديد الثاني	المساحة. (كم²)	الولاية
1	BSA	234	ب 2	2006/08/25	2011/02/07	2023/12/07	142	تيريس زمور
2	BSA	932	ب 4	2010/03/30	2023/12/07		113	داخلة نواذيبو
3	Négoce International Mauritanie sa	1063	ب 1	2010/12/01	2017/12/14	2023/12/18	134	تيريس زمور
1	TAYSSIR RESOURCES	1024	ب 1	2010/12/02	2014/07/06	2019/09/25	791	تيريس زمور
5	ID - GEOSERVICES	1109	ب 2	2011/02/22	2015/08/04	2023/12/13	602	إنشيري و نواذيب
6	Mauritanian Ressources Ltd	1016	ب 1	2011/04/25	2019/09/19		728	تيريس زمور
7	Energie Atlantique Sarl	1461	ب 1	2011/11/29	2016/08/22	2024/03/25	350	تيريس زمور
8	El Hajera Sarl	1841	ب 1	2013/07/21	2018/06/25	2023/12/28	165	جورجول
9	Tafoli Minerals Sarl	2043	ب 2	2013/08/01	2016/06/07	2019/07/29	748	ترارزا وأدرار
10	SabMetals Mauritania Sarl	2475	ب 2	2017/01/04	2024/03/26		24	غيديماغا
11	METAURUM SA	1939	ب 2	2017/06/05	2024/04/04		259	داخلة نواذيبو
12	DEK Mining	2154	ب 2	2017/06/12	2023/12/12		102	إنشيري
13	Sahara Investments	2189	ب 1	2017/07/03	2024/03/25		239	تيريس زمور
14	SET MINING SARL	2499	ب 2	2018/01/30	2023/11/29		50	اترارزة
15	Aura Energy LTD	2365	ب 4	2018/02/21	2023/12/04		166	تيريس زمور
16	Wafa Mining And Petrolium sa	2482	ب 1	2018/02/21	2023/12/04		348	أدرار
17	Nejah TP Sarl	2242	ب 4	2018/03/07	2024/04/02		367	تيريس زمور
18	NOMADS MINING COMPANY	2688	ب 2	2018/11/12	2023/12/04		170	إنشيري
19	GIMAM	2477	ب 1	2018/11/16	2024/03/25		282	تيريس زمور
20	MMREO SA	2754	ب 2	2019/07/03			150	اترارزة
21	Aya Sarl	2208	ب 2	2019/07/09	2023/12/27		367	عسابا وجورغول
22	TIMCO- sarl	2457	ب 2	2019/07/09	2023/12/08		30	إنشيري
23	TIMCO- sarl	2458	ب 2	2019/07/09	2023/12/08		100	إنشيري و نواذيب
24	Wafa Mining & Petroleum	2748	ب 2	2019/07/09			154	اترارزة
25	Wafa Mining & Petroleum	2788	ب 2	2019/07/09			361	إنشيري
26	Wafa Mining & Petroleum	2789	ب 2	2019/07/09			314	إنشيري
27	Mineralis ResourcesDevelopement	2128	ب 2	2019/07/22			500	عسابا وجورغول
28	EXHYM	2770	ب 2	2019/07/31	2023/12/12		55	إنشيري
29	EXYM	2818	ب 2	2019/07/31			128	إنشيري

30	Best Way Metalic Services LLC	2749	ب 2	2019/08/06	2023/11/29		365	تيريس زمور
31	MMPS SA	2746	ب 2	2019/08/07			150	إنشيري
32	MMPS SA	2769	ب 2	2019/08/07			84	ترارزة
33	OreCorp Mauritania	2259	ب 2	2019/08/19			136	أدرار
34	Tafoli Minerals	2143	ب 4	2020/01/09			456	ترارزا وأدرار
35	EMIRAL MINING SARL	2972	ب 2	2021/10/28			497	تيريس زمور
36	EMIRAL MINING SARL	2973	ب 2	2021/10/28			494	تيريس زمور
37	EMIRAL MINING SARL	2976	ب 2	2021/10/28			500	تيريس زمور
38	EMIRAL MINING SARL	2977	ب 2	2021/10/28			493	تيريس زمور
39	SNIM Sem	2901	ب 2	2021/12/13			316	أدرار وإنشيري
40	SNIM Sem	2902	ب 2	2021/12/13			150	إنشيري
41	SNIM Sem	2903	ب 2	2021/12/13			480	أدرار
42	SNIM Sem	2904	ب 1	2021/12/13			238	أدرار
43	SNIM Sem	2905	ب 2	2021/12/13			306	أدرار
44	SNIM Sem	2906	ب 2	2021/12/13			344	أدرار

المصدر: المديرية العامة للمعادن والجيولوجيا

الجدول 57 تطور تدفقات القطاع الاستخراجي 2012-2023:

إيرادات القطاع الاستخراجي (بالأو-ج)

تدفق المدفوعات	**2021**	**%**	**2022**	**%**	**2023**	%
حساب الخزينة الموحد						
رسوم سنيم السنوية الفريدة ، صافي المبلغ (سنيم TU)	4 695 867 788	24,97%	2 847 068 671	11,80%	2 020 713 254	10,35%
أرباح سنيم (DS)	4 510 139 400	23,98%	11 150 536 950	46,22%	6 121 138 982	31,35%
الضريبة على الأجور والرواتب (ITS)	2 122 136 965	11,28%	2 577 930 324	10,69%	3 394 509 844	17,38%
رسوم التشغيل (R. EXPLOIT)	1 958 351 008	10,41%	1 918 195 467	7,95%	2 898 439 399	14,84%
ضريبة القيمة المضافة	1 632 862 194	8,68%	2 366 492 989	9,81%	2 637 330 416	13,51%
الاتاوة المساحية (RS)	843 982 341	4,49%	-		45 032 811	0,23%
الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، بما في ذلك المدفوعات المسبقة	693 766 897	3,69%	261 572	0,00%	0	0,00%
الضريبة على الدخل من رأس المال المنقول	648 795 066	3,45%	1 393 854 185	5,78%	721 477 452	3,69%
ضريبة دخل الشركات (CIT)	623 293 309	3,31%	767 376 398	3,18%	44 648 642	0,23%
الضريبة الجزافية الدنيا (صندوق النقد الدولي)	431 817 946	2,30%	592 041 458	2,45%	735 484 028	3,77%
الرسوم الجمركية (DD)	352 955 403	1,88%	278 789 008	1,16%	383 651 994	1,96%
RPRNR (نظام الضرائب الخاص السابق RSI)	144 798 939	0,77%	112 390 466	0,47%	361 847 318	1,85%
الضرائب الجمركية الأخرى (AutreT.DGD)	54 159 308	0,29%	3 399 084	0,01%	16 286 412	0,08%
ضريبة حمولة الاستيراد (TTI)	30 004 164	0,16%	32 782 356	0,14%	34 000 305	0,17%
ضريبة الهامش الإجمالي للشركات (GMT)	28 597 823	0,15%	20 481 679	0,08%	19 010 321	0,10%
تدفقات مدفوعات كبيرة أخرى (AFS)	26 014 489	0,14%	58 214 508	0,24%	0	0,00%
الرسوم الإحصائية (RST)	4 788 187	0,03%	3 526 766	0,01%	0	0,00%
ضريبة المكافآت (TR)	4 400 000	0,02%	-	0,00%	14 740 000	0,08%
الإتاوة المعلوماتية (RIF)	1 971 600	0,01%	2 125 800	0,01%	1 873 200	0,01%
رسوم ضريبة الاستيراد (DFI)	939 354	0,00%	80 081	0,00%	0	0,00%
اقتطاع 2٪ من المدفوعات التي تسددها الخزينة					77 324 482	0,40%
إجمالي حساب م. ع. خ. م. ع. الموحد	**18 809 642 181**	100,00%	**24 125 547 762**	100,00%	**19 527 508 860**	100,00%

تدفق ص.و.ع.م	**2021**		**2022**	**%**	**2023**	%
مكافآت التوقيع	105 000 000	5,12%	36 500 000	2,32%	58 845 000	5,99%
بناء القدرات	-		58 780 002	3,74%	62 768 000	6,39%
لجنة البيئة	115 500 000	5,63%	49 904 990	3,17%	50 999 000	5,19%
صندوق التكوين	100 967 825	4,92%	65 818 151	4,19%	66 691 000	6,79%
العقوبات	1 132 249 825	55,18%	803 000 000	51,08%	-	0,00%
الاتاوة المساحية	7 528 360		6 833 019	0,43%	6 694 992	0,68%
الضريبة على الأجور والرواتب (ITS)	315 428 268	15,37%	230 470 580	14,66%	334 467 751	34,06%

ضريبة دخل الممتلكات (IRF)					70 229	0,01%
الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، بما في ذلك المدفوعات المسبقة	241 822 586	11,79%	181 646 803	11,56%	275 109 023	28,01%
النظام الضريبي الخاص (RSI)	29 475 737		7 274 163	0,46%	95 898 175	9,77%
تدفقات كبيرة أخرى	3 955 082		263 609	0,02%		0,00%
اقتطاع 2٪ على المدفوعات التي تسددها الخزينة					463 846	0,05%
بيع البيانات الزلزالية	0		131 486 931	8,36%	30 048 454	3,06%
إجمالي ص.و.ع.م	**2 051 927 683**		**1 571 978 247**	100,00%	**982 055 470**	100,00%